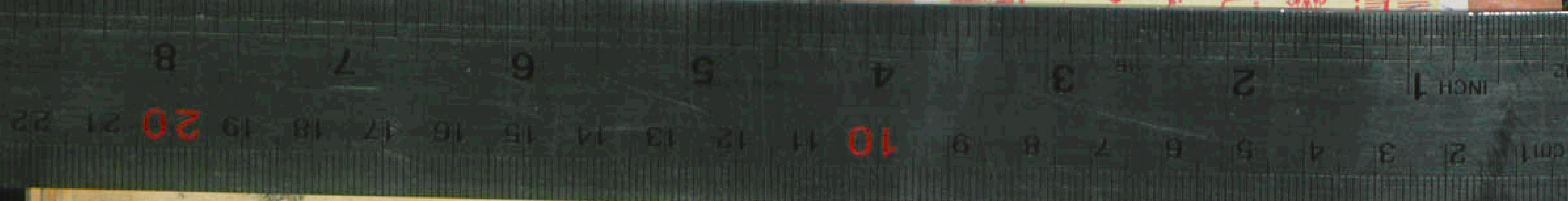
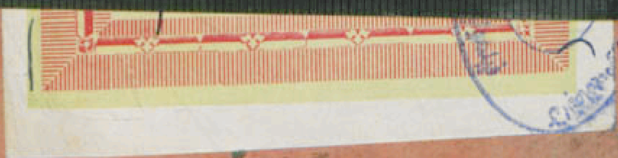
۲۳۰
۴۳
۶۹۰
۹۲۰
۹۸۹

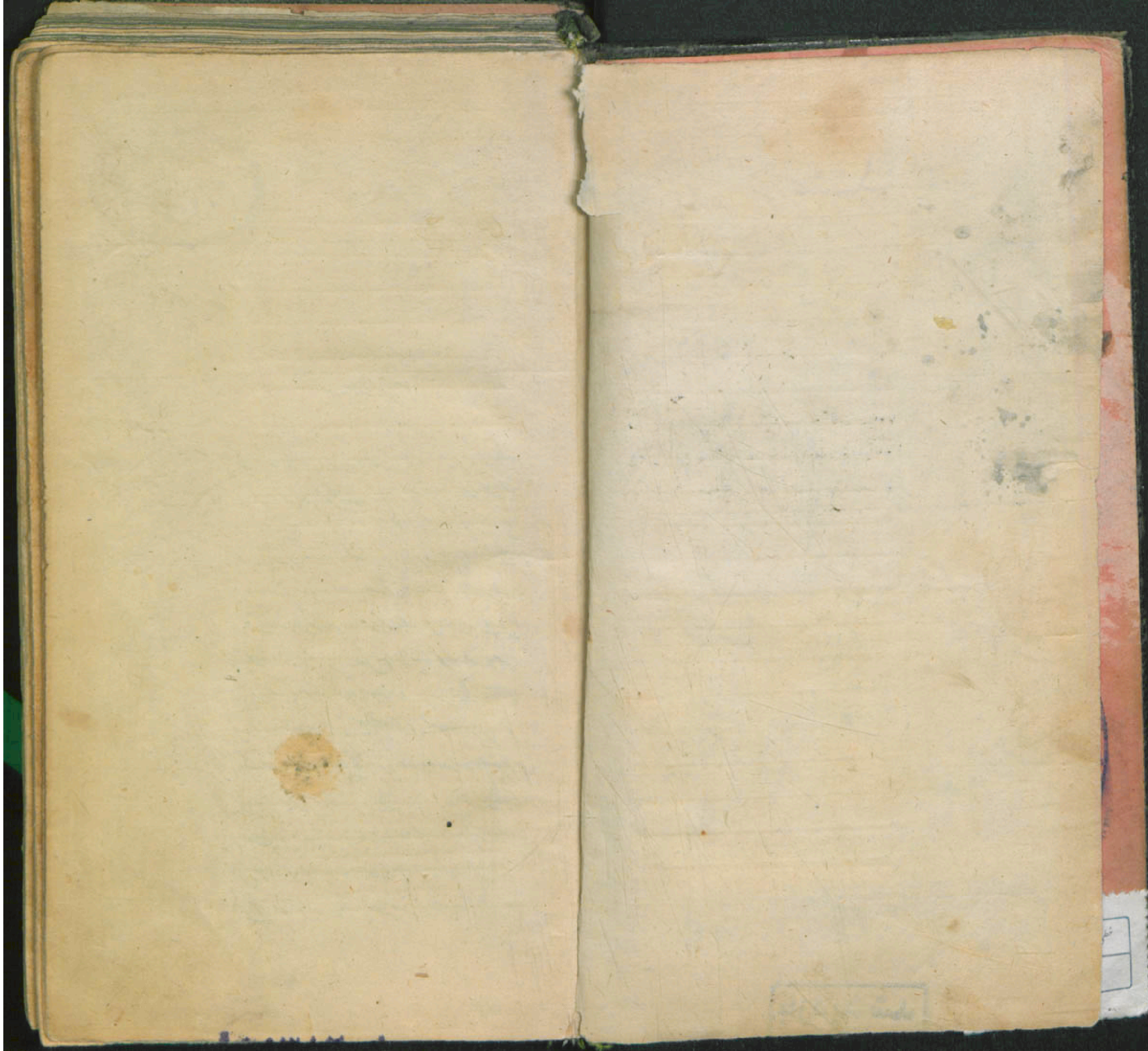
157







157



معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع لكثرة وتره بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بان يراد بها الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ لم يتلفظ به ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة وكالمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه ... فخرج عن التعريف نحو كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع يعني الخطوط والعقود والنصب والاشارات فغير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد مخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه واصحابه والمتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه بهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سنتهم ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا فلعله اتى به متبركا نطقا لجواز الاستيناس بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فلا بد من معرفتهما ليكون البحث عن احوالهما على بصيرة وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح سماهما

لتأثير

سماهما

الاول فهم منه الشئ الثاني قيل يخرج عنه ...
لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميره واجيب بان
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يخفى
ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاورتهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى المقصود
فهو اما مفعل اسم كان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول
او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي لما كان المعنى ماخوذا في
الوضع فذكر المعنى لتعيينه ينبني على تجريده عنه فيخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا ويخرج
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت
بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليه
انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان
يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد
قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها
بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب
عن الاشكالين بانه ليس معناها لفظا وضع بازاء لفظ اخر مفرد
كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل
والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الكلام ...
باشال الجواب الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة ...

... وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي
الموضوع ... في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه
ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد وليس الامر كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما في
مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزؤه
على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين ...
والاخر مفردا او كان النكتة التنبيه على تقدم الوضع على الافراد ...
حيث اتى بصيغة المعنى بخلاف الافراد واما نصبه فان لم يساعده
رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول
بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة
الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية
او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري ...
... لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة واعرب باعراب واحد ... مثل عبد الله علما واختلافهم
في انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض ...
النحاة لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع مثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة
في مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واخلاف ...

الرجل

فاخرج بقيد الافراد ولو لم يخرج بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم
ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون شيء بحيث يفهم منه شيء
آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر
الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لا
مكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة
لابد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منحصرة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت
موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على
معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان
تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها
بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى
يحتاج في الدلالة عليها الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها
بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى
القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما
يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى
كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي
القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب
مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع
كما يعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها
ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة

الثلاثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها
يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك
المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الاسم ماخوذ من السمو
هو العلو والاستعلاء على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون
اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الفعل سمي به لتضمنه الفعل
اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم
باي وجه انحصر الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن
باحد الازمنة الثلث والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلث والحرف
ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها معرف جامع لافراده مانع
عن دخول غيره فيه وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع
ولله در المص حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها
بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب
الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي بكون كل واحدة منهما في

فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمَّن اسم مفعول كل واحد من
الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فايدة تامة يصح السكوت عليها
فيتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية
وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وتحقق
المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت
وزيد قايم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما
تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد
المخاطب فايدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه او قايم ابوه
فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني
قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا
اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه
كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت
والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب
ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك
فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده
بكونه مقصودا لذاته ومن جعل اخص من الجملة قيده به فيصح صدق الجملة

على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض
الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته ويصح
كون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن
اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان
التركيب الثنائي العقلي من الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة
ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها
من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا
يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما
مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان
مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من
تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي
هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين في
نفسه اي نفسه ما دل على معنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص
في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع
الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه
لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار
امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره

اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصول ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك
قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا
وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل قصدا او بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه
تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى
اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل
معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث
هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى
غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه
ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل
بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل
بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها ولا بها اذ لا بد في كل منهما
ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك
الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لكونها آلات لملاحظة احوالها
وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره واذا عرفت

معناه

لا من حيث هو هو بل من حيث انه حالة بين السير الى البصرة ولا يصلح ان يحكم عليه وبه

فيستقل

معنى غير المستقل بالمفهومية

هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا
الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى الموصولة التي هي
عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في الحصر
من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على
ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ناطقة بالمعنى الاخير وارجاع الضمير
الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة و
لهذا جزم المصنف هنا برجوعه الى المعنى ومما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل
حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة نحو ذو
وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها كلها مستقلة
بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها ... منها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من
غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة بان يستعمل الا بمفهوماتها
معانيها في المتعلقات مخصوصة لا بد لفهم الغرض من ذكر متعلقاتها
لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في
حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل
دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك
المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم من لفظه اخرجه بقوله غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه
الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف من حد الاسم

ورد جزم ابن الحاجب في شرح الايضاح المفصل بارجاع الضمير الى المعنى حيث قال الاسم كلمة دلت على معنى في نفسه

الفعل

اي الاسم

فهو اي غير مقترن صفة بعد صفة او صفة الاولى ... غير مقترن المعنى

قوله او عن المصادر الاصلية التي يعني او عن معنى المصادر التي
كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر المتخذة الاسما
منقولة عن معانيها بل نفس هذه الاسماء او اللفظ انما ينقل
عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر
في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا في الاصل

وبالثاني الفعل والمراد بعدم الاقتران ان لا يكون بحسب الوضع الاول
فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية
سواء كان النقل صريحا كرويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير
صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة
مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه ومه او عن
الظروف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها دالا
على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانهما بحسب اصل الوضع وخرج المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين
معينين من الازمنة الثلاثة فيدل على احد معينين في ضمنهما او لا يقدح
في الدلالة على معين الدلالة على غيره سواء ثم لا يقدح في ارادة المعين
سواء وان الدلالة منه لا الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم
اراد ان يذكر بعض خواصه ليزيد زيادة تعرفه فقال ومن خواصه
جمعها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها
وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة
لجميع افراده وهي خاصة كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب
بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال
دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى
ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل

فقد ذهب الى انها آلة التعريف كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها
وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص
دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية
يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل
يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم
فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك سائر الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول
الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به
لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف
الجر لفظا او تقديرا اختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم
فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة
اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص
بما يختص به الاصل اعني الفعل او تزيد عليه بان يعم الاسم
والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء
في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه تظهر
به اختصاص ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم
به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله
لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحوق بالآخر
وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء
مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان
يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها

موضوع

انما قدم بيان المعرب على الاعراب لان المعرب محل والاعراب حال فلا بد للحال من المحل
وانما قدم المعرب على المبني لان المعرب وجودي والمبني عدمي ولحظ الوجود ازيد من العدم

الاضافة اي كون الشي مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا
ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص و
التخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشي مضافا لان الفعل والجملة قد
يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال انها
بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا
تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا
مررت بعمان اي زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم
قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول
اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني
الاصل مبني فالمعرب الذي هو من قسم الاسم المركب اي الاسم
الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقايم و
هولاء في قولك زيد قايم وقام هولاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا
من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب
مع غيره ولكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان
جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب
مناسبة موثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل
في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف
وبهذا القيد خرج مثل هولاء في مثل قام هولاء لكونه مشابها بمبني
الاصل كما يجي في باب اسماء الاشارة ثم اعلم ان صاحب الكشاف جعل
الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس

في المعرب المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك
لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب لكن النزاع في المعرب
اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب
بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص
مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
في تعريفه واما وجوب الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم
يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل
المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان تعرف احوال اواخر
الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
منه فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له
معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا
ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا في
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وترتيبه توجب ان يعرف
اولا انه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم
الشي على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما
عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المص والعلامة رحمهما الله ان المعرب
واثار المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف
الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل

في بيان الاعراب

من خواصه الشاملة الاعراب اي حركة او حرف اختلف آخره
اي آخر المعرب من حيث هو معرب وانما او فقته به اي بتلك
الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد
العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بسببية
من توليه به فان المتبادر من السبب القريب والعامل والمقتضي من
الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب
على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث
انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب
جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على غاية اختلاف وضع الاعراب
فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد بهذا المعنى
حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في
ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من
فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام متعلق بقوله
اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او بالاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة
اسم الفاعل عليه اي على المعرب على تفضيل مثل معنى الورود او
الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه
بما خذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدل لا على
سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب
فعاقبته متساوية غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا
كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب

الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر
وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا انه
مضروب والى ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد
في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب
لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا انتصب على التمييز اي يختلف لفظ
آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظا او تقديرا
والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى
فان هذا فتى وفتيا وبفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب
تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت
باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف
العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد
الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
والجمع فآخر المعرب في هذه الصور مختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة
فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب
بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء ولا
يتحقق الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العوامل قلت
هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد
الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر جميعها
فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون

احكام كثيرة

حدوث اعراب

من خواص

علامة دالة على تلك المعاني ووضع بحيث آخر المعرب لاختلاف تلك
المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم
يدل على المسمى والاعراب على الصفة ولا شك ان الصفة متأخرة
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن
الدال عليه ... او من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني
المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب
فيكون معناه ازالة الفساد وهي لانه يزيل فسادا والتباس بعض المعاني
ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر
الاسماء الثلثة محققة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على
الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل
في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع
حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او
حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب
حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او
حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة
كون الشيء مضافا اليه ولما كانت الاضافة بنفسها مقصودا لم يحتج
الى الحاق الباء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص
الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه
واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها
خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى

المقتضي

المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب
ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع
علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية
في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به
حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف
اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن الواحد
فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في
القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في
الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث ~~في الاحوال~~
~~الثلث فالاعراب فيهما~~ بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا
اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا و
نصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على
الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت
رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت
طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة
نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر حمل الفرع على الاصل
الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء مثل

جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره
نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك
بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف
الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي قبح ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء
واوية وفوك وهو اجوف واوي لانه اذ اصله فوه
وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما
وذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء
الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرتها
معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك
وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما
لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت
مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني
اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى
غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فاعرابها كاعراب الاسماء
المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال الا انه توهم اشتراط
اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان
يجعلوا اعراب بعض الآحاد كذلك لئلا يكون بينها وبين الآحاد

مباينة تامة وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى و
الجمع مثله فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء
الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها مستلزمة التعدد ولوجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر
الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب
اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا
وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا
مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب
بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر
الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات
التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط
بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين و
مررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي
جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني
كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فاعرابها
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء وجمع
المذكر السالم والمراد به ما يسمى اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو

والنون وهما الحق وهو الوجه ولا عن لفظ عشرون واخواتها
اي نظايرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة
ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلث مقادير
العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلث مقادير الثلثة وعلى
هذا القياس البواقي والغاية الالفاظ تدل على معان معينة ولا
تعيين في الجموع بالواو والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحرف لانهما فرعا الواحد وفي آخرهما
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك
الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرع ولان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحرف وكان حروف
الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل لكل
كل واحد منهما تلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها بقي الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها بقي المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير
المرفوع للتثنية نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجموع لانه
الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما
بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في المثنى
لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا في الجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع
وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل
منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف
وبيان مواضعهما المختلطة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي

والتقديري

والتقديري الذين اشير الى تقسيمهما فيما سبق ولكن التقديري
اقل اشارة اليه اولا ثم تمكن ان اللفظي هو عدمه فقال التقدير اي تقدير
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع
ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يمكن الحرف الذي هو محل الاعراب
بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ
كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب
بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء
المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة
اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فذهب اليه بعض النحويين
الى ان هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال
الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل
على تقدير اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل
ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الا انه
ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء
مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير
محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة
النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي
عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير التعذر

للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقديرا الاعراب
في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني
مسلمي فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في
الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان
الادغام لا يخرج الياء من حقيقتها فان الياء المدغم ايضا ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم
ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا فصار تقديريا
واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا من تعذر
فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير
المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف
واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان
تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من
علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك العلل التسع تقوم هذه العلة
الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما
وهي اي العلل التسع مجموعة في هذين البيتين من الامور التسعة
لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع لكل واحد من
هذه الامور وذلك المجموع ❁ عدل ووصف وتانيث ومعرفة

وعجمة ثم جمع ثم تركيب ❁ والنون زائدة من قبلها الف
ووزن الفعل وهذا القول تقريب ❁ فقوله زائدة منصوب على انه حال
اذ المعنى يمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف
فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم
ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا
زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بزائدة واريد
بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة و
تقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا
كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما
في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا
القول تقريب يعني ان ذكر العلل التسع بصورة النظم تقريب لها
الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من
الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها
لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو اصوب من المذاهب الثلثة
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال
مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث
وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد

مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب
عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر
فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم
علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من
المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي
هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قايم ثم قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل
والعجمة في كلام العرب فرع للعربية اذ الاصل في كل كلام ان
لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
والالف والنون الزايدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل
فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا
يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف
عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر و
التنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي لضرورة
وزن الشعر او رعاية قافية مثاله اذا وقع غير المنصرف في الشعر

فكثيرا

فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه
عن السلاسة اما الاول فكقوله ٭ صبت علي مصايب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا ٭ واما الثاني فكقوله ٭ اعد ذكر نعمان
لنا ان ذكره ٭ هو المسك ما كررته يتضوع ٭ فانه لو منع نون نعمان
من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع زحاف يخرجه عن السلاسة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس
ضروري فكيف يسميه للضرورة قلنا الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء
واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله ٭ ٭

سلام على خير الانام وسيد	حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم	عطوف رؤوف من يسمى باحمد

فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن لكنه يخل بالقافية فان
حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة والتناسب اي ويجوز
صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية
التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة
مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسبه المنصرف الذي
صرف والمنصرف الذي غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما
اي العلة الواحدة التي تقوم مقام علتين من العلل التسع علتان
تكررتا فان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احدهما الجمع
البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكلاب
والاساور وانما تم او حكما كالجموع المناسبة لها في عدد الحروف
والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث

لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفات التانيث المقصورة و
الممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة
وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر
فيحصل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف
التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم لعارض كالعلمية
مثلا لم تعتبر اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي
كون الاسم معدولا وخروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا
عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي تقتضي الاصل والقاعدة ان
يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة
المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة
باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف
منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان
المادة ليست باقية فيها وان الخروج عن صيغته الاصلية يستلزم
دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يتحقق ان يعتبر تغايرهما
فيهما في كونهما غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلانهم
انما خرجت عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب
من الجموع الشاذة ليست بخارجة عما هو القياس فيهما اعني اقواس
وانيابا بل انما خرج القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب

على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب
واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه
فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما
عداه فيحصل بتعريفه هذا التميز لا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة
في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب هذه التكلفات واعلم انا نعلم
قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف
ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى
اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم
تنبهوا للعدل فيما عدا غير هذه الامثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل
وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل
للاسم المعدول وثانيهما اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق
الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد
دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده فيها
وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل
خراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج
ول من ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف
جوده تحقيقا منه ثلث ومثلث كما يأتي من اصل محقق يدل عليه
ع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في
ارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون

اللفظ ايضا مكررا كما في جاء في القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلها لفظ مكرر
وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع
ومربع بلا خلاف وفي ورود اخواتها الى عشار ومعشر خلاف والعبرة
بمجيئها اي سبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث
ومثلث لاعتبارها فيها وصيانة من ان يخرج عنها اخرى مثل اخر اسم التفضيل
لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل
منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام
اي من الاخر وقال بعضهم انه معدول عما ذكر معه من كمن اخر
من والتام مذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التوبيخ
او البناء او اضافة امرى مثلها نحو حينئذ وقيل بانهم لم يعدي
وليس في اخر شئ من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين
وجمع جمع جمعاء وكذلك كتع بتع وبصع وقياس فعلاء فعل
ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر اي على حمر وان كانت اسما ان يجمع
على فعال كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها
اما جمع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة
تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة
الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسماء واجود
احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى
لا يرد الجموع الشاذة كاكلب واقوس فانه لم يعتبر

هو القياس كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انيب
واقوس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المجمع ليلزم
من مخالفتها الشذوذ فعلم ان الحكم فيهما بالشذوذ من هذا المجيئ الفرق
بين الشذوذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر
مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف كائنا عمر كذلك
وزفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر
فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على
وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل
عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد بها
كلما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم
فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام
المؤنثة مثل حضار وظفار فانها مبنية وليس فيها الا السببان العلمية والتانيث
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر
فيما لم يكن آخره راء مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم
الاحتياج لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار
العدل هنا انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا
ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل
سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون
مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا
ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف فهو كون الاسم دالا على

ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب
الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي
هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه
موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع لكن قد
تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي
هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة معدودة
بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب
الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا العارضي
لا العرضية فلذلك قال المص وشرطه اي شرط الوصف في سببية
منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه
على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على
وصفيته الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض
افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا
لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم
منه الى القرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة
الغلبة صرف لعدم تحقق اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع
وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية
الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث
صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء
وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها في اصل الوضع اوصاف

بحسب

لم يجز استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف
في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع الصرف فيها لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي السم وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي الطائر ذي الخيلان على زعم وصفية
لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم
الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا
لا في الاصل ولا في الحال منع الصرف في الاسم التأنيث اللفظي
الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له في سببية منع الصرف العلمية
اي علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليها لا ينفك
من الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي بالتاء في ان
العلمية فيه لازم الا ان بينهما فرقا فانها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار
بقوله وشرط تحتم تأثيره اي التأنيث المعنوي في منع الصرف احد الامور
الثلاثة الزيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب او تحرك
الحرف الاوسط من حروفها الثلاثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في وجوب تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلاثة لتخرج الكلمة بثقل احد
الامور الثلاثة عن الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين
فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب

فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني
احد امور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر
علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين للبلدتين ممتنع صرفها اما
زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على
الثلاثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته لمنع الصرف
الزيادة على الثلاثة لان حرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان
الاصلي ان العلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف
وعقرب وهو مؤنث معنوي باعتبار الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفه لان
واين الى التانيث بعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا
صغر قدم لم يظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف
عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع
قايم مقام فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث

المعرفة

الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية
اي كون هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون الياء مصدرية او
الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت
شروطها بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير
المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سبق فلا يتصور كونه سببا لمنع

الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية

العجمة

العلمية العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب وشرط تاثيرها في منع
الصرف شرطان احدهما الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية
بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان نقله العرب
من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في
لغة العجم اسم الجيد ثم جعل علما لاحد رواة القراء السبعة لجودة قراءته قبل التصرف
فيها العرب فكانه كان علما في العجمة وانما جعلت شرطها لئلا يتصرف فيها
العرب مثل تصرفاتهم في كلماتهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع
الصرف فعلى هذا لو سمي بلجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها
الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلاثة اي ثلاثة
احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر
الى الشرط الثاني فانه منصرف قطعا وانما هو لانتفاء الشرط الثاني وهو
اختيار [illegible] لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون
الاوسط واما التانيث فانه له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله
نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لم يعتبر فان قلت
قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبرها في نوح
قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يعارض سكون
الاوسط احد سببيها ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالا
لاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود
الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة

بحث الجمع

على الثلاثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان تفريع الصيغة على ما يجيء
عنقريب من انصراف نحو نوح ولهذا قدم التفريع انه متفرع على انتفاء الشرط
الثاني والاول لم تقدم بما هو متفرع على وجوده كالاعجمي واعلام الانبياء
عليهم الصلوة والسلام ممتنعة من الصرف الا ستة اسماء محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده ما يقال ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك
فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم
مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي
الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او
ثلاثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا التفريع
سميت صيغة منتهى الجموع لانها في بعض الصور ... افاد
المغير للصيغة فلا يرد جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة
كما يجمع اليمين جمع ايمن على ايامين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت لتكون صيغة مقصودة عن قبول التغير فتوثر بتغيير(?)
عن تمام التانيث حالة الوقف وكذا وبها التانيث باعتبار الوقوف(?)
الى حالة الوقف فلا يرد كثمانية جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء
لانها لو كانت مع ها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على
زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فوز(?)
ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في
المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين
او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما

ما يكون بغير ها وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغير ها فيمنع صرفه لوجود
شرطها اي شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الالف حرفان ومصابيح مثال لما بعد الالف
ثلاثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثاله مما هو على صيغة
منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا ها
وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان حضاجر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف
بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب
ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية
الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم
البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من
هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت
لا حاجة في منع الصرف الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية و
التانيث لان الضبع هي انثى الضباع قلت علميته غير موثرة والا
لكان بعد التنكير مفردا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع ذكرا
كان او انثى وانما اكتفى المص في الشرح(?) على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا
القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا
يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل
جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد تقصيت عن الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال

او في الاصل كما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه
ومنعه فبعضهم اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به
الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد ضيق التفصي عنه انه اسم
اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه
اي موازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب
على تعميم الجمعية لا لسبب آخر على الاسباب المتسعة وهو الحمل على الموازن
وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن
قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقدر حفظا لهذه
القاعدة انه جمع سروالة فكانه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
سروالة على السراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال اي لا نقض به على قاعدة الجمع
ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا
كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر
كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه ودخول
التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض
ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة بفتحة نحو رأيت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية وصيغة

منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها
فاصل جوار في موضع جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على
ان الاصل في الاسم الصرف فبعد الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن
كلام وسلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا
منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب
على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف
عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حاله في حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة
الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري
وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون
الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلما وقع فيه اعلال
واما في حالة الرفع فاصل جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل
وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار
وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين
او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم والبصري علما

تركيب

احتراز عما يكون المركب منه ... بمنزلة الحرف ... مظهر حكم التركيب

لبا من من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف والا
بالاضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى التعريف او الى حكمه فكيف
تؤثر في المضاف العلمية اعني منع الصرف ولا اسناد او
الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا
باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها
انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير لم يمكن ان تفوت
حكمة الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع
الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول
وان لا يكون جزؤه الثاني كالمركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا
كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما
الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى
اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم و
بك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد
بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان

مبحث الف ونون زائدتان

من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من حروف
الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التأنيث في
منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف
لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التأنيث
والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني ما يقابل
الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف لما لا يدل على ذات ما

ملحوظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور
ههنا هو بهذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط
الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا
للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث
كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون
في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه
ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان
مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ورحمن
ثم اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة بالله تعالى
لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء
فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين
فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه
لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه
ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها انه

مبحث وزن الفعل

ولا شيء منها وزن الفعل

الا ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا من الفعل كشمّر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه
نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذّر لماء وعثّر لموضع
وخضّم لرجل او فعل نقلت الى الاسمية واما بقّم اسم لصبغ معروف
وهو العندم وشلّم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى
العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص وفعّل ضُرب على البناء للمفعول
اذا جعل علما للتحقير فانه ايضا منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما
قيده بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب
الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول
وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة حرفا وحرف زائد
من حروف اتين كزيادة كـ اي مثل زيادة حرف وحرف زائد في اول
غير قابل اي حال كونه وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل
للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل
ولو قال غير قابل للتاء قياسا باعتبار الذي اشتهر من الصرف لاجله
لم يرد عليه اربع اذا سمي به فانه يقبل التاء للتذكير فلا يكون قياسيا
ولا اسود فانه التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف
الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله
التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والشرط ما فيه علتان مؤثرتان اي
كل اسم غير منصرف يكون فيه علة مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحققة

او مع شرطيتها للسبب الآخر واحترز بذلك عما يجامع الفي التأنيث او
صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا اثر
للعلمية اذا نكر كان يا اول العلم هو احد من الجماعة المسماة به نحو
هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن
الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق
صرف لما تبين اي ظهر من ان الاسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق
من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية
شرط فيه وذلك اي التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب
والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع
شرطها بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاسباب
الا اول اي لا تجامع غيرها اي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان
العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث
واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل
في منع الصرف فلا يكون معها اي مع العلمية لا يوجد شيء من الاسم الدائر معهما
وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف
الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو
فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف
سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست
شرطا فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان

اي هذا

أصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صَمَتَ يَصْمُتُ وقياسه ان يجي بضمتين فلما جاء بكسرتين علم
معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين
وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا او تقديرا
لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل
محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه
واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضي لوجود سببين
في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى
مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف
سيبويه الاخفش اي الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ المخرج موافقة لما ذكره من القاعدة جعل المخالفة
واسندها الى المخالفة الى الاستاد وان كان غير مخلص تنبيها على ذلك
في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واشباهه وتخرج عنه افعل
التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل
اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية
بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه
الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت
العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعلها مع

منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون
المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث
على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني
منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها استتباع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل
بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم
للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شيء من الوصفية فلا يلزم من
اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد
زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا
القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية بعد التنكير وان كان
زائلا لزمه ان يعتبرها في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه بقوله ولا يلزمه اي سيبويه
اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي
كل علم كان في الاصل صفة بعد العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية
الاصلية ويحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب
حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع
صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب
آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة

والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت
الوصفية الاصلية والعلمية في نحو مررت بحاتم لا يلزم اجتماع متضادين
قلنا تعذر احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن
من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن و
جميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول اللام التعريف عليه
او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة
الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتح ولا ان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية
وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف فمنهم من ذهب الى
انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت
بدخول ما هو من خواص الاسم على اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية
فرجع الى اصله الذي هو الانصراف فدخله الكسر دون التنوين لانه
لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين
وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه
الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لا تباعه من العرب
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا
للسبب الاخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت
احديهما وان لم تكن هناك علمية كما في تبقى العلتان على حالهما ... القرآن

حقيقة

او غير منصرف

المرفوعات

[illegible] غير المنصرف

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه مذكر لا يعقل فيجمع بالالف والتاء
مطردا صيغة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل و
جمالات سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال
على المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل
على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو
والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها
لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي
ايضا اذ معنى المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا
او تقديرا فكيف يخفى كرفع عامة الرفع المحلي وهو بحث شكل من
احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سبق فهو اي من المرفوع
او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى
من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل
في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد
ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو
اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضرب
زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل
وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر

واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف ونحوه وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي
على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند
اليه الفعل لا بالاسناد الى ضميره حتى اسناده اليه في الجملة لكنه
مؤخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره
نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة
والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديمه بنوعه وليس
نوع الخبر مما يجب تقديمه مطلقا بخلاف اسناد الى الفاعل على جهة
قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة
قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب
زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص لانه افرده بالذكر بعد الفراغ عن احوال
الفاعل واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يعتبر مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند
اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه
الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع
مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه احد من
معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك
اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة
كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات
الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم

الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب
غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني و[illegible]
في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم
في سعة الكلام او بانه لا نم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي
يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع فيهما لفظا اي في الفاعل المتقدم
ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة
والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا نعني بها ان نطلق على ما وضع
بازائه شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب يستغني عنه اذ القرينة
شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى
موسى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا نحو ضربت زيدا او مستترا نحو
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض
بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او معناها
نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في
جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن
الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال
الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المقصود

من قولك ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان
يكون عمرو مضروبا بشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمرا الا زيد انحصار
مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب
احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر
انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم
يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان
معناه كذلك لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد
فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود وانما وجب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء
الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل اي الفاعل ضمير
مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في
صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد
مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب
عمرا زيد او اتصل مفعوله اي بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي
الفاعل غيره اي غير ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلان
الاتصال يتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان

مفعول متصل

الانفصال ح

الفاعل

الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة
على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي في كل كلام وقع جوابا
لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجيب بان
يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره
وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير
الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا الحذف
الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن
نهشل ليبك يزيد على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي ليبكيه ضارع
بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على
البناء للمعلوم ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع
اي يبكيه من ذل وعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهير الملتجئ الا
وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع ملقحة وما متعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل
بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله ومالا يتوسل به الى تحصيل المال
لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي
فيه الابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني

للفاعل ح

لاذ ح

رجل أي زيد فتقدير الآية وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الأول المفسر باستجارك الثاني وإنما وجب حذفه لأن المفسر قائم مقامه يغني عنه ولا يجوز أن يكون أحد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد من الفعل وقد يحذفان أي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال أقام زيد أي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وإنما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بأن يقال أي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية وإذا تنازع الفعلان من العاملات فإن التنازع يجري في غير الفعل أيضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف أبوه واقتصر على الفعل لأصالته في العمل وإنما قال الفعلان مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين اقتصارا على أقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا أي اسما ظاهرا واقعا بعدهما أي بعد الفعلين إذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الأول إذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه أنهما بحسب المعنى يتوجهان إليه ويصح أن يكون هو في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لأن المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز أن يكون معمولا للأول كما لا يخفى وأما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب وأكرم إلا أنا ففيه تنازع لكن لما لم يكن قطعية بما هو طريق القطع عندهم وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين

وفي الثاني عند الكوفيين لأنه لا يمكن إضماره مع إلا لأنه حرف لا يصح إضماره ولا حذفه لفساد المعنى لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود إثباته له فمراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل فيه أخص بالاسم الظاهر وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي ينقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فعلان معا وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لأن طريق القطع عندهم الإضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون أي تنازع الفعلين في الفاعلية بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني وأكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت وأكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على جهتين أحدهما أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب وأهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الأولين وثانيهما أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالإرادة يعني قد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وإنما لم يورد المصنف مثالا للقسم الثالث لأنه إذا أخذ فعل من مثال الأول وفعل من الثاني

حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت
زيدا او اكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا او اكرمني وضربت
زيدا او غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر بعدهما مرفوعا فيختار النحاة البصريون
اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويزهم اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون
اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويزهم اعمال الثاني لسبقه و
للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وهو اي اعمال الثاني المذهب المختار لاكثر النحاة اضمرت الفاعل
في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم
الظاهر الواقع بعد الفعلين اي موافقة افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او
تانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور
دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا استغنى عنه خلافا
للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ونظرا الى
الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول
الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل
الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته
او اضمرته كقولك ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي
عنه تشريك الفعلين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب

استعمال

فتقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وهذه الرواية المتن
غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه
اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا
يجوز حذفه لانه احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفضلة فان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت
زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيه اذ لا حذف للفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني
مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى اللفظ المتقدم رتبة كما تقول ضربني
واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار فيظهر على القول المختار ومن الحذف
كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف
لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني في الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لانه يمتنع حذفه ولو
اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله
منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا كانت
المفعول الثاني اتحاد الا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة
افراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني

لان المفعول فضلة في الكلام

او وان لاحظت تثنيته وافراده

[illegible] مفردا والثاني متعدد لا شيء فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع وما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرئ القيس شعر ولو انّما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قال [illegible] توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل
[illegible] اي قليل الاول بالفاعلية والثاني بالمفعولية واعمل
[illegible] على مختار البصريين اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره
[illegible] فاجاب المصنف من طرف البصريين وقال قول
امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
[illegible] على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال
[illegible] لادنى معيشة انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت
طلبه [illegible] وذلك لان لو [illegible] المثبت [illegible]
[illegible] منفيا والمنفي [illegible] مثبتا فعلى هذا يقتضي
ان يكون [illegible] اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت
[illegible] ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
[illegible] انما اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكن
[illegible] مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول
فعل [illegible] لم يذكر فاعله وانما لم يعبر عنه [illegible] ومنه
كما فعل [illegible] حيث قال منها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى
سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل فعله المفعول
وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم
هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه

وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله [illegible] حذف فاعله واقيم مقام الفاعل
اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل اي الى الماضي المجهول او يُفعَل
اي الى المضارع المجهول فقط او الى مثل فُعِل ويُفعَل [illegible] نحو استُخرج ويُستخرج
وغيرهما من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول
الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول [illegible]
فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه [illegible]
اليه مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف [illegible]
الاسنادين [illegible] وهو اسناد المصدر غير تام [illegible] المفعول الثالث
من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت [illegible]
[illegible] والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية [illegible]
فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب
والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه [illegible]
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انه لا يقع موقع
الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز ان يقع
مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف
[illegible] ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه
في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز [illegible] موقع الفاعل تعين له
المفعول به اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل
الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك
لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفت
تقول ضُرب زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان

اما الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وفائدة وهي الضرب بالشدة التنبيه على ان المعيد لا يقوم مقام الفاعل
بلا قيد تخصيص اذ لا فائدة فيه لان الفعل عليه في داره جار ومجرور
شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل ايضا وان لم يكن اي ان لم يوجد في
الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى
مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد
درهما وجاز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عنده
فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا ومنها المبتدأ والخبر وفي
بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ
والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما او
في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو
وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان
وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه
مثل بحسبك درهم مسندا اليه احترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج
عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة
كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي
كما ولا او الف الاستفهام وهل نحو كيف ومن وعند سيبويه جواز
الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك

حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ و
نحن فاعله ولو جعل خيرا خبرا من نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي
هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما
يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله اراغب انت
عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير
عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم
مثال القسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال الصفة الواقعة
بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما واحدا
مذكورا بعدها نحو اقائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت
مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانه حينئذ خبر
ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون
ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها اقائمان
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه
وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر
هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في المرفوعات
الاسمية فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب فالمجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن
القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ وكان ينبغي ان يقول

المراد المسند به الى المبتدا او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى
المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدا ويكون قوله المغاير
للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل فى المبتدا والخبر هو الابتداء
اى التجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شىء والبنية التى تقتضى
الابتداء عامل فى المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدا والمبتدا فى الخبر وقال آخرون كل
واحد من المبتدا والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل
اللفظية واصل المبتدا التقديم اى ينبغى ان يكون المبتدا مقدما اذا لم يمنع مانع
التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة على احوالها ومن ثم اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدا التقديم
لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا
لتقدمه رتبة لافادة التقدم وامتنع قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير
الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر
لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون
معرفة لان المعرفة معنى معين والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص تشترك بها فتقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره
ومثل قولك ارجل فى الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما
فى الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون

احدهما فى الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتداء
فى الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت
فى حيز النفى فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا
تعدد فى جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها
العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بالتخصيص
بالفاعل لشبهه به او بتاويل فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما
تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بالاسناد اليه
فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام
فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم
ان المهر كلبيا بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجئ حبيب
مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجئ عدو والمهر له بالنباح غير معتادة
تيتام به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى
الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثانى لا يصح فيقدر وصف
حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب ومن امثلة
تعيير بالرجل قوى ادركه العجز فى حادثة ومثل قولك فى الدار رجل
بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك
سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف
الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلام
سلام من قبلى عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات

التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية يعني
هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان
يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر
المعرف فيما سبق مخصصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة
فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي
الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عايد يربطها به
وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في
نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا قايما
قرينة البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة
ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف
زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه
اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه
الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما ذهب اليه الكوفيون
فانه يصير مفردا وحجة الاكثرين ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل
في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر و
الاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تأخيره لكنه
قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له
اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه

الصدارة مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه
وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره
تقديمه على المبتدا المتضمن معنى الاستفهام او كانا اي الجزءان او
الخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة
على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في الاصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح غير منك
لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني رفعا للاشتباه
او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك
زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد
لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر
في هذه الصور اما في الصور الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة
فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام
فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل
اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان و
الزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على تقدير
ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة
مفردا سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى و
صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم

حقيقة

متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة
مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة
وعلى التقديرين ليس بجملة صورة فاحترز به عن نحو زيد ابن ابوه اذ لا
تبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملة او كان الخبر
بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ
مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كا وقت
فلو اخر بقي المبتدأ النكرة بغير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان
لمتعلق الخبر اي لشيء يتعلق بخبره ضمير في المبتدأ يمتنع معه تقديمه على الخبر فلا يرد نحو قوله
على الله عبده متوكل ضمير كائن في المبتدأ راجع الى جانب ذلك المتعلق
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا
فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا
عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ و
في ما خبره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول
عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم
الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير
تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ و
المعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل و
بغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما
في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصور ترك العطف اولى ونظر
بعض النحاة الى الصورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال المراد

بتعدد الخبر ان لا يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا اختصاص له لا في الخبر
ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا التعدد بالعطف ليس بحكم بل هو
بين تابعه او لعله اورد في مثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد
اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو
سببية الاول للثاني او للحكم فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فيشبه المبتدأ الشرطي في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول
الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه
واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن
معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته
جملة فعلية او ظرفية تما ولم يجعل فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط
ان يكون صلته فعلا او ظرفا متأولا بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلا وفي حكم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة
الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي
يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال
الاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل
في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنقول كل غلام رجل يأتيني
او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا

والمراد بالغير ههنا الخبر المعطوف على الخبر الاول

على المبتدا الذي يصح دخول الفاء على خبره ما كان من دخولها عليه لانه يصح
دخولها عليها انما كانت بمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل
يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية و
الشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة
فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل ابن كان
ابن علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا بالفعل ووجه ذلك
التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو
سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في انه يمنع من دخول الفاء على الخبر
والاصح انها لا تمنع منه لانها لا تخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية
يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق
بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قيل لعل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم
يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا [illegible] به القرآن
وكلام الفصحاء فانه يدل على عدم منع ان المكسورة من دخول الفاء على الخبر كما
وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن من دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا
لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او
عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت
بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان
في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غيره وكذلك [illegible] المبتدا

لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا في نحو قال في نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف
في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال
والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر
بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين الشيء بالاشارة والحكم
عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما راه وانما اتى بالقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عندنا لو وقف
وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة الشيء
مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان
تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت
فاذا السبع واقف هي ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف بغير [illegible]
[illegible] اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي
غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي بعد
مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود
غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فصح حذفه
لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان
خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت
اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم
بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة
للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا او مؤولا

منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال وكان اسم التفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وذلك نحو ضربي زيدا قائما وضرب زيد قائما
اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين واكثر ضربي
زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب
البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم
حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر
فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا
اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان من
الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا
يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت
قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في
الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا فعلى هذا يكون ابعد من
من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما
حاصل فحيل قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده
وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان
الخبر الذي سد الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا
ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل
اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وتمامها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى

المقارنة

المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك نحو كل رجل
وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو
يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها
كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك نحو لعمرك لافعلن كذا
اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم
المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة
الاستعمال ومنها خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها
اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت
ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها
لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء اعملت رفعا ونصبا تشبيها به اي خبر ان
واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول هذه الحروف عليها فقوله المسند
شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا وبقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميعها والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها
عليها لا تاثير لها فيها لفظا او معنى [illegible] نقض التعريف بمثل يقوم
في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس بخبر مع صدق عليه انه بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم
ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب بان المراد بالمسند المسند الى شيء بعد دخول هذه
الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد هذه الحروف ولا الى ان يجاب
بان المراد بالمسند المسند يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
حيث يكون خبرها جملة فعلية ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم

ابوه

خبر ان واخواتها

... بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه حكم
خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة وفي احكامه من
كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة
فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان
صح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما
صح ان يكون خبرا للمبتدأ صح ان يقع خبرا لهذا الباب لان معنى يرد انه يجوز
ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من
اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في ذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما
يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا
اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن
حكمه في جواز التقديم اذا كان معرفة الاسم نحو ان في الدار زيدا ويجب
في وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل
لا لنفي نفس الرجل هو المسند اي شيء او هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان
وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج سائر الاخبار والمراد
بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه
نحو لا غلام رجل ظريف انما مثل بغير المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار

لاحتمال حذف الظرف وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره ...
منصوب لا يجوز ارتفاع صفته عليه هو الظاهر فيها اي في الدار
لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما
اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ولكون مثالا لا
خبر ما الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر
عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله
موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون
معنى قولهم لا اهل ولا مال لا شيء الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر
وعلى التقديرين يكون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون
الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر
ولهذا اشتملت عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه
بعد دخولها خرج به غير اسم ما ولا بما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه
في زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى
بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة
والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى
لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون
ما شاذ وقيل لنقصان مشابهته لليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك
فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عملها على مورد
السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي

ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيها الا
الرفع ما لم تتكرر ولا تكرار في البيت والمراد بالمسند والمسند اليه
في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات
شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرح
ما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت
زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين تثنية وجمعا اي من المنصوب
او مما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي به لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل ما قام به بحيث يصح اسناده
اليه لا ان يكون موثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه نحو مات موتا و
جسم جسامة وشرف شرفا فالمراد بما رادفه لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل
هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها
مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان
مقدرا نحو ضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج
المصادر التي لم يذكر فعلها حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه
صفة ثانية للفعل ليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان

معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على
الجزء فخرج به مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله
فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل
كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها
بحيث قام بها الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند الى فاعله والثاني
ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة
فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة
فهو مفعول مطلق لا مفعول به فاذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما
في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك
الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا
ويكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على مفهوم
الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل
جلست جلوسا للتأكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول
اي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة من الدلالة
على التعدد والتثنية والجمع يستدعيان التعدد فلا يقال جلست جلوسين
او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما
للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت
جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من لفظه
اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل

الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره
خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته
باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل بعض ما يضاف
اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع
لا قياسيا نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة
اي خاب خيبة [illegible] رجل خيبة اذا لم يظفر بالمطلب وجدعا اي جدع
جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي
حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد
في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب
الحذف سماعا لما قيل عليه انه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب
الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له و
قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا
قياسيا يعلم له ضابطة كلية يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة
منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا بعد
اثباته لا نفيه فانه لا يجب نحو ما زيد الا سيرا لا يجب حذفه بعد نفي
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل
على اسم لا يكون المفعول خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال
على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او ما سرت سيرا
لا يكون منه وانما وصفنا الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية

او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح
خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين المضافين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا
الا سيرا او ما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذا
مثال لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان
الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى [illegible] المعرفة والى ما هو فعل
[illegible] اي ما هو شبيه بفعله والى مفرد ومضاف وانما انت سيرا سيرا
سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال
لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه
المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما
فداء فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب
من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض
بقوله فاما منا بعد واما فداء اي فاما تمنون منا بعد واما تفدون فداء
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع للتشبيه اي
لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع
للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به
عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد
جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار [illegible] تلك الجملة على اسم كان [illegible]

اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت به فاذا له ضرب
صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه
واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا
له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات يصوت صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت
وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على
صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت به فاذا له
صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امراة مات ولدها ومنها
اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا
محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم
اعترافا اى اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على
الف درهم لانه مضمونها الا غيره ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع
من مفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد
نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة
لها محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا
يحتمل اذا ثبت وجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قولنا زيد قائم
لانها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
المطلق هذا النوع من المفعول تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص
عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول
حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه مغاير المؤكد اسم الفاعل من حيث انه منصوص
عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره لينبه فيه على هذا

بمعنى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر
حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن
للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد فى تعميم هذه القاعدة من قيد
الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد دستى قوله تعالى
ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا او فى حيز الشاذ مثل لبيك من تمام التعريف
لا فائدة فى هذا القيد كاف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم لخدمتك
وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورده الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك
اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد ومعنى اسعدك اعينك الا ان اسعد متعدى بنفسه بخلاف
الب فانه متعدى باللام

المفعول به

المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل
الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت
زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل متلبس به فيخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال
فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه ويخرج المفعول المطلق
ايضا لما بينهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعل الفاعل
بفعل الفاعل ما اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فيخرج
مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه

مثل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله
في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما
وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه
بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفاعل [illegible] فيتقدم
وتأخرا اي جوازا [illegible] واما وجوبا فيما
تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم اكرمه
هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان
تكف [illegible] وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او
حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد
مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها
بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او
الذم او الترحم نحو اهلك اي الزم اهلك بل لكثرة مباحثها بالنسبة
الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على
السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان لا يقاس عليها اشياء
اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي
عن التثليث واقصدوا خيرا لكم [illegible] اهلا وسهلا اي اتيت
اهلا اي مكانا مأهولا معمورا لا [illegible] اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا والموضع [illegible] من تلك المواضع الاربعة المنادى
وهو المطلوب اقباله اي توجهه [illegible] لفظا او تقديرا مثلا

عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما نحو يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت
او كانت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وفي قيد هذا
فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقيد بحرف
فخرج بهذا القيد تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر
فيما بعد وفيه حكم بان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له
فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله في المنادى كما هو مذهب صاحب المفصل
وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب
مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا
بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرية بان يكون آلة مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنائب اي نيابة لفظية بان يكون النائب
ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين
او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول
به ناصبه المقدر واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا
واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهب كما نقل

يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة وعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل
والفاعل مقدران ونائب حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي
الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير
مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب
لتعلقها بالمبني الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله و
ينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي ترفع
بها المنادى في غير حالة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور
اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام
ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل
اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما
بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة
ادعوك و الكاف كاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني نحو يا زيد
ويا رجل مثال لما هو مبني على الضمة او لما هو معرفة قبل النداء وثانيهما
معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال
المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام
وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه
مخصوص بالاستغاثة مثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت ليمتاز المستغاث
ولا اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان

المنادى

المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
الذي علة بنائه كانت مشابهة الحرف واللام الجارة من خواص الاسم
فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض
المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام
التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق
قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين
لام الاستغاثة كان المهدد كاسم فاعل يستغيث بالمهدد ويدعوه
ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب
منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر
ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي
ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء و
للدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر
واما على تقدير فتحها فمشكل لا سيما ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر كما لا يخفى
ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره
لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف
الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه والهاء في آخره
الهاء للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد

المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام وهي المفعولية متحققة فيه وعامله
متغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا
او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفرد النكرة مضافا مثل
يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفرد النكرة شبه مضاف مثل يا
طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل
يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وبهذا التوقيت ليخرج يا رجلا لمعين
لانه مضموم لا لتجليل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا
يا حسنا وجهه طريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حينئذ يصح استغنا
كل من القيدين مثال يشمل بتصور اشتغالهما معا فلا حاجة الى ايراد
مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله يمكن ان يراد بقوله
يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فاشتملت
الاقسام باسرها مذكورة وبهذه الاشارة كفى تمثل لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع
به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى
المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع
المستغاث باللام لا يجوز فيها الرفع نحو يا لزيد وعمرو المفردة
لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن
مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية ولا
يجوز فيها الا النصب وانما جعل المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة
بان لا يكون مضافا اصلا ولفظيا او شبه مضاف او حكما بان يكون

مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة
المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية
والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه
ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه
مطلقا بل بالقيد في بعضها من غير قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وقيد
بالقيد فيما هو يحتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا
ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي
والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه
فان حكمهما حكمها كما يجيء ترفع على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء
المنادى المبني عرضي يشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه
وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هاهنا
منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما اكثر واشهر ويا
غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه الخليل ابن احمد وهو استاذ سيبويه في
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على
تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة اذ لا يقوم مقامها ولكن

فلم يباشره حرف الندا ضعيف تعلقه بحاله ابوابا فصارت رفعا
وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب
مع تجويز الرفع فانه لما امتنع تقدير حرف الندا بواسطة اللام
لا يكون منادى مستقلا فلم يحكم بالتبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كالاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار
رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن
المعطوف المذكور كالاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة تعطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى
تنصب فكذلك اذا وقعت توابع اولى لان حرف الندا لا يباشرها مثل
يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في
البيان ولا يجيء المعطوف لامتناع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع
دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر
اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فيخرج المعطوف
الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
الذي باشره حرف الندا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والمبدل
كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف الندا عليه فيكون حرف الندا مقدرا فيه مطلقا اي حال كون
كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا

مفردين او مضافين او مختلفين
يا زيدا واخا عمرو ويا زيدا وطالعا جبلا ويا زيدا ورجلا صالحا
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا
صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اذا كان منادى فلان الكلام
فيه اذا كان مبنيا على الضم فلا يتوهم منه اختيار فتحه المبني مع جواز ضمه
فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجردا عن التاء
او ملحق بها اعني ابنة بلا تخلل فاصل بين الابن وموصوفه كما هو الثابت
الى الضم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك
الابن مضافا الى علم آخر مثل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت
من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة
التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي
اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي بين
بين حرف الندا والمنادى المعرف باللام تحرزا من اجتماع آلتي التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين
معا والتزموا اي العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز
الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالندا فالتزم رفعه
لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى
فيدل على انه المقصود بالندا وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هنا كما خرج صفة الاسم
المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا

بدل المعطوف غير مقيد بالافراد والاضافة والنكرة

مع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها
الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون
في توابع المنادى المبني وقالوا ايضا على قاعدة لا يجوز اجتماع حرف النداء
مع اللام وهي اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا من المحذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام
عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة ولم يقل
النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا من محذوف
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس
لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال اناس في سعة الكلام فلا يجوز ان
يقال يا النجم ويا الصعق ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة فيها الا في
في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها
ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة فحكموا عليه بالشذوذ وهو
في الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا [illegible] كليهما
حكموا بانه اشد شذوذا وذلك اي وجاء لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في كل
تركيب فيه المنادى المفرد المكرر صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فقط اما الضم في الاول فلانه
مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور والثاني
تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد
فلما جاز الضم مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي

فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوأة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي ان يهجوه
فقال جرير خطابا للتيمي تيم لا تتركوا عمر ان يهجو في يلقينكم في سوأة اي
مكروه من فعلي يعني مهاجاتي اياه والمنادى المضاف الى ياء المتكلم
يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط
الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن مثل يا قاضي مثل
يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء
لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء
بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء
وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف
من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلبت عليه
الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المحذوفة
او المنقلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام
بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء
في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه وغلاميه وغلامه و
يا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي
ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة
عليها لكثرة استعمال هذين في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت
اي قالوا يا ابت ويا امت بابدال الياء تاء فتحا وكسرا اي حال كون

التاء مفتوحة على نقل حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء
بالضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته
وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء
فلا يقال يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه
غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة اي الاختصاص بالنظر الى الام
والعم لانه لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي
ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا زيادة وجه آخر لم تثبت
في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امَ ويا ابن عمَ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة
لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص المنادى
الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام
من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى
وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية
الا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي في آخر
المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم
مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم
وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا
كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية

ترخيم مطلق

ترخيم در اصل لغت شتر قربان كردن است و نرم كردن و كفته اند بيفكندن

مبحث الترخيم

ان الضمير المرفوع راجع الى ترخيم المنادى

وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا
اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى
ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما
بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه
من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى
ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر الندبة
لانه غير داخل في المنادى عنده ووقع في بعض النسخ ولا مندوبا ويمكن
ان تحمل مع ان وصف الاشتراط عند دخوله في المنادى ظ وهو ان الاغلب
فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط
الرابع احد الامرين وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على
ثلاثة احرف لان العلمية مناسبة للتخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه
لشهرته يكون فيما بقي منه دليل على الباقي ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص
الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما مختوما بتاء التانيث
وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه
ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا كثر فيه سقوط الحرف الاصلي
ولم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاء مثله
ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان كذلك لانها في حكم كلمة
اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف فيه الشروط المذكورة
الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة
استعمال منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان

بعد منادى بودن

لان كل واحد منهما مستقل من حيث اللفظ ولهذا لهما اعرابان

كبنية المحذوف منه بنية فعال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان
كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية
ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت التاء ثانيا
فلم يحذف منهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن
كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم علما كما هو مذهب غيره ولا تكون
حينئذ من هذا الباب ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي يتبادر
الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو حبلوى فانه لا
يحذف منه الا الالف وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل نحو
مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة
اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها
المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي الحال ان ما في آخره حرف
صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم
من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ
هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بنون وقلون علم
لم يحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي
الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلانهما كانتا في حكم الواحدة
فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير لصحته
واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد الثقل الساكن على الكلمة
ونبه على انه وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون
مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين على حذف الاسم الاخير فيقال

في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة التاء في كون
كل منهما كلمة على حدة وصارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من
الاقسام الثلاثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة
المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث
ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه في
الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي
يا ثمود يا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة
وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما
برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه
لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم برأسه فيضم ويقال يا ثمي
لانه لما جعل ثمو صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما
في ادل ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه انتفى مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد
استعملوا اي العرب صيغة النداء اي يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل
عليه يا لكونها اشهر منهما فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه
ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع
وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما
ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما
يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل

السعلا الغول

او كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة او كان في آخره حرف صحيح قبله مدة

... المندوب مثل وا زيداه ويا عمراه او ...

[illegible]

... بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الا[عراب]

[illegible] في حكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى

لانه اذا كان مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او شبيها به ينصب ولا يلزم

من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة

لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي في آخر المندوب

لمد الصوت بعد المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي الالتباس وذلك اللبس عند

زيادة الالف بتغير حركة الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة

او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه

بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلا

مكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين

وجاز لك الهاء اي الحاق الهاء بعد الالف او المدات في حال الوقف لبيانها ولا

يندب من قسم المندوب المتفجع عليه غيرها الا الاسم المعروف الذي اشتهر

المندوب به ليعذر النادب بمعرفة في ندبة المتفجع عليه فلا يقال وارجلاه

او بما اشتهر بهذا اللفظ مندوب عام ما انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب

بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان تلحق

بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصال الصفة ليس كاتصال المضاف

بالمضاف اليه لانه جزء من تمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه

جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز يا امير المؤمنيناه

ولم يجز مثل وا زيدا الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة

فان اتصال الموصوف بالصفة [illegible]

والمضاف اليه لانه اتم منه من جهة المعنى [illegible] فان الطويل

هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه

يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه [illegible]

اللفظ ويجوز لفظا وقرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مع اسم

الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف

مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم

يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي ومع اسم الاشارة لانه كاسم

الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت

والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء

العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ اللهم فانه لا يحذف منه الا

مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا

اي يا يوسف و[illegible] اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها

الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز

الحذف من ايهذا [illegible] بذي اللام والمضاف الى اي معرفة

كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن

الي واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء

من اسم الجنس في اصبح ليل اي [illegible] يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع

انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد

مخنوق اي يا مخنوق [illegible] وقع في الليل على [illegible] مخنوق وقال

افتد مخنوق حذف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق

الاطراق خاموش شدن وچشم در پیش افکندن وسر فرو کردن ...

كرا اى باركردن وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم
غير العلم قيل هى ترخيم كروان بحذف الالف والنون يقولون أطرق كرا اطرق كرا ان
النعام فى القرى يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو اشرف منه والمعنى ان النعام الذى هو اكبر
منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تتكبر انت وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا
نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام
لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام
لا ويسجدوا اصله مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من المواضع الاربعة
التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول به اضمر اى قدر عامله
على شريطة التفسير والشرط واحد وانما اضيف الى التفسير لانه
اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسير اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان
يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى
بعده نحو زيد عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه
اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب
ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال
عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او
ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى كنصبه فهذين الامرين

الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضربته وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته فيه ليس مجرد الاشتغال
بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه ايضا مانع كذلك وبقيد
النصب بالمفعولية خرج نحو زيد الكتب اياه وههنا صور اربع
احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة
اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة منها للمشتغل بالضمير باقسامه
الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق ولا يخفى حسن فى ترتيبها فاذكر مثال
المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته
بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ لازم لملابسته للمحبوس
عليه ينصب زيد فى هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اى ضربت يعنى
الفعل المضمر الناصب لزيدا فى زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل
فى ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربت الثانى
وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعنى مررت به واهنت

فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني جفت عليه ثم الاسم
الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب
فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس
اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي
كونه مبتدأ لان تجرده من العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح
عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان
قرينتي الكلمة فيهما متساويتان لان وجوه اصلاح التفسير قرينة مصححة للنصب
فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد
ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المر
جحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على
الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا
الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في
كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار
هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل
ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجأة في
كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا المفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع

ان هو

بعد هو

ارتفاع العمل في ذلك الاسم بالعمل في ضميره

في بحث الظروف من أن إذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية
فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب
في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية
متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا
وان لم يكن لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يعقد
معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان
زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته وانما قال
بعد حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو من اكرمته
ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه
النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه
وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه و
في ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي
مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي بعد حرف
الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب
في الاسم المذكور لانها اي هذه المواضع مواقع الفعل اي الحري بوقوع
الفعل فيها اكثر فاذا انتصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا
فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي
التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه
الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم

مفسر

في حال الرفع لحصول اللبس

المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته
للمعنى المقصود فلا التباس انما هو بين خبرية ذات با وبين تفسيرية على
النصب او صفته لانه يوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب
لا يحتملها معا نحو قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاختيار لشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب
في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو
خلاف المقصود وهذا لان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا
الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية
للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل احد
منهما لما تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره
ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران
فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه
بتقدير الفعل والوجهان متساويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع
يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية
فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة
للرفع قلنا هي معارضة بقربها المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب
والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير منفصلة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى
واما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به هنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف

الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو الا وهلا ولولا ولوما واما وجوب
النصب بعدهما فلوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا
ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض
وليس مثل ازيد ذهب به اي من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيدا فيه وان كان يتخيل في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تحقيق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت
لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اصحب
على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه
احد بالذهاب به او اذهب به احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف
الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه والاتحاد فيما ذكرته
مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب
بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
فكيف يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه
في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر
ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا
لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها

ثبوت له

تخلوا
حیله کردن

كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ما هو المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كاين في صحايف اعمالهم مفعول
لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء و
الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول
لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا
او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء
اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى
ان تكلفوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار فاشار المصنف رحمه الله الى ما تكلفوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد
لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط وخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة
عليه مرتبطا بالشرط دالة على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في
حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه
الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم بعده وقوله فاجلدوا جملة ثانية بيان الحكم الموعود
والفاء فيه ايضا للسببية اي ثبت زناهما فاجلدوا وقيل للجزاء

تحذیر
ترسانیدن

او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل
في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم
يكن الاية جملتين ايضا فهي يكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها
النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء
بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين ليتعين الرفع الرابع من المواضع
الاربعة التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل
فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف الشيء عن شيء وتبعيده عنه
وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق
تحذيرا اي لاجل التحذير ذكره لكون المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا
فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا
على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد
من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف
المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر المحذر منه
مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول اشعارا بانه
محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف مثال
للاول نوعي التحذير ومعناه اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك
وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب
من نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد
من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرك منهما لا تحذيرهما
منك والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى ان تقدير
اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا

من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير بعّد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب
ان يقال بتقدير بعّد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد
النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى
بعّد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال
المذكور مثل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا
يكون تحذيرا اليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير
والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع
الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان
تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان
وان قياسي ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير
من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلت
حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياسي مع ان وان وشائع
كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما
فعل فيه اي حدث مذكور لفظا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او
شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مقدرا فقوله ما فعل فيه فعل
لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان ومكان عن ان يفعل فيها فعل
سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه
نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعلا ما لكنه ليس بمذكور لكن
بقي مثل شهدت يوم الجمعة واخلافه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه

فيه

يمكن ان يقال بتقدير اتق ونحوه

فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا زيادة تصوير المعرف وهو اي المفعول فيه
زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول
فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه
في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم
حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذا لم يقل وشرط نصبه اي شرط
نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كالزمان او محدودا كاليوم يقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء
مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول
عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا او افطرت
اليوم وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا
على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي
وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على
الزمان المبهم لاختلافهما في الابهام نحو جلست في المسجد وفسر المبهم
من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع

قوله اشارة اي اشارة الى ان هذا القيد لا دخل له في الاحتراز كما هو للبيان والتحقيق

الارض فيكون مبهما وما لم يتناول جميع التفسير بعض الظروف المكانية
الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات عند
وشبهها نحو دون وسوى لابهامها مبهما اي لابهام عنده ولكن عدم تذكر
وقد حمل شبهها عليه لان حكمها حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما
هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا
نحو جلست مكانك لكثرة في الاستعمال كالجهات الست لا لابهامه وكذا
حمل ما بعد دخلت وان كان متعينا نحو دخلت الدار لكثرة في الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى
انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الظرف لكنه
حذف لكثرة استعماله وهذا انما يتم فان الفعل لا يطلب المفعول فيه
الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام
معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ويؤيد ذلك ان كل فعل نسبته
الى المكان خاص يعني قوته فيه يصح ان ينسب الى المكان الشامل له ولغيره
فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد كما يصح ان
تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد ودخل
الدخول بالنسبة الى الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد بنسبة
الدخول الى الدار بل نسبة الانتقال الى منتهاها التي دخلت
فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعماله دخلت مع في نحو دخلت
في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدونه ونقل عن سيبويه ان استعماله

وبيانا لهيئته اي الفاعل او المفعول يخرج بالهيئة غير الفاعل او المفعول
كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل
او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث
هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا
يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل
او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلا الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم
من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في
معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن
المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه لكونه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان
يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة
ابراهيم وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكأن الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله
مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان دابر المضاف اليه جزؤه و ...
وان ... الدار مفعول ... فاعله باعتبار ضميره المستكن

والمراد من هذا الترديد قوله هيئة الفاعل او المفعول به

قوله معنى اي معنى يستنبط من فحوى الكلام لا عن تصريح كالاشارة والتنبيه والتمني

فرق ميان منطوق و مفهوم آنست كه منطوق را در جاي استعمال ميكنند كه دلالة آن لفظ بر آن شيء مطابقه باشد و مفهوم را در جاي استعمال ميكنند كه دلالة آن لفظ بر آن معنى تضمنا باشد استاد رحمه الله

قوله مصبحين اي وقت الصبح ... الكلام ... جزء الآخر ... لا يكون جزء الآخر ... بالنسبة الى هؤلاء تأمل

في القطع فكأنه حال عن مفعول لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة
المعلوم من باب التفعل او بُيِّن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل
وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه والمفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا لدخول ما وقع حالا من
المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال الفاعل الملفوظ حقيقة فان فاعلية
التاء للتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال
الفاعل الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ
حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا
ولا شك انهما ليسا مما قصد المتكلم الاخبار بهما في نفسه حتى تعد في نظم
الكلام وتقديره بل المعنى اشير او انبه الى زيد فمفعولية زيد ليست لفظية بل معنوية انما هي باعتبار
معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا
عنه معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو
ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او
شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب
راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد
حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او
تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كأنه زيد والتمني

والمجروح

والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما
وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة هي الاصل
والغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف
زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان
الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراط كون صاحبها معرفة مطلقا
بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال
على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل
من بني تميم فارسا او مخصصة تخصيصا المعرفة كالمستغرقة نحو قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر
او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او في حيز
النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا
رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع
الحال كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية
كون صاحبها معرفة لا تتخلف في بعض المواد ثاني الشرطية ويحتاج
الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ
وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار وحش
والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال
البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة ولم
يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يحترز على نغص الدخال
بان لم يتم شرب بعضها للاخلال بالدخال والدخال هو ان تشرب

البوم ثم ردوه من العطن الى المرعى ويدخل من بعير على شا بين الشربتين
لما عياه لم يمكن شربه ولعل المراد به ههنا بعض بعد اخلف بعضها
في بعض او المعنى على نقض الدخال وورت به وحده ونحوه
تناول النكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة و
تاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك
وتنفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت
حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا في الصورة وان كانت
معرفة فهي في التقدير نكرة كان جبل الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى
نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة
تخصيص بما سوى التقديم ولم يمكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني
رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص
النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب
في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم
يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال على عاملها مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العوامل المعنوي والمراد بتقديم الفعل
او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه
داخل في الفعل او شبهه فمعنى هذا الكلام ان الحال لا يتقدم على
العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل
ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف
الظرف في العمل وجوزه الاخفش نحو تقدم المبتدا على الحال نحو زيد

قائما في الدار فاما صح تقدم المبتدا من الحال فانه وافق سيبويه
في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا و
يحتمل ان يكون معناه ان الحال ان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى
الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف
والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي
واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد
بهذا الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك
لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر
فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو اعجبني مجردا
عن الثياب ضرب هند زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
مجرورا بالحرف ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها
عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن
بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل
الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة و
التضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة
بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا
واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف و
التاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم
جعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والخاتمة ولعلك تحقق وكل ما دل
على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع

من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو
حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق في الحال و
تكلفوا تأويل الجوامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان
الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث ومع هذا فلا شك
ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا
بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة فانهما
مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة
الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا
وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي
بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل
لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين لزم ان يلي كل منهما
متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم تكن مستترة فيه الا بعد اعتباره في اطيب لكنه لما كان الضمير راجعا
الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من
حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن
في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا بد
بان يقال وان لم يتبع زيدا حسن قائما قاعدا وذهب بعضهم الى ان
العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس
بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تقيد الاشارة بحال
البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو
تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة خبرية لدلالتها على الهيئة كالمفرد

فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة
للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها في قوة
الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت
الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطها بغيرها والحال
والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابط يربطها
الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا
منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة
فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد
وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي
بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط
بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة
فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين
المؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب
ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ
فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون
الفعل فيها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم
الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما
سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل
المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير

سا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها
كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد
ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد
وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او
جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من قد لفظا
او تقديرا لتقريبه زمان الماضي الى الحال لحقيقة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل
على قرب زمانه اي زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو زمان
[illegible] الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان
العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو
جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد
فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله صدورهم بقوما حصرت
صدورهم فيكون جملة حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله
جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع [illegible]
زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر المتهيج له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا
بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او متداخلة
كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب

حذفه اي العامل في بعض الاحوال المؤكدة اي في الحال المؤكدة مطلقا وهي التي
لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد
للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن
الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر يعني
تحققته وعرفته على يقين او من حققت الامر بهذا المعنى [illegible]
اثبته اي تحققت ابوته [illegible] وعرفتها على يقين او اثبتها كذلك
عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تحقق عطوفا
وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مؤكدة اي
لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى
للناس رسولا فانه لا يجب حذف عاملها احترز به عما اذا كانت فعلية فانه
لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه
حال مؤكدة عن فاعل شهد ولا بد فيها من قيد آخر وهو ان يكون عقد
الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا
فكيف يكون حذفه واجبا نحو [illegible] قائما بالقسط النيرة اي الكلام
الذي يرفع الابهام واحترز به عن المبهمة فان المبهمة في حكم التخصيص
نحو لبيس يرفع الابهام عن شي بل هو تركيب مبهم والمراد تبيين المستقر
اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان
المستقر [illegible] في محلة اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف
الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية
حقق المطلوب قولا عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ثابت في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المتشابهات

نحو ... موضع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته
... ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته
الا الابهام الناشئ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فهو صفة ما ... [illegible]
... هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له
وكذا يقع بالاحتراز عن علمها البيان في مثل ابو حفص عمر فان كل واحد
من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر
فلا بد [illegible] الخفاء الواقع في ابي حفص بعدم الاشتهار لا الابهام
عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع
لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا يشك ان الموضوع له معين متميز عما
هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر كالمن والمنين ولا ابهام فيه الا من
حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم فيه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل
او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم فيه بحسب الوضع انه بغدادي
او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع
بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل
رطل زيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة
الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا
فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن
ذلك الشيء المقدر فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد وينبغي ان يراد بالمفرد ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف

ابهام — بالاعتبار [illegible]

عن مفرد مقدار وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره [illegible]
غالبا لمواده واكثرها اي رفع الابهام متعلقا بتحقيق [illegible] عن المفرد
الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار قد يتحقق في
ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب
اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان
الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا والكيل نحو قفيزان برا وكالذراع
نحو ذراع ثوبا وكالمقاييس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير
في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل
زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون
والمزروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلاثة لانه
[illegible] التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا و
النون كما في منوان سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم
يتعرض لاقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون
على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل اضافته مع التنوين و
نوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا
تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما
تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينتصب بذلك الاسم التام لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها
في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف

قوله لان المضاف لا يضاف ثانية منقوض بمثل حب رمانك خير من حب رماني ١٢

ثم ان نصب التمييز عنه فلا يقال عندي راقود خلا فيفرد اي التمييز ان كان
الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتناول باجزائه
ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء
التمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي
ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا
عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد ابوين للنوع جاز ان يقال طاب
زيد ابوين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس
سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز
على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس
نحو عندي عشرون ثوبا او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين
او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنون التي
للتثنية فانه تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة
المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين والنون التثنية
جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية
بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلا في نون
الجمع نحو ... لما في الاضافة لئلا يلزم ان ... المضاف واما في
نون الجمع فلانه قد يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان اراد

عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غيره
الا التباسا ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد
ومن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي المبهم الاول كما يرفع
الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد
ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم
مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز
باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة مع
القصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير
وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة بل يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول
عن ذوات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف
النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال
عن نسبة فاقتصر عليها تنبيها على ان ... في هذا القسم للمفرد
والمذكور في القسم الاول انما هو لمجرد النسبة لا غير في جملة اي
كائنة في جملة او ما ضاهاها اي شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا والمصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو
طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه ... عنه وزيد طيب
ابا مثال لما يشابه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه و
لمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما شابهها فهذان المثالان

في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد دارا وطاب نفسا وابا فقوله
وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى
كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز
الواقع في الجملة او ما ضاهاها اربعة امثلة فالنفس عرض غير اضافي مختص
بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي فهو متعلق بالمنتصب عنه والاب
عين اضافي مختص بها والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل
منها متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل
يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به وابا وابوة و
دارا وعلما اورد هنا لا مثلة مثل ما مر في ما سبق وزاد عليه قوله ولله
دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد
ساير المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا
ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصح ان يكون تمييزا عن
نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر
والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي ما صدر عنه من خير
فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل والفراسة بالكسر في التفرس ثم
ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما
انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون
ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه
وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك
بحسب القراين والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة

مثل صح

عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه
باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان
الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن
نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة
نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه
ولا يصح جعلها له بان تعبر عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اعني التي المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون
لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه
ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب
عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمغايرته في
مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين
اذا اردت اباه وجده او طاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده
فيغني كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز افرد ومفردا واذا
قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد
لا تصلح ان يطلق على المثنى والجمع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على
القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان تثنى ذلك
الجنس او تجمع بل تكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون
علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها
النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما او الزيدان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين

از

نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز
صفة مشتقة مثل لله دره فارسا وتحولة تهيا نحو كفى زيد رجلا فان رجلا بمعنى
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان
الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب
زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم
نحو ابا وطبقة الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت
الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون
بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت
صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها عبارة عنه واحتملت اي
الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب
زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من
فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لان من
تزاد في التمييز لا في الحال ايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال
الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا
يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون
ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل شابه الفعل
كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا
يتقدم التمييز على عامله وان كان فعلا صريحا او شبه الصريح لكونه من حيث
المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا
جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته

مسندا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعنى الفاعل وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء
ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم
لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز
وقدره وقع الابهام فلا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء
الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان
التجارة تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد لان كان اسناد الربح اليها حقيقة واليه مجازا
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة
اما فاعل في المعنى او مفعول لان التمييز في هذا المثال واشباهه لا فاعل
ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان
تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل
لضعفها في العمل وتمسكا في هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق
حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير ان الضمير في تطيب
راجع الى سلمى كان ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى
ونفسا تمييز عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير ضمير
الضمير ضمير كاد والحبيب فنفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب
نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه
ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس
والمعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في

المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على
قسمين ولما كان مقولا بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كان فى
تعريفه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة
لا يمكن اجراؤها على الآخر بمعرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى
المنقطع من متعدد مخرجه نحو ما جاءنى احد الا زيدا او اجزاؤه
العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم
الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيد
بالا وغير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى
القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها
غير مخرج من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى
الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد
او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث هو اولا
بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا باعتبار قسميه المذكور
بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يترك على حدة
ردا ما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا غير وسوى
وغيرهما غير الصفة قيده وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى
المستثنى لانه بل منه فى كلام موجب اى ليس نفيا ولا نهيا ولا استفهاما
نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه
ليس ح واجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة هنا الى ان يقيد آخره بان

يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيخرج نحو ما
الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام
فى كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله
او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو
لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه يتعلق بالفعل او معناه
تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه الحكم وقد جاء بعد تمام
الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب
وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام
موجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا القوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع
تقدم البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا
فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز فانهم اهل
كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى ان اللغة
الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل
الغلط وهو لا يقع الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع
انما يقع بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فعندهم المنقطع
على قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا
فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
فهم هنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله لا عاصم اليوم

قال رحمه الله الا من رحم الله ان من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم
فلا يكون ... في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد عدا وخلا اى
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا ... و عدوا اذا
جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا و بعد خلا من خلا يخلو نحو
جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو
خلت الديار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فحذفت من وتوصل
بالفعل فتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين والحذف والايصال
في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي
ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم
الفاعل منه او الى البعض مطلقا من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم
عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب
على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما مشبهة بالا التي هي الاصل في
باب الاستثناء في الاكثر اى النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات
لانهما فعلان متعديان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال
السيرافي لا اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر و بما خلا
وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا
لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما
عدا عمرا والتقدير خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بعد حذف المضاف
اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت تجاوزهم او تجاوز مجيئهم
عمرا او على الحالية بحمل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاءوا خالين
بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا او عن ...

جاوزه

انما جاز الجر بها على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ولم
يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس و لا يكون نحو
جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون كما سيجيء ... لا يكون بشر
وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الخبر ولزم
اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب
في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في
المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام
الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال
كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان
بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال
انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه
يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو
على انه صفة لكلام غير موجب اى في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم
يتقدم اى لا يكون منقطعا او لا تقدم على المستثنى منه لان حكمهما
قد علم فيما سبق نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية
والا قليلا بالنصب على الاستثناء وكذا ما مررت باحد الا زيد
بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء

٤٣

وهو جايز غير مختار وانما اختير البدل في هذه الصورة لان النصب
على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة
الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى
على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له
العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير كلام الموجب وا
ليفيد فايدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد لانه لا يضرب المتكلم احد الا زيد
بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان
يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا
مثل قرات الا يوم كذا اي اوقعت القرات كل يوم الا يوم كذا
لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في الموجب في بعض الصور كذلك لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير
الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا
الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني
الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا كان
هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما

التمساح اي ماهي

جايزة مع القرينة وغير جايزة بدونها والجواب بان المعتبر هو الغالب
والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه يقطع بدخوله فيه في الاول وعدم
ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على
بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الحاضرين فيهم زيد
فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه
عدم استقامة المعنى ومن ثم اي من اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى
ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دايما على
جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يناقض
ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم
كانك قلت لم يمكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى
التقديرين ينبغي ان يصح في صورة الاستثناء ولا يخفى على الفطن انه
لا يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الا بجانبه
عند الاستثناء كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل

قوله اثبات ... لان تصور النفي يتوقف على تصور الاثبات ...

المتفطن

من يقصد منه الضرب من محاربك او المقصود منه المبالغة في علو الجمعين
على من ركب واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي على لفظ المستثنى
منه فعلى الموضع اي محمل على محل موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار
على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على
موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو
فهو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبؤ به
اي لا يعبد بشيء مرفوع على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبؤ به
ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى
قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولانه
لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة الشيئية او لا وخص
المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما
تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد
اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانها تاكيد النفي ولا نفي بعد الا لانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل
ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم
زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب
لان فتحه شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب
الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل في هذا المعنى العمل
وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى
منه لا بد من تقديرها كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة
ولا حكما العمل

اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفي به خولهم على المبدل منه
واعتبر تقديره حكما اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين في
المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عاملان للنفي و
قد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ
حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت
لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصب بكلمة لا
ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محل البعيد لا القريب
قلت لان محله القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف
محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي
فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله
اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل اصالة ليس
للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال
ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد
الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض
بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين وضمها
مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد
حاشا في الاكثر لكونه حرف جر في اكثر الاستعمال لانهم واجاز بعضهم
النصب بها على انها فعل متعد كالا فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى

ما قبل الا المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى مجاوزة البعد
عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى في الاستثناء دون الصفة اذ هو
ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق
لكونه لما انجر المستثنى بالاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير
في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت
في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في
مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اى على كلمة غير في الصفة لكن
حمل الا عليها في الصفة غالب الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة
بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا
في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها
صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى
منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان
يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون شيء
قد دخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اى منكرا لا يعرف باللام
يراد بها العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر
المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل
او رجال واما بعض منه معلوم العدد كقوله على عشرة دراهم او عشرون

وانما

وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه لو كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله
على عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على
غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا
في تقدير هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدنا به بقولنا غالبا
لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني عشرة رجال الا زيدا وقد لا
يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا نصف
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو
لو كان فيهما اى في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة لجمع على عدد
محصور الا الله اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية
صفة لانها تابعة لجمع منكر غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول المعطوف آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية
مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس
فيهما آلهة مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه
يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب
ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على
غير في غيره اى في غير جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال الجزولي ولك
في ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة كل

وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله ٣

بفتح القاف

الفرقدان نجمان قريبان من القطب صحاح

ای لا استثناء بها والا وجب ان یقال الفرقدین بالنصب وحمل المص
ذلک علی الشذوذ وقال فی البیت شذوذان احدهما وصف
کل دون المضاف الیه والمشهور وصف المضاف الیه اذ هو المقصود
وکل لافادة الشمول ~~ ~~ وثانیهما الفصل بالخبر بین الصفة والموصوف
وهو قلیل والصواب سوی وسواء النصب علی الظرف ای بناء علی ظرفیتهما
لانک اذا قلت جاءنی القوم سوی او سواء زید فکانک قلت مکان
زید علی المذهب الاصح وهو مذهب سیبویه فانهما عنده لازم الظرفیة
وعند الکوفیین یجوز خروجهما عن الظرفیة والتصرف فیهما رفعا ونصبا
وجرا کغیر متمسکین بقول الشاعر ولم یبق سوی العدوان دناهم کما
دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه من الظرفیة فانما نصبوه
استکبارا للرفع فیقولون جاءنی سواک وفی الدار سواک وشبه هذا
فی استکبار الرفع فیما غلب انتصابه علی الظرفیة قوله تعالی لقد تقطع
بینکم بالنصب خبر کان واخواتها وسنذکرها فی قسم الفعل انشاء الله
هو المسند بعد دخولها ای دخول کان واحدی اخواتها والمراد ببعدیة
المسند لدخولها ان یکون اسناده الی اسمها واقعا بعد دخولها
علی اسمها وخبرها ولا شک ان ذلک انما یتصور بعد تقرر الاسم
والخبر فالاسناد الواقع بین اجزاء الخبر المقدم علی تقرره لا یکون
بعد دخولها بل یکون قبله فلا ینتقض التعریف بمثل کان زید یضرب
ابوه ولا بمثل کان زید ابوه قائم بان یقال یصدق علی یضرب قائم
فی هذین المثالین المعرف ولیس من افراد المعرف ویمکن ان یقال فی
جواب هذا النقض ان المراد بعد دخولها ورود العمل فیها وردت علیه

کما سبقت الاشارة الیه فی خبر ان واخواتها مثل کان زید قائما
وامره ای امر خبر کان واخواتها کامر خبر المبتدا فی اقسامه واحکامه و
شرائطه علی ما سبق فی بحث المبتدا والخبر لکنه یتقدم علی اسمیهما
حال کونه معرفة حقیقة او حکما کالنکرة المخصصة لاختلاف اسمیهما
وخبرهما فی الاعراب فلا یلتبس احدهما بالآخر وذلک اذا کان الاعراب
فیهما او فی احدهما لفظیا نحو کان المنطلق زیدا وکان هذا زید بخلاف
المبتدا والخبر فان الاعراب فیهما لا یصلح للقرینة لاتفاقهما فیه فلا بد
من قرینة رافعة للبس وکذلک اذا انتفی الاعراب فی اسم کان وخبرها
جمیعا ولا قرینة هناک لا یجوز تقدیم الخبر نحو کان الفتی هذا وقد یحذف
عامله ای عامل خبر کان وهو کان لا خبر کان واخواتها لانه لا یحذف
من هذه الافعال الا کان وانما اختصت بهذا الحذف لکثرة استعمالها
فی مثل الناس مجزیون باعمالهم ان خیرا فخیر وان شرا فشر ویجوز فی
مثلها ای مثل هذه الصورة وهی ان یجیء بعد ان اسم ثم فاء وبعده
اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانی وهو اقواها ای ان کان
عمله خیرا فجزاؤه خیر ونصبهما نحو ان خیرا فخیرا علی معنی ان کان عمله خیرا
فکان جزاؤه خیرا ورفعهما نحو ان خیر فخیر ای ان کان فی عمله خیر فجزاؤه
خیر وعکس الاول نحو ان خیر فخیرا ای ان کان فی عمله خیر فکان جزاؤه
خیرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وکثرته ویجب
الحذف ای حذف عامله یعنی کان فی مثل اما انت منطلقا انطلقت
ای لان کنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان کنت فحذفت
اللام قیاسا ثم حذفت کلمة کان اختصارا فانقلب الضمیر المتصل منفصلا

ونحو جاء الغلامان في مرفوعه كان من مرفوعاتها ودخلت النون
قائم والتي الاخر جاء مضافا الا ان منطبق انطلقت وهذا على التقدير
فتح للنكرة في تقديره كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا فقل ما
قل الا ان فيه نظر لانه حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر
على الاول لان اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف
اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها
مثل ان زيدا قائم وتحقيقها عرفت من معنى المسندية او الدخول فيما سبق
انفع اشتغال بهذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه
قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل
اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح حمله مطلقا
من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد
من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها
وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطي للاكثر حكم الكل
فعد الكل منها تجوزا او لا بعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا
كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس
اسما لها الا على ... هو المسند اليه بعد دخولها فخرج به مثل ابوه
في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد
اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي
يلي المسند اليه لفظا لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او
مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وبهذا احترز
عما لا يليها من الضمير المجرور في لديه او من الضمير المجرور في دخولها ...

اما اولى منه

وما يلي

مثال لما يليها نكرة مضافا م

وما يلي من الضمير المرفوع في عليها مثل لا غلام رجل فيها وفي بعض النسخ لا غلام
رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات كيفية تعلق فيها ولا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وفي بعض النسخ
المشهورة من تمام المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا باستجماع الشرط فقط
وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به
تفرعت عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او نكرة
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب المفرد قبل دخول
لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في
المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين
لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف
من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها
النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيعود الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني
الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة باستجماع الشرط
النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا باستجماع شرط
الاتصال على سبيل منع الخلو او لا مانع استجماع شرط كونه مضافا
او مشبها به اولا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام

فحكمه بل

زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل
ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو
وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة
فلانتفاء اثر لا النافية للجنس فيها واما في الفصول فلضعف لا
عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير لا مع اسمه لكن مطابقا لا بعينه
الا في المعرفة ليكون كالعوض عما فات التنكير من معنى نفي الآحاد وفي
النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من سؤال السائل أفي الدار
رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه
قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب سؤال مقدر على انه
وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن
كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر
فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي لا مثل ابي حسن لها
فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله
بمتصف بالحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه عليه السلام بتلك الصفة
مكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التأويل اراد الجنس بحذف اللام
لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي
فيما تكررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل
يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على
مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف

علي عليه الصلوة والسلام

جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى
استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني
اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف
على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان
يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قول القائل أبغير الله
حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا
ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان
عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان
يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها
التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الكلمتين بعدها
في الاعراب فهذا على التوجيه الاول يتعين عطف جملة على جملة اي لا حول الا
بالله ولا قوة الا بالله والا لزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا و
مرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على
مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي

لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان
العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة
على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فنحو الا رجل في الدار
مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه الحال
الا في العرض كما اذا قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص
ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم
بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه بحيث لا يبقى
ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فعند الخليل ليست الا الداخلة
عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض اي هلا كانه
قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصب ويونس
وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان
القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا النعت
اسمها المعرب احترازا عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة
اي لا الثاني وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا
حال من ضمير يعني والعامل فيه يعني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه
يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها
ظريف وهذا القيد يغني عن الاول يبنى على الفتح حملا على المنعوت
لكمال الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة
والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى انه مبني على الفتح بالاصالة لا
بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح

اي بني على الفتح بالاصالة

ثم بني نعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا اذ يصدق عليه
انه نعت المبني الاول مفردا يليه فانه باردا في هذا المثال نعت
للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس يليه
لتوسط التابع بينهما وهو ب لان الاصل في التوابع تبعيتها
لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء ورفعا على محله البعيد ونصبا
حملا على اللفظ او على المحل القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد
او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد عرفت امثلته في
بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف
معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والعباس واذا كان لا مكررا
في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان
يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل
بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمخالفة الفصل بلا المؤكدة اذ
المعطوف المنفي زاد وكثير لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
مثل لا اب وابنا في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه
اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نقل عنهم
فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم النعت التوابع المنادى كما ذكره
الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه

حملا ع

المحل ع

على ع

٧ نص بدل يعني ايشان عوض

بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واُجري على ذلك الاسم
احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون
في نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان
يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به
والجار مع المجرور خبرا لها . وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي
له بزيادة الالف في نحو اب واسقاط النون في مثل غلامي له كما
في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين
مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه
باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما
هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين كان مضافا باظهار اللام
بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى
المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص اذ
المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اي مثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف واي تركيب اشتمل على
الاضافة لمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين له اي لما اشتمل
على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما اشتمل على الاضافة وهو
الاختصاص المطلق يعني الاعم من الاختصاص مطلقا وتاما فان
الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره
ومن ثمة اي اجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير
المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة

اي هو الاعم

الاب

الابا الى شيء انما هو بابوته له فهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب
لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركتهما في اصل معناه
وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد والمضاف
بها على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاباء والغلامين لمرجع
الضمير المجرور باللام [illegible] حال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى
يفسد على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير
الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه
موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت
جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه
بهذا الخلاف لانه عمدة [illegible] بينهم او لان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل
هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف
والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم اللفظ بفساده لما عرفت
ويحذف اسم لا هذه كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك
ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان
جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرا ولا المشبهتين بليس في
النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي
دخول ما ولا وهو اي خبرهما ولا المشبهتان وكذا الاسمية اسميتهما

عمدة بينهم

حجازية وتميم الخبر بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما
وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل
الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما
ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما
خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة
عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو
ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي
عملهما كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان
ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل و
اذا انتقض النفي فلان عملهما لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل
واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفهما في العمل واذا عطف
عليه اي على خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي و
هو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع
فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات
هو ما اشتمل اي اسم تخرج الحروف الاولى التي هي محال للاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه
من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس

علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه وان كان مختصا بها
عرضه لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو شبيه به فيدخل في
تعريفها المجرور بحسب بسم وكفى بالله وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه و
ههنا غيرها هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك مذهب سيبويه
حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا
كل اسم حقيقة او حكما لتشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم
ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما
كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر
لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت
بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء
اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف نحو
يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير
مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف الجر شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا
اي منسلخا منه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي
لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا
ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف او
التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية
ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسموا الا لمن
بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة

اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والصريح في شرحه ان
المعنوية الاضافة المعنوية واللفظية انما هو الاضافة بتقدير حرف
الجر فيهما اي في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه بيان
مصطلحة وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها بمثل ضارب
زيد بتقدير لام تقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل
الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن
الوجه بمنزلة التمييز فان في نسبة الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي
شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت
هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
قلنا هذا التخصيص كان واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة والا
التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية
علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها
بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى
اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا
على المضاف وغيره ولا ظرفا له كغلام زيد فان زيدا ليس من جنس الغلام
صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد

فليست نكتة الاضافة

واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق على المضاف وعلى غيره بشرط
ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم و
خصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف اي ان كان
المضاف اليه مباينا للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى
في والا فهي بمعنى اللام واما ساوى وكليث واسد واعم مطلقا كاحد اليوم
فاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام
فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى الخاتم بمعنى اللام كما يقال
فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان
يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم ورده
اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة
بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين
والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى
الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي
كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد

مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من
اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى
اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
على معلومية المضاف لان انتسابه الى معين يستلزم معلومية المنسوب
ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءنى
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم
يسبنى وذلك على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير
ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة
لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل
اشتهر بمماثلته فى شىء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاء
مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشىء الفلانى وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى
رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج
عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف
لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم

وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد الا ان يكون المراد بالتجريد تجرده
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير
تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة
لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتمتنع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق
بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق
وابن عباس فى لزوم التعريف المعرفة فاذا لم تجوزوا اضافتها فلم جوزتم
ذلك قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال
تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف
آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها
الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف
المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب
الثلاثة الاثواب شبهه من العدد المعرف باللام المضاف
الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا
واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما
استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال الشاعر
ذو الرمة ثلاث الاثافى والديار البلاقع واما ما جاء فى الحديث
من قوله الا الالف الدينار فعلى البدل لا على الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن
صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت

مضافة الى غير لهم لها نحو مصارع البلاد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في
المعنى بان يسقط بعض المعاني بحيث حفظ المعنى بازاء ما يسقط من
اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما
في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او
حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا
زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف
الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه
حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف
في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم
الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي
ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية اشعار كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه بالاضافة صفة
الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز
هذا التركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولم يجز الثاني لكون المعرفة اذن
صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة هو مجموع امور ثلثة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف واشعار التعريف اشعار

التخفيف

وامتنع تركيب

التخصيص

التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من
ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام
لاشعار التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد
والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا يشك انه لا دخل في هذا التفريع لاشعار التعريف ولا لاشعار
التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الاولى
تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه جوز تركيب
الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب
المصنف في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المقدمة
حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر
الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها
بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها
فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك بحيث اتى به بعض البلغاء
لا يمتنع هذا ايضا واجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الافادة بحيث يستدل
لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفايدة في الاضافة
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه

يحصل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحصل في المعطوف
ما لا يحصل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها بادخال رب على
سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوح الواهب المائة الهجان
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل اي من
قبل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها
بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة بانضمامه في ملكه عوذا
بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء
المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد اطفالها
منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على
انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة
حرف الروي من القصيدة ولما لانه قاس على الضارب الرجل يعني كان
القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه
جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة فانه
وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل
اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام
وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك
مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشبهه وهو الضاربي
والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه
انه اي الضارب في الضاربك مضاف ومن قال انه غير مضاف

والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل

والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير
لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا على نظيره على ضاربك
فالحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اوردوا
اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق التخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما
لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر
متصل محذوف التنوين قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال
ضارب زيد ولن يتصور ضاربنك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف
لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب
اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل
متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من
باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير
اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والله اعلم انما حمل قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وقيل استدلالات الفراء على

قوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجود بحث

جواز الضارب زيد من جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك
ان تحمل كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على حدة فهنا مناسبة للحكم
بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
انه ضعيف عطف المجرد عن اللام على المحلى بالمضاف اليه صفة معتقدة
باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم
عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في
المعطوف عليه وح يندفع ما قيل من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة اخرى
ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بها ولا تضاف موصوف
الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي
التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا
المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على
القاعدة الاولى وهو قوله لا تضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من
هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها
موصوفاتها اجيب بان هذا التركيب متأول فمسجد الجامع متأول
بمسجد الوقت الجامع وذلك بجعل بعينه احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت

يصيره

فيندفع

فيندفع الايراد من وجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منسوبا جعل
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على
الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه
لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف المكان به فالجواب
فيها اللهم الا ان يقال هنا كذلك مكان محذوف ولكن المكان الذي اضيف اليه الجانب
هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي عبر الجانب بالنسبة اليه هو
الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى
موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب
اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متأول
بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة
فلما قصدوا التخصيص لكونه صالحا كاتخاذ خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة
فليس اضافته البيانية من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم مضيف
اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل
اي مشاركة للمضاف اليه في العموم والخصوص اي ذلك المضاف اليه كانا
مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني
الاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد

لان يكون قطعة فضة وغيرها م

لا يفيد الا ما تفيده رأيت ليثا بعد ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام
الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيها يتخصص
اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء كانت
الاضافة للتعريف او التخصيص واعتبار التعيين من الشيء اذا كان اللام
فيه للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا
يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص مثل قولهم سعيد كرز
فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الآخر واجيب بانه متأول بجعل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ
فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ
ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح
من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة
ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها
ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل
عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
شبيها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان لا يثقل عليه الحركة
بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر
آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق
والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح
الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون

انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم
وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كعصاي لالتباس
المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلميّ اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون
للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت
الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة نحو مسلمون اذا
اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضمة
قبلها تغييرها فحركتها الحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كان
قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ
وفي المصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في صور
الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير
الفتحة لخفتها واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء
المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف
الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف
لجعلهما نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما
وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك

بقول الشاعر وابى مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب
لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب فاصله
ابين سقطت النون فى الاضافة فاجتمعت الياءان فادغمت الاولى
فى الثانية فصار ابى وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر فلما تبين
اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين
وقلن لنا آباءنا فداكم وتقول لامراة قالوا لا تستعمل اضافة
الحم الى المذكر حمى وهنى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم
واما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل من المبرد فيهما فى المشهور ما
يخالف مذهب الجمهور وان نقل منه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء
الاربعة ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم بالرد والقلب
والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته وفمى فى بعضها
ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اب واخ وحم وهن وفم
بحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اى من الضم والكسر
وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت
بحم وبحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحمأك
ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت
حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما و
حماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اى جاء حم
مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة

بل يجى هذا الوجه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن
مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت
بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى
مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والمضمر ليس
باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما
يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم
الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء
حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا
لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة
لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس يقتضى الاضافة اليها التوابع

التوابع

وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل المراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام الاسم فلا ينتقض حدها
بالخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل
ثان اى متأخر حتى لو خولف مع سابقه كان فى الرتبة الثانية فدخل
فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا باعراب سابقه اى بجنس
اعراب سابقه يحصل ويوجد اعرابه من جنس اعراب سابقه حال كون كلاهما
من جهة واحدة شخصية مثل جاءنى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ
مع زيد كان فى الرتبة الثانية منه ولعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع
والرفع فى كليهما ناش من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم
لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوبا اليه مع تابعه لا اليه مطلقا

كلها ج

فقوله لكن ان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتهما وثاني
مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر
المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه
الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد
من العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا
اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في
الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي
مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او
محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا
رجل ظريفا ثم ان لفظ كل ههنا ليس في موقعها لان التعريفات انما يكون
للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود والحقيقة التابع والحد قول
كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد
صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها
لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع كما ينبغي وجهه كما
علمه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي
دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر
التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف

النعت

في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم
كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه
الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت
عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني
زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها
في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة
كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد
الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة
واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما
كان غالب موارد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا
مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا
او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض
المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى بني
تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات
بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما ويجوز ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك ولا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل
اي رجل اي كامل في الرجولية فان رجلا باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب

على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على
المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات
مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى
حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي
المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب
بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف
بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع
يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي
لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه
كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية
لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني
رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها
الضمير الراجع الى النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن
فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان
يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال
نفسه نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه
اي متعلق الموصوف يعني صفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا
فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور
توجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف

فانه لم يفهم ارتباط زيد عالم برجل حتى يقال عنده او معه او نحو ذلك ١٢

والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة
يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة
صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة
يجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه
في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا
خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل نسبة يعني
ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل و
ان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او مفصولا يذكر
او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم
ومررت بامرأة قائم ابوها وبرجل قاعدة جاريته مثل تقوم جاريته
وبرجل معمور او معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم
او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت ان الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله
كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع
المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب
برجلين ضاربين وبرجال ضاربين بامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب

صفة
او حقيقيا ١٢
مثل يقوم ابوها ١٢
مثل يعمر او تعمر داره ١٢
مؤنث ١٢

ونقرّبان ونفرّبين فلم خصصنا الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي
في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها و
كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة فكان لا يحتاج شابهته للفعل
في الخمسة البواقي من جهة التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير منضبط بل بيّن ما يظهر عدم تبعيته له بكونه كالفعل
بالنسبة الى الظاهر ما بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي من اجل
كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه
كالحسن يقعد غلمانه حسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كالحسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة
يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر
ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود
جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج
لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود
غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان
يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يحمل المظهر لانه المضمر او يجعل
الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها كانه لم يوضع في

بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعترض الشارح الرضي وقال
لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه تبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لان المقصود الاصلي فيجب
ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن
اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات ومن ثم اي
ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا
بمثله اي بذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما
عرفت بينهما من المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل
او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع
بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي
اللام فلو وقع اخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل عند صاحب
هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة
بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز
وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع
في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد

رفعه لا يتصور مثله لا ابهام ولا يليق بالمضاف الملك التعريف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج
الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم من اجل
ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف
مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا
يختص بجنس دون الجنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان
المشار اليه انسان بل يجعل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع
مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه النسبة الواقعة
في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها
نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة
المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكان نسبة المجيء الى المقصود
كذلك نسبة الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل لانه المقصود دون متبوعه وقيل يخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود
بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان
المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع
ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع
من غير استقلال له ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه في تلك
الحروف النسبة بالنسبة بهذا المعنى وما تم الحد لما ذكره حينا ونقضا

مقصودان

اي او مع

الوطن

اورده لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات
مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير لما جاز ان احدهما كونها صفة
لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخرهما كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعا لها وتصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها
تابع لانها صفة لزيد ويتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط
حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون معطوفا الثاني على الاول
فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها
الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يصح
ما بني وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في بحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية
الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل
فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في اماليه كما اذا قلت جاءني
زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد [illegible] وليس
بعطف على التحقيق انما هو باق على ما كان عليه من الوصفية وانما حسن
دخول العاطف لنوع من التشبيه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو
حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال
بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لا دلالة فيها على ما قيل

واو وفا وثم وحتى واو واما وام
لا وبل لكن بانه
اثنا عشر [illegible]

فالصفة الثانية عطفها حرف العطف
كان عمرو الذي مر مع

في شرح المفصل

كتاب بعلم مع

الحروف العشرة مع

اي انما حسن دخول حرف العطف على العاطف لنوع
من المشابهة بالمعطوف ان العالم لما بينهما من التغاير
اي كما يكون بين المعطوف والمعطوف عليه تغاير
ايضا بين العالم والعاقل تغاير

عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في غيرها
ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع
لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل
اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا
من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى لانه فاعل والفاعل كالجزء من
الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالعطف على بعض حروف الكلمة
فاكد اولا بمنفصل ليتبين بذلك نظيران ذلك المتصل وان كان كالجزء
منفصل من حيث الحقيقة بين جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له
نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو
باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربنا الا انت وزيد لم يكن كالجزء
فلا حاجة فيها الا التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو
وعلمه الا ان يقع فصل بين مضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فيحسن الاختصار
بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد
او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا
ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد
يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران
متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى
ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه
بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما

لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان
الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من
جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس
للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف
عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا
يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل
للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر حتى
يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال
بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول
والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا تضاف
الى غير المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى به
وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حالة السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا والكوفيون جوزوا ترك
الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز
التاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءوني كلهم والابدال منه نحو
اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا
تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد
بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد
والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط
قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة

بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف
فلا بد من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع من صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور
بانضمام الجار اليه كالمعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث
نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا
يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه
من حيث تجرده عن اللام لامتناع اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير لفقد عدم
التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه
رجلا على الشذوذ واي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
عليه كذلك اوجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر
الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد
في كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا
مفرد وعبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف
عليه العائد اليه اي ما يجوز الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدا وهو
عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي
الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء نسبتها الى السببية
بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة
او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى
بالربط في الاول والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او نفهم منها
سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب
ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي اذا يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب
واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان يعطف
المعمولان على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد وقال بعض المحققين في اللباب
الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي اذا اتى بمعمولين
لحرف العاملين بان يجعلا معموليها واكثر الشارحين على ان المعنى
عطف معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين واحد فانه جاز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف
في شذوذه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك

لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضربت زيد عمرو او بكر خالد ان هذا البدل
ح انه ليس بشيء لعدم تعدد العامل فاذا العامل هو الاول وانما ذكرنا
وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول
اكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان
بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم
يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف
ح خلافا للفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لانه خالف القياس
فيقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بالجر
في بعض القراءة اي عرض الآخرة التاكيد تابع يقرر امر
المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في
النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده وتحقق ان المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر
الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيدا او لدفع ظنه تجوزا
اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل ودفعا لتوهم السامع ان تريد

قال سيبويه في الدار زيد وصاحب الحجرة عمرو

التاكيد

البحث

بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة
المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد
نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اي قطع غلامه فيجب
ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم
مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي
التاكيد يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في
شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا الا في المنسوب اليه
بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب
اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته
وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
واذا عرفت هذا فقول الشيخ المص الصفة والعطف والبدل عن حد
التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما
واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها
توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه بحصول الكشف لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب
الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى
لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ
الاول ومعناده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت
وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول
لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري

أي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي في الألفاظ
كلها أسماء أو أفعالا أو حروفا أو جملا أو مركبات تقييدية أو غير ذلك
ولا يبعد إرجاع الضمير إلى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الألفاظ
بالأسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بألفاظ محصورة
كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي يختص بألفاظ محصورة أي معدودة
وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال
الإفراد مثل حسن بسن وقيل أكتع مشتق من حول كتيع أي تام وأبصع
بالمهملة من بصع العرق أي سال وبالمعجمة من بضع أي روي وأبتع
من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ولكن استنباط مناسبات
خفية بين هذه المعاني ومعانيها التأكيدية لا يخلو عن تعسف فالأولان
أي النفس والعين يعمان أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغتهما إفرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما
العائد إلى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في
المؤنث الواحدة أنفسهما بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما أنفسهم في جمع المذكر العاقل وأنفسهن
في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني أي ما سوى النفس والعين
أو لبس تغليبا كالقرين يعني أن ثانيهما للمثنى كلا منهما للمذكر وكلتا منهما
للمؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان أو جمعا
باختلاف الضمير العائد إلى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب
كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن

نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي
أجمع وأكتع وأبصع وأبتع بالمهملة أو المعجمة تقول أجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المؤنث الواحدة أو الجمع بتأويل الجماعة وأجمعون في جمع المذكر
وجمع في جمع المؤنث وكذا أكتع كتعاء أكتعون كتع وأبتع بتعاء
أبتعون بتع أو أبصع بصعاء أبصعون بصع ولا يؤكد بكل وأجمع إلا
ذو أجزاء مفردا كان أو جمعا إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيه لا الحاجة
إلى ذكر الأفراد ولأن الكل ما لم يلاحظ أفراده مجتمعة ولم تعتبر أجزاؤه لا
يصح تأكيده بكل وأجمع ويجب أن يكون تلك الأجزاء بحيث يصح افتراقها
حسا كأجزاء القوم أو حكما كأجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل وأجمع
فائدة مثل أكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فإن العبد قد يتجزى
في الاشتراء فيصح تأكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم
صحة افتراق أجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء وإذا أكد المضمر المرفوع
المتصل بارزا كان أو مستكنا بالنفس والعين أي إذا أريد تأكيده بهما
أكد ذلك الضمير أولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت أنت نفسك
فنفسك تأكيد التاء المضمر بعد تأكيده بمنفصل هو أنت إذ لولا ذلك
لالتبس التأكيد بالفاعل في تأكيد المستكن نحو زيد أكرمني هو نفسه فلو لم
يؤكد الضمير المستكن في أكرمني فتقول هو لقيل زيد أكرمني نفسه لا
لتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه
الصورة أجري في بقية الباب عليه وإنما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد
الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل

معدودة

بهما أو إذا أريد تأكيده بهما أكد ذلك الضمير أولا بمنفصل ثم بالنفس والعين صح

بالنفس والعين بلا تاكيد بالمنفصل نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس
وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد
نحو القوم جاءوني كلهم اجمعون لعدم الالتباس ان تاكيد بالفاعل لان كلا و
اجمعين لم يليا العوامل الا قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا
واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع لاجمع بفتح الهمزة على ما هو المشهور
لاجمع يعني ليس لهذه الكلمات الثلث بنفسها لا باعتبار الكونه
ادل هنا على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم اكتع واخواته عليه اي على
اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر
اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على الجمعية والتزم ذكر ما من شانه التبعية
بدون الاصل **البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع** اي مقصود
النسبة بما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة
الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطية
وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره نحو
جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب
الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست بمقصودة
بما نسب الى المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف
فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه كالتابع ولا يرد في الحد على المعطوف
ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي
بعد الا نحو ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما
اليه نفي القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة

نسبة ما نسب الى احد بنسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام
فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة لكن اثباتا
فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان
النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي
ويمكن ان يقصد نسبته الى شيء نفيا الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول
توطية للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل
منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما بيانية كما
في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل بسبب غالبا عن اشتمال احد
البدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه
او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي
بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب
الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول
يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما لئلا يكونا مترادفين نحو جاءني
زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلف مفهوماهما فهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضي واما الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه
بيان البيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم
ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا
الغلط وقال بعض المحققين في حواشيه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان بدل

قوله جاءني أخوك زيد فإن قصدت في الإسناد إلى الأول وجئت
بالثاني تتمة له وتوضيحاً فالثاني عطف البيان وإن قصدت في الإسناد
إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له ومبالغة في الإسناد فالثاني بدل
وح يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً ابتداءً والمقصود أصالة هو الإسناد
إليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني أي بدل البعض جزؤه أي جزء المبدل
نحو ضربت زيداً رأسه والثالث أي بدل الاشتمال بينه وبين الأول أي المبدل
منه ملابسة بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالاً
نحو أعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداءً أن زيداً معجب باعتبار صفاته لا باعتبار
ذاته ويتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبته إلى صفة من صفاته إجمالاً و
كذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيداً حماره وضربت زيداً غلامه
لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون
من باب بدل الغلط بغيرهما أي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل
المبدل منه أو جزءه فيدخل فيه إذا كان البدل من جزء المبدل ويكون
إبداله منه بناءً على هذه الملابسة نحو نظرت إلى القمر فلكه و[illegible]
بأن القمر ليس جزءاً من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ولكن
أن يورد مثاله مثل رأيت درجة الأسد برجه فإنه لا مجال لهذه المناقشة
فيه فإن البرج عبارة عن المجموع وإنما لم يجعل هذا البدل قسماً خامساً ولم
يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب
فإن هذه الأمثلة مصنوعة والرابع أي البدل الغلط أن تقصد أي يكون بأن
تقصد إليه أي إلى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد أن غلطت
بغيره أي بغير البدل وهو المبدل منه ونحو فإن أي البدل والمبدل منه

معرفتين نحو ضرب زيداً أخوك ونكرتين نحو جاءني غلام لك ومختلفين نحو
بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد وإذا كان البدل نكرة مبدلة
من معرفة فالنعت أي النعت لبدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود أنقص
من غير المقصود من كل وجه فأتوا فيه بصفة ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة
مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد أخوك ومضمرين
نحو الزيدون لقيتهم إياهم ومختلفين نحو أخوك ضربته زيداً وأخوك ضربت زيداً
إياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب لأن المضمر المتكلم
والمخاطب أقوى وأخص لأنه من الظاهر فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل
يلزم أن المقصود أنقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحداً بخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فإن المانع فيها مفقود إذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الأول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي وأعجبتني علمي وأعجبتك علمك وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف
البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه
احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتأكيد ولا يلزم من ذلك
أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه بل ينبغي أي يحصل من اجتماعهما
إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصح أن يكون الأول أعرف وعطف
بيان له والمقصود أنه أي أعرابي أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال إن أهلي
بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذباً فلم يحمله فانطلق
الأعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم إن كان
فجر وعمر مقبل من أعلى الوادي فجعل إذا قال اغفر له اللهم إن كان فجر قال اللهم

رجل

عطف البيان

مصدق بصدق حتى النقبا فاخذ بيده فقال ضع من راحلتك فوضع فاذا هي
نعتد عجفا. محذا على صبير وزاده وكساه وهي اي فرقة من الابل لعطف
اي من حيث احكام اللفظ واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فانه
لو كان بشر جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل
في حكم تكرير العامل لكون المقصود بالنسبة انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر
فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير
مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان
كان فاعلا لعليه او كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا
جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقفا حوله مترقبة لان تزهق روحه لانها لا تقع
مادام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد مر
والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام
الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد
ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا
بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد بالتنوين
مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام
زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اقيد. المبني اي الاسم
المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريف المبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني
لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي
والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة في منع المعرب وهذه
المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم

المبني

معنى المبني الاصل مثل اين فانه متضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه
كالمبهمات فانها شبهة الحروف في الاحتياج الى الصلة والصفة او غيرهما
او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه
كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع
كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى
من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على
تحقق عامله فنعني بهذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة
كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب لما كان
المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة
لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا
او بانتفاء احدهما فقط فلذا اورد همنا كلمة او وانما اختلف ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا لالتماس
لتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث
حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث
ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب
وبالعكس والمراد انه الحركات والسكنات ايضا لانه لا يميز عنها البصريون
الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما
يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة
رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في جعل مفتوحة
والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره
اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا

اى اختيار

واللام مجرورة

المبني

لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امراء ومن زيد وهي اي المبني
باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال
لفساده لتحقيق الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف ، انما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل
بعضها فقط ، ثمانية ابواب في بيان اسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من
علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة
فلابد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل
البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون البواقي
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او الى ما يخاطب
فانه انما هو موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ، وخرج بهذا القيد لفظ
المتكلم والمخاطب فان اسماء الظاهرة وكلاهما موضوعة للغائب مطلقا او غائب
تقدم ذكره ، وخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب
اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما ، اراد بالتقدم
اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا
نحو ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى هو اقرب
للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر
الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي

فانما جاء اي ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان تقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار
كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك كما
الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى الاستقلال قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء
منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاور العامل نحو ما انت منطلقا
عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه
المحتاج الى عامله الذي قبله يتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار
الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاول والثاني اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه
الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط
لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وسيعرف المانع من
الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع
المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة
المتكلم الواحد المجهول الماضي المثنيين او لها الى ضربن صيغة جمع الغائبة
المعلوم الماضي وثانيها الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي و
انما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه اول
الكل صورة التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس
المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى نحن انا نحن انت

انتما انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم هي هما هنّ والضمير في انت الى انتنّ
هو أن كما جاء والحروف الأخر لواحق دالة على احوال من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث، والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان
الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهنّ ضربني ضربنا ضربكَ ضربكِ ضربكما
ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انّني انّنا انّكَ انّكما انّكم انّكِ انّكما انّكنّ
الى انّهنّ، والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل ايّاي ايّانا ايّاكَ
ايّاكما ايّاكم ايّاكِ ايّاكما ايّاكنّ ايّاه الى ايّاهنّ، وفي ايّا اختلافات
كثيرة والمختار ان الضمير هو ايّا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، والنوع الخامس
غلامي مثال المتصل بالاسم، ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك
الى غلامهنّ ولي لنا لك الى لهنّ، وكان القياس ان يكون ضمائر كل من
المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على
معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث
وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع
المؤنث، ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك
بين المثنى المذكر ومن المثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك
فان الضمير في ضربتما وضربا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تأنيث
وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة ثمانية عشر معنى فاذا
لكل من الانواع الخمسة اثني عشرة كلمة ثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين

كل الستين معنى وبيّنوا السلك الامور علما ومناسبات لا لطول الكلام بذكرها
فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما
فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوّزوا في باب الضمائر التي وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة
المشهورة شيء كيكون فيما بقي دليل على الباقي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا
الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب، وللواحدة المؤنثة الغائبة
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث
لا الضمير المرفوع، واما لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في ضربت هند، وفي الفعل
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا
كان او مؤنثا نحو اضرب نضرب، وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب
والواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب، وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او افعل التفضيل سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم
يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كنحو لك زيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست
الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب
والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا
في الضمير وانما هو عامل في الاسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان
عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون
في تضربن والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير بما اي الالف

الاثبات فى

و والواقع الصفة حرفا التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير
المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره
لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال
وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم
على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وذكر بعوض
الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل
او يكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون
عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف
لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب كاننى ولكنك او بكونه اى بكون الضمير
مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى اى تلك
الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه
اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد ولولا
لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور
حمل عليها ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هى له لا ما هى له
كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت
مثال التقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض التخصيص
هيهنا واياك والشر مثال الحذف العامل اى اتق نفسك الشر وانا زيد

[illegible]

مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته
هى مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام
الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا
فى صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لان على مذهب نحن الزيدون
ضاربوه نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما
قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم فى صورة اللبس
بالطريق الاولى واذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز من نحو
اكرمتنا اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثانى اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما
مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما ياتى واما نحو اعطاه
اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير
مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان
الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم فى تاخير الاعرف
ولا يحتمه خلص فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما يفصله ان كان متصلا ونحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس
احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم
الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل

قوله لكن دخوله بعدم الضمير فى صورة عدم الالتباس لفظى تاكيد للضمير المستكن فى ضاربه فلا يكون لازما ... النحويون ... ضاربوه نحن ... وروى عن الزمخشرى ... فاعلا ... وعلى هذا يكون فاعلا لا تاكيدا ... فى صورة الفصل لغرض التاكيد ... [illegible]

بالمنفصل وكذا المنفصل نحو ضربي اياك للاعداء وبالمنفصل والا اي وان لم يكن
احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين
منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح بلا مرجح في تقديم احد
المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة واما على التقدير الثاني فلكراهتهم
تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال
لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك
مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في باب
خبر كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كاياه في كان زيد
قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا وحقه ان يكون خبر المبتدا
ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد
قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
فلتشبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف
الخبر فتقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت
لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن
لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى
آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر
في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول
عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع المرفوع فان الضمائر

بعد ما علمنا انه

اي ليس بلازم

قد يقع

موقع

قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام
مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما
بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى ان ضمير
منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما
في المعنى فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل
ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقته تلك
الياء لتقي الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا
سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا من نون الاعراب اي من نون هي آلة الاعراب
نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا من تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين
لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق
لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع
لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان
بنون الوقاية محافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون
في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب
اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق النون
الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها
على خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون
اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت
لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف

موقع [illegible] وعند الخليل [illegible] اي لولا وجود [illegible]

ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل نحو زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل
نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا و
تكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما ثم اتبع فادخل
عن حال اللبس فيه وذلك عند اتفاق الاعراب وكون المبتدا ضميرا او غير ذلك
بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل ذلك المرفوع ان يكون الخبر
معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لانه قريب من المعرفة لامتناع
اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما
ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبني لا يقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل يستبعد
الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستحق
يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره
فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي
يجعله انما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون الواو
وح الرفع متين ويتقدم قبل الجملة واريد لفظا قبل لتاكيد التقدم لان تقدم
الضمير على مرجعه غير معهود ولا يجوز ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير
سبق مرجع وذلك يحتمل المعهود اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده
بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان

اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان
مؤنثا ويجوز تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر
ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بعد الضمير من
الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان
للواقع وليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا
الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استبعاد
قوله يفسر بالجملة بعده وعلى هذا الوهم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قائم ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان
وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسرة بالجملة
بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة
متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل
فان كان عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا
يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال
للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال
للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لانه ليس منسيا حال كونه
منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا
يجوز اصلا لكونه عمدة واما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه
فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله قول الشاعر
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اي حذفه بعد الاضمار لهذا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى

وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففتا وان ثقلتا
بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في
الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم مع ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا
عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم
يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف اللفظي بها كما يدل عليه حذف
النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

ولم يجدوا ان المخففة عاملة في الملفوظ

والاشاره

اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة
الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة
ذهنية كما ستعرف ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على
التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة
ذا حال كونه للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من
نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان
وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا
القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع
ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبره وجاء في بعض اللغات ذان
في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر وقد قرئ ان هذان لساحران على
احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة
لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فتثنيتي

ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سايرها [illegible]
وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء وبغير وصل الياء
بها وتهي وذهي بوصل الياء بها ولمثناه اي لمثنى المؤنث تان في
الرفع وتين في النصب والجر ولا تثنى من لغاتها الا التاء لكثرة دورها على
الالسنة وتوهم بعضهم ان اختلاف ذان وذين وتان وتين باختلاف
العوامل لانها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف
العوامل بل ذان وتان موضوعان للمثنى المرفوع وذين وتين للمثنى المنصوب
والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود
علة البناء فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا
ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة
يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والورود بعد اعتبار اصالتها
حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما سمي حرف التنبيه للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك
ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع
الظاهر موقعها ولو كانت اسما لجاز ذلك مثل ضربك وبك ويجيء اي
حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة لاشتراك خطاب الاثنين
فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد
المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي خمسة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع الاسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث

يرتقي الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهى اى تلك
الخمسة والعشرون ذاكما الى ذاكن يعني ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين على هذا القياس ذاك وذيكما اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذاكن وذيكن اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتهماك الى تهكين
وتانك وتينكما الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن
واولاكن واولئك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل اولئك
فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وانما المتوسط
لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل
من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يجعل هذا الفرق مذهبا
واحاله الى غيره فقال يقال ذلك وتلك وذانك حال كون ما بين
الاخير من مثنيين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة
ذلك في افادة البعد ولا بعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور
سابقا واما تانك وذانك وتانك مخففتين واولئك بغير اللام للمتوسط
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب والمتم وهما يعنى الهاء
وتخفيف النون وشاع مع الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء
ايضا فذلكان الحقيق المتفق عليه انه لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل
الشبه واما هاهنا من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا
اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزء تميزا لا

الموصولات

يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا
يحتاج في كونه جزءا الى ما يجعل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده
ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما او بيانا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها
اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف
الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه لا اخراج شيء اذ حيث ليس لها صلة اصطلاحية و
لقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول
بان يقال الصلة جملة خبرية لا يتم جزءا الا مع هذا الجملة مشتملة على عائد اليه
فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور
وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا
مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينه اعم بحسب
المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية
والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينها بقوله وصلته
اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم
الفاعل او المفعول لان اللام الموصولة يشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها

ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا ومنها اى الموصولات
الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث واللذان للمثنى المذكر واللتان
للمثنى المونث ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال النصب
والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا انه فى الجمع المذكر اشهر
والذين كالاين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة
المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمونث الا انهما فى جمع المونث اشهر واللاتى
واللواتى لجمع المونث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء
الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما
بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته ولا جاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن بمعنى من يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والجمع
والمذكر والمونث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب
الذى فى الدار واية بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب
التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة
بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر وبيرى ذو حفرت وذو طويت
اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او
المثنى او الجمع والعائد المفعول اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به لو
كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة فى الكلام لا اذا كان
فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن
يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى والالف واللام ولما تعليم

معانيه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاخبار عن الاسم العلانى فى الجملة
العلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل
النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح
وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا
اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعمال الذى
او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى
مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او نقول مقامها فى
صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى
فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى
لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصبه على الحال او تمييز اخرته
بمعنى جعلته اى جعلته خبرا ثانيا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة
ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع
ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى
الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذى واخرت المخبر عنه
يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك
اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل
او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم
المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من
المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى تضمنته الجملة الفعلية متصرفا
اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم فاعل

بالالف ولا مفعول فلا يجوز الاخبار عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون
في ذلك الفعل حرف فالاستفهام دون اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين
وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في سيقوم
زيد فاذا ادخل اسم الفاعل من سيقوم يكون ما تقدم منافيا للسين
فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تقدير الموصول ووضع عايد
الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار
ومن ثم اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار
بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تقديم الجملة
بالذي وتاخير الخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف
بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل
ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي
ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المفعول فلا يجوز في نحو
عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب
لانه يودي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب
بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال
يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه الحال
وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تقدير الذي
لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك
امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي ضربته غلام زيد لانك

اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا
بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة
نحو انما زيد قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما موصولة نحو عرفت
ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر
عند ابي علي الشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا ابدائها
الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك
اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى
بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على انسان غيرنا او بجملة نحو من جاءك
قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واي اي
للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة
فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت
والشرطية نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب
بان اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي
رجل رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت من الاستفهام الى
الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا باشتراكها
في الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في اللذان واللتان
ومن ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي

هما من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت
موصولة فحذفت صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على
الرحمن عتيا فبنيت ايا بالضم اي ايهم هو اشد واما بنيت موصولة عند حذف
صدر صلتها لتاكد شبهه بالحرف من جهة الاحتياج الى جزء غير الصلة وبنيت
على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف
من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه على
يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى
ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني ومنها الموصوفة فلهذا فلا حاجة
الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان يكون ما مع الذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما
مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ
محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا
عبارتان احديهما ان ماذا كلها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء
وذا زائدة والاولى ان مرادهما واحد فان معنى قولهم انهما كلها بمعنى
اي شيء انه ليس لكل منهما معنى باستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمجموع
من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية
ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان
يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما من

اسماء الافعال

اقسام المبني الاصل فعلى هذا بناؤها كونها مشابهة لمبني الاصل فان قيل اف بمعنى اتضجر وهو
بمعنى التوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى
على الانشاء وهو انسب لان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله
مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وكسرها في بني تميم
وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست
بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا يتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون [illegible]
مثلا موضوعا لكلمة اصل قال الشارح الرضي وليس كما قال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه ويشعر
ان العربي القح ربما يقول صه وان لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر
الماضي والمبنى دران يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس
نقضا على التعريف وفعال اي ما يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر مشتق
من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو
مطرد في الثلاثي المجرد وعليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا
ما يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياسي لكثرته
واما في الرباعي مثل قرقار فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال
كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة والفجور قال الشارح الرضي هو علم
جنس مصدر معرف مؤنث ولم يجئ لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه
وفعال حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل احد من العشرين

... بني لمشابهته اى لفعال الذى بمعنى الامر عدلا وزنة
اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه ... ان فعال بمعنى الامر معدول عن
الامر الفعلي للمبالغة فهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعّال وفعول للمبالغة
فى فاعل قال الشيخ الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول عن شيء
ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية
الى الاسمية اما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال ... فى
كلام طويل فمن اراد الاطلاع اليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
اى للجثث من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج
باب فجار لانه وان كان علما كما قلنا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثا
صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما لمؤنث وغلاب
كذلك بنى فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة
معرب فى استعمال بنى تميم الا ما كان فى آخره اى الا فعال علما للاعيان
فى آخره راء فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يجعلون باب الكل ... حضار
علم لكوكب وهو الاكثرين ... الراء ... لكونه فى آخره كالكسرة
فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق
مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزم المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية
وصارت اسم فعل فالاول نحو آها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى نحو
شلوه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه من

كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهى على انواع فمنها
ما يخرج من الانسان عند وجود معنى له كقول المتندم او المتعجب وى ويح
لا بقصد ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجرى على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يقصد به نقل ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت
غاق فانه لا يقصد الا ما يشابه صوت الغراب عن نفسك ولا يقصد ان
يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما زجرا او دعاء او غير ذلك
كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وهو ايضا لا يقصد ان يحكم عليه او به و
هذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها
على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير
نخ او غاق صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية منها والمراد بالاصوات ههنا ما
كانت باقية على ما هى عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا
الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء
لاجرائها مجراها واخذها حكمها وقيل لجريانها مجرى ... التركيب فذكر فى
الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى صدر على لسان الانسان تشبيها
بصوت شيء كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة
او صوت به للبهائم يعنى مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير
ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع
فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان و
المجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها

عند حكاية صوت

فالاول كغاق اذا صوتت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المعم القسم الاول وهو ما كان صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان
مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى
لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات
المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما
اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليدخل مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة
حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله
وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد مثل خمسة عشر ايضا لان النسبة فيه اصعب من خرط القتاد الا
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر التركيب التي في
تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه
لا يفهم من ظاهر الهيئة فيه ومن الظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة
التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان
تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على النسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد
جزئي بعلبك مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود
وحكمها فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزء
الثاني لا الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو

وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي
عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب
سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة
منه وقيل فيه نظر لان الثاني في حادي عشر لم يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي
وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد
واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد في
على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ واحد من هذه الصيغ من المفردات الدالة
عليها ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا تغيير ذلك
من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يبنى من جزئيهما جميعا فاقتصروا
على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذها بعض الحروف من كل جزء مظنة
الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فقدوا
مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر يعني الواحد من
احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف
باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله
حادي وعشر لو لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون
ولا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة
فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول
بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب
مع منع صرف ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول

للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي
اعراب الثاني مع فتح الحرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني وصرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة
الاول الى الثاني ومنع صرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي
في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني
فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هاهنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل
ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات
ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات
كما قال بعض الظروف وتقييد تعريفه الا بالتصريح بمفصلاته فلذلك
اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وكذا وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل
ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد
والكناية وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا
كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن
الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي
هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم
يخرج عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب

ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان
في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد
بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما
في من لا تنوين تمكن ولهذا اكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا
صورة لها في الخط فرقة في البناء منحطا عن اخواتها فلذلك لم يذكره
المصنف ههنا فكم الاستفهامية المتضمنة لمعنى الاستفهام مميزها الذي
يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما
كانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه
مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم
الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل
عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد
الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيها بمعنى الكثرة
صريحا ولما كان هذا اللبس نصا في التصريح بالكثرة جعل حقيقة مميزه كانها
نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكنا وقال الشارح
الرضي هاما في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جر
المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن
لا في نظم ولا في نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر

الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا
يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام يجب التنبيه عليه من اول
الامر وكلاما تاما لو قال كلما تاما لكان اولى لتناسب الاستفهامية
والخبرية فهو على ما ذكر يدل كلا من النوعين وكلاهما اي كم الاستفهامية والخبرية
اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم تعيين موقع كل واحد
منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده
فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل
ذلك الفعل وهذا لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول
فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيين واحد من المنصوبات انما هو بحسب المميز
فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في
المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعل الفعل وشبهه اعم من ان
يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير
مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث القاعدة فعل مقدر غير
مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده
فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل
ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر
نحو بكم درهما اشتريت اي بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا

ضربت

ضربت وبعد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما
جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير
الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل
الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا
اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل
عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بان يكون مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع
اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم اخوك وهذا مبني على مذهب
سيبويه فانه يجيز بعده معرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام واما عند غير
سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان
كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه
مقام ظرفه الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم تاتي الوجوه الاربعة
الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه
ياتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما
واي واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط
وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانا استفهاميتين
يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت
وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبر
لامتناع الظرفية فيهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب
اضربه ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله

ولا يتأتى فيها بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية لانه لا يقع بعدها
الا الفعل ولا يقع كما فصل للابتداء وما هو لازم الظرفية من نحو متى واين وايان
وكيف واني واذا ان لم يجعلا لمجردين عن الظرفية بل كونهما منصوبة على الظرفية
وفي بعضهم انها قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء
وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية ربما يقع في الاستفهام محل ابع انتصابه على الظرفية اذا كان
خبر مبتدأ او خبرا نحو متى عهدك بفلان اي في اي حين كائن عهدك به واما انّى فيتأتى
فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير
انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي في اي وقت كائن مجيئك فاي وقت
على تقدير انتصابها بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت
وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل
الاستفهام والخبر وذكر المميز وحده ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ
وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى
يحتمل انه يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعها بالابتداء والاخران نصبه على
الظرفية او على المصدرية فانها ثابت فيما سبق بقوله منصوبا او مرفوعا على
اي كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الشق ما سبق من وجوه اعراب
كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة احدها الرفع بالابتداء استفهامية
كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على
التقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف
مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاولى ان يؤخر هذا عن قوله وقد

يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير و
البيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء
المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف او القدم يعني انها
لكثرة الخدمة صارت كذلك او بذا خلقة لها تشبيها لها بسوء الخلقة وانما
عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى تغلبت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا
منها فقد تسلطت على كرها مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة
المواشي وهي ما بلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي
التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تحتاج من الحلب ولا تنتج
بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر خالة وعمة اشارة الى رذالة
طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه
ذهل عن تمييز عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر
على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري واذا
حذف المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير
فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت
وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب
لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية و
اذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها
خفضتهما وذلك ان الخ وقد يحذف مميز استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال اقامت قرينة دالة على الحذف
فانه اذا سئل عن كمية مالك والخبر عن كثرة فظاهر الحال قرينة على انه
سوال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما

او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتدا
وما لك خبره واذا سئل من ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان
السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى ان ضربك اي كم مرة او مرة
ضربت او الى ضربا بك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر
للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال
عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه
لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى
هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر
البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب
مع التنوين نحو رب بعد كان ضرا من وتحيت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من
هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم انما اعرب لعدم

معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول
هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير
في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كالغايات ولا يحذف
منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس
غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف
حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها
اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا تضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر
الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا نجم يضيء [illegible]
الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا وانما
بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف
الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت
في الظاهر مضافة الى الجملة فكانها مضافة اليها كلا اضافة فشابهت
الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم شبها ومع الاضافة
الى المفرد تعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاكثر
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية انما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي
اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على
الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة
المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد

فيها ستة لغات حوث بالواو وحيث بالياء وكل منها بالحركات الثلاث

المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت
الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في كتاب الله تعالى استعمالها
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله
نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على الاخرى
فتصحب حرف الشرط فتقتضي جملة اخرى بعدها ولذلك اي لكون معنى الشرط
فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم
ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تمكنها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون
اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط فيقال فاجاه الامر مفاجاة
من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمد اذا لقيه وانت لا تشعر به فيلزم
المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم
المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع
بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه
معنى المفاجاة وهو عامل لا نظير قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما
من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة
عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت
ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما
هو مذهب الزجاج فان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب
اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول
فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفا بل يصير اسما مثل المفعول

محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اليه اي السبع
وقد يكون اي اذا للزمان المجرد نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر و
قد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ وهي
للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجيء
للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وتقع بعدها
الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء
للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولعله لقلتها لم يذكرها المصنف ومنها
اين وانى وهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد
اين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف
وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام و
الشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام
وبالمستقبل فلا يقال ايان نوم زيد وايان قدم الحاج بخلاف
متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا
ومنها كيف للاستفهام حالا اي حال الشيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء
لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار
مجرى الظرف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال
هو وقد يستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي
لفظا

على اى حالة تجلس اجلس وقطعا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان
كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل نحو
كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا او
ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ
حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم
عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة
فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد ولا كالمثنى
والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان فيهما
نبيا اى اول المدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان
امرا واحدا الا لحكم عليهما بانه اول المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان
في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني
فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه
لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة
الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان
الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه
ملتبسا بالعدد اى بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما
رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا
انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما
خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كانت على هذه الصورة مثقلة كانت
او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت والجملة

الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان
مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت
مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اى
كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وما بعدهما خبر لكونهما في تاويل
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر
كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ
ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا
فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا
ان يراد نظرا فيهما كونهما اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم
ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح
اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء ولدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال
ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق
انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا
عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان
يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب
لدن غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في نحو
رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا

قال الشاعر لدن غدوة حتى اروح صحبي

من نحره وغيرها و منها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة و
هذا اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة
الطاء المشددة ومع الضم المخففة ايضا وقط ساكنة الطاء مثل قط الذي بمعنى
حسب فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي
او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية
نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها لاختها المخففة وقيل مبني على الضمة عوض ومنها عوض بفتح العين
وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي فيه او الزمان المستقبل المنفي وقوع شيء ليستغرق النفي جميع
الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين ومعنى الدائر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر
والظروف المضافة الى الجملة اي كلها اذا المضافة الى الجملة يجوز بناؤها
لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة
نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ
بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب وكان
اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالكلمة نحو من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير كوربين مع ما وان
مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم
او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة كما اذا وحيث
وبهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابها لكونهما

ايكين

ايكين يستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب في بيان المعرفة
والنكرة من اقسام الاسم المعرفة اي اسم وضع ليستعمل في شيء جزئي
او كلي لكن متلبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء المعين هذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم
فهو المعرفة واذا وضع له اسم لا باعتباره بل مع قطع النظر عن هذه الحيثية
فهو النكرة فضل الوضع للشيء يشمل المعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرة
وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء اما شاء رتبها فيما قبل الذكر الى
ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان جزئية
مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من
حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ
انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا
يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة
للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان
المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فمعنى
اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع
لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة و
الموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل وضع العام

العام والموضوع له الخاص من قبيل ما وضع فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة
من حيث تعلق مسيتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل
مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ بازاء كل واحد من افراد
هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك
الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف
باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام
لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من
امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يبعد دخولهما تحت المعارف
او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها
الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة
ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد
فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل
فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة نحو غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او
المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني
اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به
عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا

والتنبيه على تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى
احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء يستغنى عن التعريف
وخص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه
ما صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به
مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه تحقيقا او
جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد
معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع
من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوه لذلك غير متناول
غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول
غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله
بوضع واحد اي ثابتا ولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما
اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال
واعرفها اي اعرف المعارف بمعنى اقلها لبسا عند المخاطب من حيث
اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا
لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب
له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم
المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم مما عرفه المتكلم والمخاطب انه
ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان

سائر المعارف لا تفاوت بين اقسامها الا المضاف الى احدها
فان مرتبته في التعريف باعتبار مرتبة المضاف اليه ولهذا اثبت التفاوت
بين اقسامه فيما بينها بحسب انواع المضاف اليه واضافة هذا
الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيها اختلافا كثيرا
النكرة ما وضع لشيء لا بعينه احترازا باعتبار وضعه عن المعرفة
المعهودة من حيث كذلك فهو الشامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد وانما قيدها بالذكر لان لها
احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية
احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء
هي المعدودات واحادها كل احد واحد منها وكمية الاحاد ما
يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن كثير من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان
يكون كل واحد منها موضوعا لكمية الواحدة منها اسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود من معدوداتها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع
لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن
معدود ذي معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر
من هذا التعريف ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف
لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية
هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل

و رجلين و ذراع و ذراعين ومثنى ومثنين حيث لا يفهم منها الوحدة
والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد والتي يتفرع منها
ما قبلها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها
كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كثلثين والوف
وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كاحد عشر
او بالعطف كاحد وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
واحد اثنان في مفرد المذكر ومثنيه واحدة اثنتان وثنتان
في مفرد المؤنث ومثنيها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة
بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال ثلث الى عشر بدون التاء لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلث اماء وعشر اماء ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر
نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث
على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر
رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة بتانيث
الجزء الاول منها بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر لانه
اجتمع تانيثان من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى
عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في
احد عشر واثنا عشر محمول على التذكير في ثلثة عشر والثاني في ثنتان

اى وما يتخلص

[ومن لام] الكلمة فلم تتمحض للتانيث ولهذا حكم عليها بانه من جنس آخر
[مثلها] وفي اثنان وان كانت للتانيث الا انها حملت على
... ولما بنت الجر اثنتي في المونث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت
وجب تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث
وتميم تكسر الشين عند التركيب في المونث اي من عشرة تخفيفا من توالي
اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس
في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة
لان السكون اخف من الفتح ويقول عشرون واخواتها بكسر التا
لانه معطوف بالعطف على عشرون المنصوب محلا مفعولية القول وهي
ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمونث
من غير فرق وهي عقود ثمانية ويقول فيما زاد على كل عقد من تلك
العقود عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المونث
ولما قيل الواحد هو الواحدة هنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يمكن استعمالها بالعطف على صورة
اللفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم
بل خصها بما عداها فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد
عليها كما بينا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير
تغيير فيقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون
في المونث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المونث
هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين ويقول في ما زاد على تسعة
وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في

[تقول مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة]

المذكر والمونث من غير فارق بينهما ثم يقول فيما زاد على مائة والف
وما يتفرع عليهما بالعطف اي يعطف الزايد عليها او عطفها [على الزائد]
حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير
تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان او ثنتان
ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة
امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة
واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون
رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين
امرأة وكذا الحال في مثنية المائة والالف ومثنيتهما ويجوز ان يعكس
العطف في الكل فيقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني
عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلث عشر
وجاز اسكانها اي اسكان الياء لثقل المركب بالتركيب كما
في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا
حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت
الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسر النون ليدل على الياء
المحذوف لكن الفتح اولى لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر كتسعة
مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال
مميزاتها وابتدا من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح
فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو عشرة رهط اما كونه مخفوضا فلان

... المميز ... طلبا للتخفيف لانها تسقط
النون ... [illegible] ... المعدود والا في
ثمانية اي ثمانية استثناء من قوله ... ثم لم يجمعوا مائة حين ميزوا
بها ثلثا واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات ومئين
لان المائة حين اخذ تمايزها في صورة جمع المذكر السالم وهو مئين
جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يميز
المميز المجموع بالالف والتاء بعد ما كثر ان يجمع بما هو في صورة جمع
بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد لكونه اخص من الجمع
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفردا اما
المفرد فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها او ما هي في
صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما
ما عداها فلانهم كرهوا ان يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا
يرد عليه احد عشر لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد ولم
يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
وانما جوز ثلثمائة واربعمائة مع ان فيهما صيرورة ثلثة اشياء شيئا
واحدا لا يطرد لانه ثلثمائة واما اخواته فلانه لما صار مضافا فقل
فاعتبر افراده ليكون الفصل قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما
وجمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما
لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما
يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا

رجل مخفوض مفردا ... [illegible] ... مائة والف ... [illegible]
ناسب ان يكون مميزهما ... [illegible]
القلة من الاعداد ... والف في جانب الكثرة ... جمع
في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا
كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المرأة او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان
اي ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة
اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان
شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد وواحدة ولا اثنان
واثنتان لا مميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما لا يقال واحد رجل ولا
الاثنان معه كما لا يقال اثنا رجلين فلا يذكر ما يصلح ان يكون مميزا
لهما على تقدير ذكر المميز معهما ويطرح الواحد والاثنين تحفظا
بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال
بجوهره على الجنس بصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن
الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى نحو رجل
ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنينية فيذكر بما استغناء عن المميز فان قلت هب ان
مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك اذ لو كان
مميزهما مثنى يغني عنهما لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت
لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيها ما يتحقق الجمعية

فتراكيب الباب وهو الاثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا
يقال واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه المصوغة
بصيغة الخاصة القابلة للحوق علامة الافرادية اعني التنوين او علامة
الاثنينية اعني حروف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى
عن ذكر الواحد واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر
الاثنين على حدة فاختار واللحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما
ولا شك ان رجلا اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون
لافادته اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد
والتصريح به الذي هو مقصود ذلك التنصيص التصريح بالعدد اي بذكر
اسم العدد فلو اتى وذلك التنصيص مستغني في افادته عن ذكر العدد
على حدة وتقول في المؤذن من المتعدد اي في الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المؤذن عددا
[illegible] بواحد اثنين في المذكر فتقول ثاني اثنين اي معقول بالمعقول
وذلك المعقول ثاني باعتبار تصييره باضافة الى الاثنين وانما ابتدا
من الاثنين اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا
والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا يقول غير ذلك فلا
يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبا
لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المؤذن باعتبار حاله
اي في مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني
اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية

في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الاول
والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى
للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية
والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من
العدد سواء كان بمعنى التصيير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير
والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة
تؤنث الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف
ثلاثة عشر رجالا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومثنيته اي من اجل اختلافها لاعتبارين
اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلفت اضافتهما فلا اختلاف فيهما
فقيل في الاول اي في المؤذن من المتعدد المعقول باعتبار تصييره ثالث
اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلاثة
من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلاثة وقيل في الثاني
اي في المؤذن من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلاثة او رابع اربعة او خامس خمسة
بالاضافة الى العدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احد ما لكن لا
يطلق بل عبارة عن ما في مرتبة الثالثة او الرابعة او الى
والالزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر
باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر ثم اخر

ثم بنيت بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
للفرق بينه وبين العدد الاول لا يجاوز العشرة كما عرفت وان شئت
فقلت في هذا المعنى حادي عشر بحذف الجزء الاخير من المركب
الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا بقول الى تاسع
تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب
الموجب للبناء ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو
التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه
الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه
عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما اي اسم كان فيه علامة التانيث
لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة
او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا
لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي
مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من
المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم يتلبس بخلاف المؤنث اي لم
يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها
للتانيث وليس كذلك بل لجواز ان تكون صيغة موضوعة للمؤنث
وانث وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه
اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة فانها في مقابلة رجل وناقة
في مقابلته جمل واللفظي بخلافه اي تلبس بخلاف المؤنث الحقيقي

اي يلبس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ بوجود علامة
التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بل تانيثه وضعي في
معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث
اللفظي تقديرا فان التاء مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة
ولم يورد مثال اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل
بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا
ومظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا — اي اشعارا
ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى
ظاهر غير الحقيقي فانه ح لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى
هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف
الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه
لفظيا واستغناء عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار بخلاف
مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه
راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان اجود او
احسن ليستوفي لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا
لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي
امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقي منفرزا عما يغلب في اسماء الذكور كرتيه

اذا [illegible] فانه [illegible] يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زينب
لم يجمع الا انه ليس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير
الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا وغير الجمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مونثا نحو اذا
جاءتك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث
الحقيقي فانت بالخيار اي شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها
نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكور العاقلين من
جمع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسما فان ضميره
هم الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت
اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المؤذن بالتاء الساكنة للتانيث
بناء ومثل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني لو اوا
لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي
ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المونث وان لم يكن من العقلاء
كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم
فعلت وفعلن اي ضمير فعلت موذونا بتاء التانيث بناء ومثل الجماعة
وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المونث فظاهر لان هذه النون
موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له
في التذكير كالرجال فراعى جهة فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي
الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع العقلاء كالواو
وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع

قوله ان الاصل في الرجال الواو مثل الرجال جاءوا بخلاف الايام فانه لا اصل له الا الواو
ولا النون فجعلت تابعا للجمع المؤنث
فجعل النون اصلا لها

العقلاء

العقلاء اذ الاناث لنقصان [illegible] يجري مجرى ضمير العقلاء
المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير الاختصار [illegible] او قد يعد قوله
ونون مكسورة فوتناسع لواحقها والا لا يصدق التعريف
الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كالمجتبى ولو اكتفى بظهور
المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر
ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون
عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة
الرفع وهي فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين و
فتحة النون ليدل ذلك الملحق او اللاحق وحده او مع الملحوق
ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك
لانه على تقدير ان يسلم اذا دل امراق من امور ثلثة على شيء صح ان
يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون
دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله
في العدد ويعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما ولو اريد بقوله مثله مماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف
بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين
فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او
حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان فقد هذا الشكل بالابوين

اعلم ان النون في التثنية والجمع عوض عن الحركة [illegible]

الاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب او عار
لهوية التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم
بينها وبينهما فيتناولان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين
بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا
التأويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم
بينها وبينهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن
الكلام في جواز تثنية مجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف
فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرة يأول
بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا كابي بكر
يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها
وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى
قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف المثنى في بعض المواد
مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير للثنية
حكم ما وراءه بعد ما عرف من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم
المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد
الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة

عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالى لو
سمي بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير
ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الثلاثي المزيد فيه والرباعي قلبت
الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف
ما فوقه حيث لا يرد فيه طلبان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك
بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او عدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى مميلا او كان
على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى
او زائدة كحبلى قلبت ياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما
اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم
الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن
اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراءان بضم القاف
وتشديد الراء المجيد القراءة او للناسك من قرأ اذا تنسك وحكى
ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة
للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كانت
حمرى بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال
حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع
بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها
ولهذا اقلب الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما نحت فقيل حمراآن
آن وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان وهو الاعرف قلبها

قوله حيث لما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية

قوله مفردة احتراز عن الف معدودة بهمزة كحمراء وقوله لازمة احتراز عن الف زائدة اذا وقف عليه

قوله ثلاثي اي ذو ثلاثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي ليخرج مستقبل متعدى

النسك العبادة والناسك العابد وقد نسك وتنسك اي تعبد

ولم يمكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون
للالحاق فقيل همزة للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او يا
اصلية كساو ورداي فان اصلهما كساو وردای فالوجهان المذكوران
جائزان لانها شابهت الهمزة وبناؤها لان الهمزة في الصورة الاولى
منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا
همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا
لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلب
شبهها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة
انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو
لكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف الا فوجهان
بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل
لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد
تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا
فيها اثرا مما حكم بشهادة غيرها ووقع في شرح الرضي منها انه قد
يقلب الهمزة التي اصلها ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا
او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ
النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث في
قياسها ان لا يحذف عن آخر المثنى كتمرتان وثمرتان في خصيان والييان
على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا
ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما بينهما من المشابهة

بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بهما بدونها صارتا بمنزلة مفرد
وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي والي في تثنيتهما
لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا
كان حذف التنوين ... الى في بنائه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس
بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى
في بنائه بالفعل الماضي المجموع اسم دل على جملة آحاد مقصودة
اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة
اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد
واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب
الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة
او بقوله دل وبها على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر
حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو
والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت
الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد
جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يدل
عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر
ويشمل اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة
خرجت الاسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده
فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف

مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد
فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم
جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع
لمخالفتهما وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما
ان اسم الجنس قد يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف
اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس
قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام
كون الكلم اسم جنس جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول
سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من
تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
ككمء وتمرة ونحل ونخل واما ما هو جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو
ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه
متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير اعم من ان
يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا كضمة قفل
واذا كان جمعا فضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح
المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حال الرفع
او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة
او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو
والضمة ليدل ذلك الملحوق او اللاحق او مع الملحوق على ان معه اي
مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من حيث

الكفاء بما ذكر في المشبه فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل
الفعل في المفضل عليه والكثرة في الواحد فيلزم ثبوت اصل الكثرة للمفرد
ان يكون مخففا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار
واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة
او مقدرة كقاض مكسورا ما قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع
قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى
هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه
مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حال الرفع
ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وشرطه اي شرط الاسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته
ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا عن تضمن معنى الوصفية فيه
فذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث معناه لا من حيث لفظه
وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد
فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للونس

الكفاء

[illegible] جمع هذا الجمع [illegible] الملفوظ او
مقدرة [illegible] او النون خلافا للكوفيين
[illegible] بسكون اللام وابن كيسان بفتحها
[illegible] على اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
[illegible] لا الالف فلا يمنع من الجمعية
[illegible] لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة التانيث
[illegible] تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرط اى شرط
الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول تذكير بعقل اى له شروط فالشرط
الاول كونه مذكرا بعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون الاسم
الكاين صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستوفى صيغة الصفة الكاين
ذلك الاسم الا مع المونث بل يكون المذكر على صيغة افعل
والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل
التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل
لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلى اى مذكرا غير مستوفى تلك الصفة مع المونث بل يكون
المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى
فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان
ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمونث
لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع المونث مثل جريح

يقال حبل جر [illegible] وكذا يجمع بالواو والنون
ولا بالالف والتاء [illegible] المذكر ولا المونث [illegible]
يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا [illegible]
فيه مثل جريح وصبور والشرط الخامس [illegible]
بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع [illegible]
لو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع
لما مر فى التثنية وقد شذ كسنين بكسر السين جمع سنة
ارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما
حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة
وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية
اخرجتها من الشذوذ منها سنين واشاله وابقى بعضها على الشذوذ
منها ارضين واشاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المونث
الملحق آخرها اى جمع لحق آخره اى اخر مفرده الف وتاء وشرط اى شرط
الجمع الصحيح المونث ان كان مفرده صفة وله اى ولذلك المفرد
مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده
مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى شرط صحة جمعيته ان
لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض لانه لا يقال فى جمع
حايضات فلو قيل فى جمع حايض حايضات لزم الالتباس
والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المونث صفة
بل كان اسما جمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات

وقد شذ نحو سنين وارضين فى جمع سنة ارض وثبين وقلين فى جمع ثبة وقلة مما ليس علامة مذكرا العقلاء

جمع حايض على حوايض

التي هي

والكائسات

في جمع طلاق ... وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد
لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي
غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كا
السموات والكائنات وذلك ايضا قليل هذا التانيث لانه ليس
بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده
من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كالمسابد فلا ينتقض بجمع السلامة
لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا البناء
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون
فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور
في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية
المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال
وافراس او اعتباريا كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على
ثلاثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس
وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس على
هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة
كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات
وفي شرح الرضي ان الا انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير
نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من
الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى
ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر

كقوله لم تمت ثمة قروع افراد المصدر اسم الحدث بمعنى الحدث
بمعنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول
والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد
اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست
جلوسا وجلسة وجلسة مثل القادرية والعالمية ونحوهما
مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير اي مفعولا مطلقا
وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويرتقي عدده
الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير
الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياس اي قياسي كما تقول كل ماضيه على افعل فمصدره على
افعال وكل ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم
التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه
ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس حال كونه غيره اي غير ماض
مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام زيد خالدا غدا او الآن
وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه
فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن
مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا بان لا
يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيسمى حكمه ولا يقدم
معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير ان الفعل مع ان وشيء
مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد

ولا تضمر اي سوله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله
لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد
فيلزم اجتماع تثنيتين وجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما
كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا
في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور
بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان
الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا
فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة
ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى الفاعل
غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل
واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل
مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة
نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر
الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة
الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه
عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان
مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك
على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء
من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد

عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر
مفعولا مطلقا عرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل
من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود
القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير
لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه
اي من الفعل وتحريرا كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
فوجهان اي يجوز فيه وجهان عمل الفعل لاصالته وعمل المصدر للنيابة
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية فمعنى قوله فوجهان وجهان وانما
فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه
بالجملة المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم
الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين
على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
موضوع لذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي بذات ما قام بها
الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يشمل امره ويذكر
بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد
وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف رحمه الله
في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره مثل اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة
المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة
المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ان ذلك

ع اي الجملة المعترضة بين القسمين

لان المتبادر من قوله ما اشتق من فعل لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام
ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا
يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن
قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل لانه
موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف
اكثر الشارحين المص وهل اسنده والاخراج اسم التفضيل الى قوله
بمعنى الحدوث كما اسنده واخراج الصفة المشبهة اليه ايضا ثم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان
الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا
لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا
التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه
حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الزبدة الشريفة ما سوى ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش والكل وكل ما
اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس
باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة
كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة
فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في
موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع

كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في تفعل
وتفاعل وتفعلل نحو متقبل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة
المضمومة ومستنفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة
ولو اقيم متفاعل مقام مستنفر كان شاملا الكسر الغير الواقع في
آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم شامل يكون
لكل من قسمي الكسر شامل ايضا ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان
فعله لازما كان يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان
كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا كذلك وان كان
متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى
الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر
الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال
اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به
من معنى هو زمان الحال والاستقبال في الاضافة بيانية
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه
في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد
بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل
العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل
على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف

او ذو الحال لتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد
ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد
راكبا فرسه او اعتمد على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
او ما ان فيه ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام
والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقايم زيد
واقايم الزيدان وما قايم زيد وما قايم الزيدان فان كان
اسم الفاعل المتعدي للماضي اى للزمان الماضي بالاستقلال
او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اى
اضافة الاسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوات
شرط اضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه
ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى
تقدير اضافة ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة
الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر
غير ما اضيف اليه في اسم الفاعل فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل
مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب
باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما
اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل
استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة

امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا

الاسم

الاسم لكثرة اهتمام ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل
بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد الاسم الفاعل للمبالغة
في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل
في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ
المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه
فمعنى هذه العبارات ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه
عمروا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمروا الآن او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منهما صحيحا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان
مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من
حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون عمروا الآن او غدا والزيدان الضاربان
او الزيدون الضاربون عمروا الآن او غدا او امس ويجوز
حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في مفعوله بنصبه
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب
ونزع التنوين تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها في هذين
الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من
قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير

ما فات

بوجوده

التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فهذا ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه
اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع
اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات
ما وقع عليها الضرب واعتبار اقامته من مقام ما هو فى اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر
وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او
لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير
فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى ومن
غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لفظه الفتحة
وكسره المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل
اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما كامر فى اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله
واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم
مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد
معطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل
لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما
قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب

والمعطى غلامه درهما الآن او غدا ...

بمن

فما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل
لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند
الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم
بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له
ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما
بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم
الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن
وتطلع على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فقوله
منصوب على انه حال المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف
اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها بصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها
اياه فيها ذكر نحو حسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من
غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه
فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق
وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمية كل
قسم باسم لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة

متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما
مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة
فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة و
المعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه
الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة مجرور اخرى
فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر فهما حاصلا من ضرب
الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام
الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية
الصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول
في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول
النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في
الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل
والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها
اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه في الفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول
وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلاثة اي
ثلاثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب
في كونه امثلة ثلاثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف
على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة الحسن وجهه

بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه على الفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف
اشارة الى انه شرع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة
السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات
اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه
الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل
على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي
وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف
لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها
اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة
مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة
فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او
النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة
فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن
الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة
لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت

اي طريق كلام

لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود
من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمول المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن
وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة
الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح
انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان
يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على احد التخفيفين اعني
حذف التنوين ولا يعوض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي
اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف
التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت
منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر فمنها ما كان
فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة
اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه
بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه
بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما
وهو قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من
غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في
الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه
فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن
لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو

اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه
فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير
غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر
بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة فلا ضمير فيها
اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد
الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى
ولا يجمع بتثنية وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية
لها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصب
او جر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة
بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه وحسنة وجها وتثنى
اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنو وجه وحسنون وجها واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين
اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي
ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد
فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي
غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر
من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول

فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه ولم يعلم ان
فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها
بالمفعول وفى الثانى انه مفعول ثان لمعطى اول اقيم مقام الفاعل
ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب بقول زيد تيمى الاب مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل
اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد
شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول نحو اشغل
على غيره فى اصل تلك الفعل والبا متعلق بقوله بزيادة اما ظرف
لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر
اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان و
الآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك
الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسماء الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل
للمذكر وفعلى للمونث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر
لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال
وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من
حدث ثلاثى لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى
منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على
تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة

حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان فى
هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض
حروف رباعى مجرد وكلها اصول او يكون ثلاثى مجرد فى المزيد فيه
اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو
المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اى من ثلاثى مجرد
ليس بلون ولا عيب ظاهرى لان منهما اشتق افعل لغيره
اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا
منهما لا التبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة والعور
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على
افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر فى الصفة والاولى
موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
اشتق من ثلاثى مجرد وليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان
قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على الاخر
زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير الثلاثى المجرد باشد ونحوه
مثل هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثى المزيد فيه وبياضا مثال
للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد
نحو اجهل وابلد ولكن يرد احمق على هذا التقدير اشتقاق على
احمق معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق و
لكنهم حكموا بشذوذه فى نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد

او مفعول

اسم التفضيل

انما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا

اشتقاق احمق على معنى التفضيل
بل

باحمق ما يبدو من اثر البلادة في الذي كما حكي عن ابن هبنقة من
تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة
فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد
ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا
فمن انا فيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق
اجهل وابله لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشدة
ولا يقول بذلك عاقل وقال الشارح الرضي رحمه الله تعالى احمق من
قبيل ابله حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان
واحمق ومبانيه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما فيما مطرد الكثرة
الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف
القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية
والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر
واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو يستعمله
بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من
واحد لانه وضع لتفضيل شيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير منهما ص
الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع
اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين
بتعيين المفضل عليه بذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب

افزيد عمرو الافضل

شخص

شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل الذي قلت انه افضل
من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فهما اي يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن
نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز
الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر
اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فمن فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم
بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو
زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال
في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او ان من مع من
مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله
معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي اصل [illegible]
موصوفا المقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل
اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم واللازم تفضيل الشيء على نفسه
وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء
على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى
ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله
بهذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا
المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة

بإضافته إليه والثاني أن يقصد زيادة مطلقة أي ثابتة في متعلقه زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بأن تكون على المضاف إليه وحده
ويضاف اسم التفضيل إلى ما أضيف إليه للتوضيح أي لتوضيح اسم
التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر
وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
إليه فيجوز بهذا المعنى أن تضيفه إلى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك
نبينا صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أي أفضل الناس من بين
قريش وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف أحسن إخوته فإن يوسف لا يدخل في جملة إخوة يوسف
وأن تضيفه إلى غير جماعة نحو فلان أعلم بغداد أي أعلم مما سواه
وهو مختص ببغداد لأنها منشأه أو مسكنه ويجوز في النوع
الأول أي نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به
الزيادة على من أضيف إليه الإفراد أي إفراد اسم التفضيل وإن
كان موصوفه مثنى أو مجموعا وكذا التذكير وإن كان موصوفه
مؤنثا نحو زيد أو الزيدان أو الزيدون أو هند أو الهندان
أو الهندات أفضل الناس وهذا لأنه يشابه أفعل من الذي
ليس فيه إلا الإفراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا
معه والمطابقة أي مطابقة اسم التفضيل إفرادا وتثنية وجمعا و
تذكيرا وتأنيثا لمن هو أي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان أفضلا
الناس والزيدون أفضلوهم وهند فضلى الناس والهندان
فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه اللام

النساء

واللام

واللام في كونه معرفة وأما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام
منه فلا بد فيهما من المطابقة أي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه إفرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة للموصوف فيهما
مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا أو معنى
لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن
مفرد مذكر لا غير أي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق أداة
التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما في حكم الوسط باعتبار
امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب أحمر
فكأنها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع
بالفاعلية بقرينة الاستثناء وإنما خص المظهر لأنه يعمل في
المضمر بلا شرط لأن العمل في المضمر ضعيف لا يظهر أثره في
اللفظ فلا يحتاج إلى قوة العامل وإنما خص بالفاعل لا بالنصب
المفعول به سواء كان مضمرا أو مظهرا بل لا يوجد بعده ما يوهم
ذلك فأضمر فعل يدل عليه الفعل المناسب له قال الله تعالى هو
أعلم من يضل عن سبيله أي أعلم من كل أحد يعلم من يضل
وأما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها أيضا بلا شرط لأن
الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد أحسن منك
اليوم راكبا والتمييز منصبه بالخلو عن الفعل أيضا نحو رطل زيتا
وإنما لم يعمل الرفع بالفاعلية لأن هذا العمل بالأصالة إنما هو
عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لأنه ليس له فعل بمعناه في الزيادة

بما بدل

أي أفضل منه

بالإضافة

ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن
لا يثنى ولا يجمع ولا يونث تعدد مشابهته عن اسم الفاعل
جواب لما
فلا يعمل لمشابهة ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة
اى وصفا سببيا هو فى اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا
او خبرا عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك
الشئ وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار
تقييده بذلك الشئ الاخير اولا على نفسه اى نفس ذلك
المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه
منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسم كان او صفة لمصدر محذوف
اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين
زيد فهنا هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب
مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل
مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ
ثابتا لشئ وفى المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر
تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء
كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمروا
وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه
مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك
ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان

لا سيما وان اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون [illegible] [illegible] مثل [illegible] عين الرجل [illegible] سبب للكحل [illegible]

بالذات

بالذات بحسب اختلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة
بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على
ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى بالنفى كما سيتضح
فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه
مثبتا يكون بمعنى الفعل فى عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى
الفعل لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا الكحل افعل
فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما
ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى
النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن الكحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى
اصل حسن كحل عين رجل منفيا الى زيد اما بان يساويه
او بان يكون دونه والمساواة تأباها مقام المدح فرجع المعنى
الى انه حسن فى عين احد الكحل دون ما حسنه فى عين زيد فيكون احسن
مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يحمل احسن قبل تسلط النفى
عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفى الزيادة لا يلائم المدح
فبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن رجل منفيا الى حسن زيد
اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل مثل
حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى
لان اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة

ايضا لان الزائد على شيء مما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به
عرفا نفي المساوي مطلقا ولو تضمن الزائد فاستغنى الزائد
ايضا فيحصل من حيث ذلك ان احسن كحل كل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي
ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه منه من زيد جائزا
كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في
اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال
بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت
رجلا افضل ابوه منه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال هو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن — بالنفي
بالابتداء والكحل بالابتداء فصلوا بينه اي بين احسن وبين معموله
اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى التفضيلية وذلك
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي هو الكحل اذ كل ما ليس معمولا
له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثيات — فهو اجنبي له من هذه الحيثية
ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في
المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل
بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ع

من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو تقدم قوله منه في عين زيد
على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم
تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رأيت رجلا احسن في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة
وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة — الواردة بها
في امثال هذا المقصد والكلام فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين
شرائطها وما عبر عنها على وجه يطابق المقصد بلا زيادة ونقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب — غير مختصر فيها ذكر بل يمكن ان يعبر عنها
غير ترتيبه وينقل هذا التعبير الى ائمة هذا الشان سيبويه واستنبطه
في اثبات هذه المسألة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك — وينطبق ع
ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد مقام
باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار
ضمير منه وكلمة في العين من البين والمعنى من زيد كان اخصر مع — في ولو رفع لفظ ع
ظهور معنى المفضل على كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه
اذ عين الكحل مع فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين نفي
كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل
كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر
عين زيد مقدما عليه استغني عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت
عينا مثل عين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل في عين زيد

أو تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها أحسن فيها الكحل
منه في غيرها ويلزم من هذا على أبلغ وجه أن الكحل في عين زيد
ليس في غيره وإنما جازت هذه الصورة وإن لم يكن فيها فصل
لو رفعت أفعل بالابتداء لأنها فرع الأولى ولأن من التفضيلية
مع مجرورها مقدرة فيها أيضا كما ذكرنا [illegible] ولا أرى منصوب
على أنه صفة مصدر محذوف فإن قلت ما رأيت كعين زيد الخ
قولا بائنا مثل قوله [illegible] وإنما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ
بما هو مبتدأ المماثلة وترك موصوف أحسن في المثال وإن كان
المماثلة الكاملة في ذكره إذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور
لأنه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور أولا وتمام البيت
مع ما يليه شعر مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يظلم واديا
أقل به ركب أتوه تئية وأخوف إلا ما وقى الله ساريا كان أصله لا
أرى واديا أقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع
واستغني عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص
براكبي الإبل والتئية من تأيّى أي تمكث وهو المكث
والتأني وساريا من السرى على وزن الهدى وهو السير في
الليل فقوله أرى إما من رؤية البصر أو من رؤية القلب فعلى الأول
واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا
مفعوله الأول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين
حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا أرى
إما اعتراضية أو حالية وأقل صفة واديا والجار في به متعلق

بأقل والمجرور عائد إلى واديا وركب فاعل أقل وجملة أتوه صفة لركب
وتئية تمييز عن نسبة أقل إلى الركب أو منصوب على المصدرية أي تأنيا
تئية وأخوف عطف على أقل وهو بمعنى المفعول أسند إلى ضمير
واديا والمعنى واديا أقل به ركب منهم بوادي السباع وأخوف
منه وما في ما وقى مصدرية وساريا أي راكبا ساريا مفعول وقى و
المستثنى مفرغ أي واديا أقل وأخوف في كل وقت وقاية الله ساريا
تقول مررت على واد منسوب إلى أهل السباع لكثرتها فيها والحال
أني لا أرى مثل وادي السباع حين أحاطه الظلام واديا يكون
توقف الركب به أقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك
الوادي أخوف من وادي السباع في وقت إلا وقت وقاية
الله سبحانه راكبا ساريا بالليل فيه عن الآفات والمخافات
ولو عبرت بالعبارة الأولى لقلت ولا أرى واديا أقل به ركب
أتوه منهم بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت
ولا أرى واديا أقل به ركبا أتوه من وادي السباع ولما قسم
الكلمة إلى أقسامها الثلاثة وعلم وجه [illegible] من دليل الانحصار حد كل
واحد منها ولم يكتف بما يفهم من التقدير بل صدر مباحث الاسم بتعريفه
فلما فرغ عنها توجه إلى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها

في الفعل

بتعريفه وقال **الفعل** ما دل أي كلمة دلت على معنى كائن في
أي في نفسه ما دل بعينها أي الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها لاستقلاله
بالمفهومية فيخرج كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة

الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابقة لما ذكر في
وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل
على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما
معنى حرفي لانه آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد
بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه
المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا
القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد
الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه يعني وصفه بعد وصف
للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل ونحو لا وضعها اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب
الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة
لوجود الاقتران في الاثنين ولانه يقترن بحسب كل وضع بواحد وان
عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي من خواص الفعل
دخول قد لانها اما لتقريب الماضي الى الحال او للتقليل
او للتحقيق وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف
لدلالتها الاولى على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما
او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي ولتعليق الشيء بالفعل

كادوات الشرط فكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على دخول قد وما عطف عليه لحوق تاء التانيث لانها تدل على
تانيث الفاعل ولا يجيء الا لما له فاعل والصفات استغنت
عنها بالحاقها التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث
فاعلها فلا جرم اختص بالفعل الساكنة حال عن التاء
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت
اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة
فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يجيء
الا لما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وخص
بعدم تبعه احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل
وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخفى فهو بالتعميم اليق
واحد **الماضي** ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر
من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية
ذاتية تكون بين اجزاء الزمان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما
يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل
زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض بنحو
الجد مثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بنحو
لم يضرب ونحوه ضرب مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف
اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو رمى انما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل

في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب
في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربت ضربت
في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه يبنى على السكون معه نحو ضربت
الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بالفعل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك
احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني معه على الفتح ومع غير
الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا
المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت
اي حال كونه متلبسا باحد حروف نأيت في اوائله يعني الحروف
التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه
اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وهذه المشابهة انما تكون
لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف
فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه
بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه
لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد
فهما اخوان رضاعا فالهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا

بني شاذ ويحذف اي المفعول فيه بعامل مضمر لا على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له
هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل
ما فعل مطلقا او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة
او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال
لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التأديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة
كما في ضربت زيدا فان المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته
تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه وتركيب اعجبني
التأديب الذي ضربت لاجله [illegible] الا ان يراد بذكره [illegible]
للفعل فيه ومثل ضربته تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل هو الضرب
فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال
لما فعل لسبب وجوده فعل هو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق
خلافا مخالفا للظاهر للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج
مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب
تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فضربته ضرب تأديب وقعدت
قعود جبن ورد قول الزجاج بانه يصح تأويل نوع بنوع لا انه على حقيقته
الا ترى الى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا
جاء زيد في وقت الركوب مع ان الحال لم يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط

مبحث مفعول له

قوله ما فعل لاجله فعل مذكور فقوله فعل مذكور احتراز من مثل اعجبني التاديب وكرهت التاديب فهو وان كان علة لفعل فليس علة لفعل مذكور شرح مقدمة

الفعل الذي يكون التاديب علة له وهو الضرب غير مذكور ح ك

كما هو في بعض الاوقات او في بعض التركيب ١٢

مثال

خلافا

انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالحسن والاكرام في قولك جئتك تحسينا والاكرام اكراما لك ... مفعول له على ما يدل عليه حده ... كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء او في مع انها من ادوات المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عم ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير انما على الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل اي لمن هو فاعله فاعل احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض من زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض من زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس واعلم ...

هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واستغني عن نفسه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب مفعولا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بني للزوم ظرفيا يقام مقام الفاعل فعلى هذا الذي فعل نفس مصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضمير راجعا الى المجرور والموصول مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيرها كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبة المعمول في فعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو ضربت زيدا وعمرا او مكان ... الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة

في اصل الفعل ومن المصاحبة اعلم ان مذهب الجمهور ان العامل في المفعول معه
الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها
اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان
اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيتم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل
ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب
على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب
على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا
فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصل لا بتاكيد الفعل بالمنفصل ولا بغيره
وان كان الفعل معنى اي لم يكن ملفوظا بل مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم
يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة مع
جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف
بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا
فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز
ولم يجز عطف عمروا على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما
ونفس الآخر وانما حكم بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع
وما يلابسك ففي ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا
ما تصنع وزيدا او معنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من بيان
المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي
من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات
كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين الذات كالنعت

مذكرا كان او مونثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المعود اذا كان
مع غيره واحدا كان في ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكأنهما ماخوذان
من انا ونحن جمع وان التاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا كان او مونثا وللمونثة الواحدة وللمونثتين غيبة اي حال
كون المونث والمونثتين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب
غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقوله
غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه
وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة
فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لوقوع
الا بق وجوده فالمضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه
على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه
اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما
ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع
صح ان يتعلق بقوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع مونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان
نون التاكيد شديدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على
كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع يقتضي ان
يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي في توالي الحركات
فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب مثل اعراب الاسم فيهما وجزم

يخفض به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه
الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا
كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطبة المؤنث
مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر
وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب
المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير
بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون
الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي ذلك
الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة
الرفع وحذفها اي يحذف النون حالتي الجزم والنصب فان
النصب فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن
يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة
تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يغزو
ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يغزو
ولن يرمي والحذف اي يحذف الواو والياء في حالة الجزم
لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز
ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف

النصب ح

اي يحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل في
هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين و
سواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي
ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما
ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي
اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها
موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم
عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم
وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا
وعن نحو سيقوم بانه مع السين واقع موقع لا يقوم وحده
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن
نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن
الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينصب
اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف
نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال
سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت

اسم

بان سيقوم ح الاسم م

لن

وقيل اصله اذ الظرفية فنونه عوضا عن المضاف اليه وكي بان
مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر
كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة حروف جر فيمتنع
دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
بعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فالفاء
والواو عاطفتان وانهما بعد الانشاء وقد امتنع عطف
الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد
المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك
ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك و
تشرب اللبن ليكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي
ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب
بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون
وكلمة ان التي تقع بعد العلم اوما يكون بمعنى الظن هي ان
المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف
ان الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة
بعد العلم هذه ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم
وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق
وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما

فيجوز فيها فان التي بعد الظن الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها
اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا موبدا والا يلزم ان
يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن
يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا
لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لانها
تضعف لا تعد ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانها ملغاة
حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان
فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن
اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة مثال يحتمل لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ
وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا
اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال
على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها
مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت
اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على
ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب

جواب وجزاء

رفع از جهت آنکه ... واو ما بعد
وی اعتبار کرده نصب بر اینکه وی
بس علی‌حده ولنصب از ان که معطوف
مستقل است بنفسه خود ...
مثال واو ... واذن لا یلبثون
ولا یلبثوا ... فاذن ...

حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم النواصب
والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل
مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فان
قصده نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمه اي من اجل هذا الامرين
اي كون حتى عند ارادة الحال حرف الابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع
ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في [illegible]
الناقصة في هذا القول اذ يحصل كان فيه ناقصة لانها
لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى كان الناقصة
بلا خبر فيفسد المعنى او امتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك
اسرت حتى تدخلها لانه لا يكون ما بعدها خبرا مستانفا [illegible]
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف
الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في
وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة
كان سيري حتى ادخلها لان معناه ثبت سيري فانا ادخل
الآن فلا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان
السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل
فيجوز ان يكون السبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز
على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم
صلاحيته تقييده اي التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ

بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضي الخبر

وازينجا که واجب است که ما قبل حتی سبب ما بعد وی باشد [illegible] اسرت حتی تدخلها برفع [illegible] با انکه سبب [illegible] بواسطه استفهام [illegible]

بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في
المثال المذكور وحتى التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان هي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان
بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي
حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا
او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى
والاستقبال ما بعدها فان اردت الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق
بان يكون هو زمان التكلم بعينه [illegible] مثاله او حكاية اي بطريق
الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في
هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول
بهيئته هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت
وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فانه مبني على ما كان عليه
وحكايته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن [illegible] تقدير ان
لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عنده هذه الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة يعني كونها حرف ابتداء ان تبتدئ بها كلام
مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ ليكون الفعل خبره ليكون

اي حتى انا ادخلها

قبلها

تحقيقا [illegible]

بالفعل الذي دخل حتى عليه حال اي زمان الحال تحقيقا

بهذا او جاز في كان سيري حتى ادخلها في الثانية اي جاز الرفع
في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم
سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب
بعدها المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما
يقدر ان بعدها لانها جائزة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع
هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا وبهذا يقدر بعدها ان فان
قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلنا
على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله ليعذبهم او
من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم
الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط
بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ
على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة
ليتعين بتقديم الاثبات او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا
عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني ونحو لا تشتمني فاضربك
اي لا يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي
فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه

بتقدير ان صح
جائزة صح
صحة الحمل / على اسم كان صح
على تقدير صح
او نفي صح

اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي لم يكن منك اتيان
ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لان لولا
نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت
لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيها ما وقع على صيغة الترجي
نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب في قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك
نزول فاصابة خير مني وفي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف على مصدر آخر
مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر سأترك منزلي لبني تميم * والحق بالحجاز
فاستريحا * بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة
الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط
بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو
للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك
اي مثل ما هو الواقع قبل الفاء من كونه احد الاشياء الستة المذكورة
وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا
زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى
هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او
الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان وايضا داخل في
معنيهما والا لزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني

حتى م

فما بعدها م اى

العاطفة م

حتى اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى حتى فسيبويه يقدرها بالا
بتقدير مضاف اى لا ازمنك الا وقت ان تعطينى حتى وغيره
يقدرها بالى تاويل مصدر مجرورا والى بمعنى الى ان الا ازمنك
الى اعطائك حتى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا
سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم نحو اذا كانت
فيها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها لى
ينصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من
الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو
معطوف على اول المعدودات الى صح تقدير ان اعنى قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو
مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر
هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير
الاول لان حمل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى
التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به
وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا
ورد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة فى الاجمال
ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو
جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت
لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب

لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب
زيد وغضبه واردت الضرب فجاز ان تظهر معها ما تقلب الفعل
الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على
الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها
ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم
صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب
فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما
اقتضت نصبا بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والا انتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
ويجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى
صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين
المتواليين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان
ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل
لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل
مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر الوغى فى رواية النصب
ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم
اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى تحذيرا
عما يستعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة
اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم
والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما واذ

اى كلم المجازاة

وحيث يجزمان المضارع مع ما واما به وبهما فلا واين ومتى
وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن
واى وانى واما الجزم المضارع مع كيفما واذا فشاذ ولم يجئ
في كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال
فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ
انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع
الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم
لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر
المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع
بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى ولم لقلب المضارع ماضيا
ونفيه اى نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب
اعني ماضيا ولما مثلها اى مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص
اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضي من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم
ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا
قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم افاد استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى وتختص ايضا
لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اى لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول

بخلاف لم

اي عقيب ندمه صح

فلان

ان لم

ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين
العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اى
ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما
يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه
الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها
لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
معك وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل
وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اى لا التي للنهي ضد لام الامر
وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع الفعل
المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية
الفعل الثاني اى لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
شرع المص وكلم المجازاة انما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا
للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد
بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل هو وضعه
شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل
الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان
يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب
والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا

[illegible]

ولا فارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق
يعني انه نبههما بكان بعيد الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس
سبب الاكرام عنده وفيهما اي في هذين الفعلين اولهما شرط لا
شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه مبني على الاول وامتناع
الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
ازرك والاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان اداة مقتضيهما مع صلاحية
المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم
لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة
الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه واذا
كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيلا للماضي نحو ان خرجت خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم
يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ
له من قبل او مقدرا كقوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل
فصدقت اي فقد صدقت لم تجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف
الشرط فيه لقلبه معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط
كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال
بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط
تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا
احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا

[illegible]

معنى او لفظا حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى
فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر
في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فشبه بالفاء واثرت في
تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود
التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف
يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن
الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان
الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا
تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما
جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع
منفي بما او لن او غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه (اولم)
المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء و
يجي اذا التي للمفاجات مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء
موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن
حدوث ما بعدها فيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء
اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان
اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا
بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال

والتعليل الاول ينتقض بالمضارع المنفي بلا لان جعل النفي للاستقبال
لا يتخلف [illegible] على العلتين على معلول
واحد [illegible] فلا استقيم
منه

بقوله الامر ٣

كونها مقدرة انما كانت مقدرة نحو زرني اكرمك اي ان
تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم
تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان
المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه
لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا
اي ان تنزل تصب خيرا اذ المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالح لان يكون سببا لما تقدم وقصد السببية اي
سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم و
يجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب
والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك
المطلوب سببا لها وهي مسببة لكن فاذا كان المضارع الواقع
بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع
بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم
هو الاسلام وهو مطلوب فائدة دخول الجنة وهو سبب لها
وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من
اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر
تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي
لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير
على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم

جزوما به وانما جنفى بتقدير ان بما بعد هذه الاشياء ٣

امتناعه عند الكسائي فلانه يقدر معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل
النار وقالوا في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف
قرينة هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم
قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا
او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين
او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها
مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح
انما قال مثال الامر لان الامر كان اشتهر في هذا النوع من
الافعال اشتهر في المعنى المصدري الضمني لها فاراد النص على
المقصود هو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل
لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من
الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول
لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن
قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صيغة ... وحكم آخره اي آخر
الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم

فوقيه

بهابها ...

المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي
مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه
تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم
تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد
حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا
تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم
لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس مضارعه برباعي
والمراد بالرباعي هنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه
والمراد باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف
حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك
الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة وفتحا للالتباس
بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من
الكسر الى الضم على تقدير الكسر مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن
بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في التبس بالماضي
المجهول من الاضراب ولو فتح لا التبس بالامر منه ولو فتح في اعلم
لا التبس بالمضارع المجهول ولو فتح لا التبس بالماضي الرباعي
نحو اصل مثال ما يكون بعد الساكن ضمة ومثال ما يكون بعده كسرة
فان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل قطعت
لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد

مثل اضرب

اضرب

اي قاطعة

لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل
المفعول الذي لم يذكر فاعله اضافة الفاعل الى المفعول لادنى
ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد
ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة
الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم
يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان فعل
الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت
صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج
وعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد في الاوزان الخروج من الضمة الى الكسرة ووزن
فعل الخروج من الكسرة الى الضمة واختير من الغرابة ما يدل على غرابة
المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة
في اختياره بعد حصول المقصود بما اخف منه ويضم الثالث مع همزة
الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر
من تلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجاهل وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس
هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون
عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف
فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في روي وطوي
قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه
مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر زيادة توضيح و

اي اشكالا

اختلاف في المبني للمفعول من ماضيه كما ذكر وتبعه في ذكر معتل العين
في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا الفصيح فيه
قيل وبيع اصلهما قول وبيع ونقل الكسرة من العين الى ما قبلهما بعد
حذف حركته فصار قول وبيع فابدل او قول ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح نحو قيل
وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء
الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي
تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع
وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال
بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير
مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم
في اوائل هذه الحروف ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان
بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثل اي
مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي
المجهول من معتل العين من الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد
فيجيء اللغات الثلاث فيهما اذ تير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا
تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء
والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان
ينقل حركتهما اليه وقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير

نحو بِعْنَ

اي اشعار
وجاء الواو

وانهم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله
اقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل آخره
لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
ينقلب العين فيه الفا اياما كانت او واوا نحو يقال ويباع و
يختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح
ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف
فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه
عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن
نسبة الفعل الى الفاعل على طريق الصدور والقيام والاتيان
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ويسند اليه
ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة
الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا
على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف
على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا ٧ بخلاف الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل
وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف
المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه
وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهم مع قطع النظر عن هذه التعلقات جايز وغير المتعدي يصير
متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو

لخفة بدل

بعد تعقله

والمفعول معه

وخشي زيد او المعنى نحو شككته او بين الاستعمال
نحو استوحشته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول
كأعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى
مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم
فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخل
عليهما الهمزة زاد مفعول آخر تقابل به المفعول الاول واما الافعال
الاخر وهو انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية
الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا
افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا
باب الشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي
تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن
وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت
وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية
اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم
كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان المتضمن هذه
الجملة بعض ما تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم

٢ ثانيهما غير الاول ابدا

سميت لبيان

واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ
الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال وتنصب
اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند
اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما
يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب
ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر جائز
قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو
المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء
الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة
اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوط من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في
قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني
بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا
يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو
اذ يستفاد منه فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي
باب علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان

فانك لا تجد فيهما نسبتا مفيدة

علمت ٣

[illegible] من لحذ فيما نحو
[illegible] وعه صادق ومنها اي من خصايص افعال
القلوب [illegible] الالغاء اي ابطال العمل عملها اذا توسطت بين
معموليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت منهما نحو زيد قايم ظننت
وانما يجوز الالغاء على التقدير بنا الاستقلال الجزئين الصالحين
لان يكونا مبتدا او خبرا او مفعولين كلاما تاما على تقدير الالغاء
وجعلها مبتدا او خبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد
نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور
على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغايها في معنى الظرف
فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني وفي قوله جواز الالغاء
اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي
بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما
متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا
توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضربا احسب زيد وبين اسم الفاعل
ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا
احسب قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين
المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك
ان الغايها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جواز الجواز عن
جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت
يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من
خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصايص افعال

القلوب انها [illegible] [illegible] ابطال عملها [illegible]
معنى لسبب ومنها قبل معنى [illegible]
شاله او بواسطة كما اذا كان قبل [illegible]
الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على
معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل
علمت لزيد عندك قيام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك
مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال
اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه
الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة
وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق بينهما باعتبارين
احدهما لفظا والآخر معنا فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال
والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون
كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى تقديرا
لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند
انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزاها على الجملة
التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق
واجب الثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى و
التعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصايص

افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه
اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون
آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز
ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت
نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا
والمفعول به متاثرا واصل الموثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان
الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما
من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي
فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة
المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر
الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب
الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض
وكذلك اجري اي البصرية والحلمية على راي القلبية فجوز فيهما ما جوز
فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى
اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي القلوب ما عدا حسبت وخلت

وزعمت بمعنى آخر بمعنى قلت فانها الاول وهي بمعنى العلم او الظن حيث
يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى متعد الى مفعولين وانما قيد بذلك
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت
جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت
بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد
لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت
زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه
قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي متهم وعلمت بمعنى عرفت
تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير
حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت
بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت
تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان
مراده ان لها معاني اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض
للعلم بمعنى صار مستوفق الشفة العليا ولوجدت وجدة بمعنى موجدة
وجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست
بمعنى العلم والظن افعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم
برفعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيها وضعت له هذه الافعال
هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن
ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج عنها فخرج

منها

قوله واو وجدت لف ونشر مرتب

والرجل الا علم المشقوق الشفة العليا صحاح شكافة عد لب بالا عيلم على المعلم

افعال الناقصة تمام نميشود برفع تنها مثل افعال تامة

عن الحدث ... لانه موضوع لصفة وتقرير الفاعل
عليها ... والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير
وحده ... تقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال
... لاشتمالها على معان زائدة على ذلك
التقرير كالزمان في الكل والانتقال وهو الدوام والاستمرار
في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فكان صار
مثلا موضوعا لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في
الزمان الماضي وكذا كل فعل فعل منها فلا شك ان كل جزئي
تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة
عنه فخرج الافعال التامة منها ولا بعد ان يحمل اللام في قوله
لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من
وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف
الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فقط
كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر مما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج
الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض
وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة و
فتئ بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن
من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد
تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم العشرة

بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكل ...
وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ...
وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت
وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اي لم تكن هذه
ما تحتاج اليها واستفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها وتأنيث
باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة
صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته
حتى قعدت اي صارت كانها حربة اي رمح قصير قال
الاندلسي لا يتجاوز بجاء وقعد الموضع الذي استعملتهما العرب
فيه خلافا للفراء في هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة
الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها
الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه
مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره
المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي
هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء
الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما وكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اي كائنا في الزمان دائما من غير دلالة على عدم سابق
وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد

ارهاف سيف تيز كردن شمشير
منتقلا
الماضي

غنيا فافتقر وبمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر
لا على ما هو قسيم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كأنها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها
فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان
هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان تكون ناقصة تكون فيها
ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع
ويكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون تامة تتم
بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم
كانت الكائنة والمقدر كائن كقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة
وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف
نكلم من كان في المهد صبيا اي نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا
فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر
هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالات كان
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من
حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من
مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد
الى البلد كذا او من بكر الى عمرو يعني بصار شبه آل ورجع واستحال
وتحول فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها

ازمنة

عطف على قوله لثبوت خبرها
اي كان يكون ناقصة كائنة
بمعنى صار ٢٢

كيف ٤

وارتد قال الله تعالى ٣

اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال
الاول يدل على اقتران مضمون الجملة هو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح
او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح
او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول
في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه
انه ذلك في جميع نهاره فاذا قلت بات زيد سائرا فمعناه
ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات
عمرو فقيرا اي صار وقد يجي هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت
بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية
القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكر مجيئهما تامين وفصلهما
عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه
الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك
آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه
الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام
الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا و
راح فاسقطها عن البين اشارة الى العدم الاعتداد بها لانها
من الملحقات ومازال من زال يزال لا من زال يزول فانه

الغداة وراح اذا مشى في
وقت ٢٢

اي از باب سئل يسئل نه از باب نصر ينصر و باتفاق تامة مي آيد

تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية
وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل للاستمرار خبرها
اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان
اسمها ليس قسما على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على
حدة من المنصوبات مذ قبله اي مذ قبل فاعلها خبرها اي مذ وقت
يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي
ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها
كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار
الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال
الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول اداته عليها
لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا
تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم
للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي تعيين مدة
ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت كلمة ما مدة ظرف زمان له وذلك
لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك
من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه
اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى
وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس

باجلس الحصل من المجموع
كلام يفيد فائدة تامة
٣

مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يتقدم ما دام بخلاف الافعال
المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل
بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي
مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي
الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا
ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن
وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان
المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا
مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي تقديم اخبار الافعال
الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على
المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة
عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان تقيد بمثل قولنا ما لم يعرض
ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو
صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم
فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم مع
تجويز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة
في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة
على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى
راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع
في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي
القسم ما اوله ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع

تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية
فلا تمنع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم
خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف اتفاقا ظاهر انه
جائز لانه جانب الجمهور كما يقتضيه بابا لمقابلة لتقديمهم فكانه
لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما
دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة
كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه
ظهر فيه الخلاف من الجمهور فمن بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا
يعني الافعال المقتضية لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي
القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج
والجرجاني على انه لا يجوزه اعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول
النفي عليه والبصريون كسيبويه والسيرافي والفارسي على انه
يجوزه نظرا على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه ومن الطاعنين
في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وهذا ينفع ما قيل كان من الواجب
على المصنف ان يجعل ما في اوله ما الثانية من القسم المختلف فيه لوقوع
الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع
لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على
المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون في ذلك الدنو بحسب
رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا جزمه به فعسى في قولك عسى زيد
ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك
وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل

حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف
الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على
قرب حصول الخروج لزيد لظنك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر
وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي
لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه
فالاول ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع
واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان
اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه
مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في
الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيها تقول
على مذهب سيبويه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل
مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو
توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في
محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب
الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد
ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى فعل ناقص
وقيل المضارع مع ان شبهه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه
على الاسم والتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي

قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى الانشاء الطمع فالمضارع
مع ان وان لم يبن على المفعول في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول
الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا
تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان
هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد
بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول
فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما
فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير اقامة
مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا
احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير
يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى آخره وهو ان
يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل
الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج
زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن
الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما
ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا انه ذكر فيه
ان كقولهم عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قال الاصل

قصد صح

الاول يعني در عسى

ان

عسى ان يجي زيد

اي بعد

ان يكون وراءه فحذف ان ودون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة
قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثالث اي ما وضع
لدنو الخبر وهو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر
لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما
هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي
للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف
ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى
ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما شبيها للآخر اعطي كل منهما
حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على
القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي النفي كاد
يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما الماضي
فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه
بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال
رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم
اجد فلولا ان النفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غير لتخطئتهم
واجيب عن الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على
انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله تعالى فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه و

الصحيح [illegible]

[illegible]

مية اسم محبوبة

كان [illegible]

لا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت ما وثبوته فى وقت آخر وعلى الثانى
فلمخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذى الرمة ايضا فى تسليمه
تخطئته روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه
ابن شبرمة فغيره فقال عنبسة حدثت ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة
فى انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حيث غيره انما هو مثل قوله تعالى لم
يكد يريها وانما هو لم يريها وقيل يكون اى النفى الداخل على كاد
ماضيا كان او مستقبلا فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى
كسائر الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه تمسكا فى الدعوى
الاول بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفى الداخل على
كاد اسناد قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفى الداخل
على كاد كالنفى الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت
مدعاه بمجرد ذلك لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح
فيه وفى تمسكه عليهما وانشأت ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
دنو اخذ وشروع فى الخبر طفق بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق
كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب
وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال الاربعة
فى الاستعمال مثل كاد فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق
زيد او اخذ او قرب او كرب يفعل وجعل يقول وقوله تعالى وطفقا

غضبة

الكروب نزديك شدن ف
الباب الاول ولا كما ف
الى العس [illegible] منه
شرح شرف

[illegible]

يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهما اى اوشك
مثل عسى وكاد فى الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجه
نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يجئ زيد وتارة يستعمل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجئ فعل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وفى بعض النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ فعلا
التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس
وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل
تقدير فالتعريف للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو
ما وضع اى فعل وضع لانشاء الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بمثل سبحان الله ودرّه دره لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر
ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس للمحض الدعاء
الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث
لا يستعمل فى غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا ما يستعمل فى
الدعاء وله اى لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان
احديهما صيغة الفعل الذى يتضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة
الفعل الذى يتضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين
وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع والمجهول
والتثنية وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن
زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل
التفضيل لما بينهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد

و انما لا يبنيان او التعجب
الا مما يبنى منه افعل
التفضيل [illegible]
[illegible]

يقال لمن اصاب او ادرى مثل
لا شل عشره اى
اصابعه العشرة
منه

يطفقان

وكذا انما بنيا من الالفاظ على ما فعل التفضيل وقد شذ نحو ما اشهى الطعام
وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بنا صيغتي التعجب
منه بانه رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب
بمثل ما اشد استخراجه او اشدد باستخراجه اي يتوصل بنائهما من
فعل لا يمتنع بنائهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء
ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما
عدا صيغتي التعجب كتقديم الجار والمجرور او المفعول على الفعل
ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما قيدنا
التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما
ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى
الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وقيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشي
يستلزم تاخير غيره وكذا التاخير يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى
باحدهما لكفى والجواب ان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس
على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل
عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل
بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد
لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف
لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثر
الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان في الماضي

حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم مثل كان دائما قبله
وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او بوجود
تقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه وظاهره نكرة
بمعنى شي لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي
ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله
ذا حسن شي عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها
قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب
حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو وما ادريك ما يوم الدين واحسن بزيد اي افعل بصورة الامر
ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم
وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول
اي بان يقول عملا هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في الفعل
لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش
لاحسن بمعنى صير ذا حسن على ان تكون همزة الفعل للصيرورة والباء
للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء
زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة احسن للتعدية
كاخرج فيها اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد
او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري
ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان

صدر الجنس فكانه يحمل صفته بالجنس كيف شئت فان فيه من جهات
الجنس كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال
المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانهما لم يوضعا للانشاء
فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين
وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا
اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية
فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين
الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان
العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما
اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني
وهي لواحد غير معين ابتداء او يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون
في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل
زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة
نحو صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم
وجه فرس غلام الرجل ونحو ذلك او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او
ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب
المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي
هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة

بالمدح

لان هي مخصوصة اي نعم الذي [illegible]
والكسائي انها معرفة تامة بمعنى الشيء فعلى [illegible]
لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك [illegible] المخصوص
بالمدح او الذم وبعديتها انما هو بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله
اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا
الى ضمير المبتدا لقيام لام التعريف العهدي مقامه او خبر مبتدا محذوف
هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل
مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سوال فانه لما
قيل نعم الرجل فكانه قيل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى
الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحته كونه مخصوصا مطابقة
الفاعل اي مطابقته للفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة
او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه
عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند ونعمت المراتان الهندان
ونعمت النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس
المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب
الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
باياتنا جواب سوال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا ظاهرا
مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل

المخصوص الجنس المنطقي
بل المراد اتحادهما في النوع [illegible]
حقيقة كالرجل وزيد [illegible]
نعم الرجل زيد [illegible]
[illegible]

المخصوص شيئا وقيل تقديره مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم
ويحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة
ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس
في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح
والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء اي صار
محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا
او فاعله وهو ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان
المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير
فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد
حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص
حبذا او بعده اي بعد مخصوص حبذا تمييز او حال على وفق مخصوصه
في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد
رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين
الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا
هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال
هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجي الا بعد تمام المدح وركوبه
من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

بحث الحرف

الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل
بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم

عليه او به بل لابد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي ولاجل
انه دل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره
الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه كخرجت من البصرة او فعل كذلك
نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل اي ايصاله فان معنى
الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه
اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور
وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار
بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا
لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني
الافعال الى ما يليها او لان اثرها فيما يليها الجر وهي اي حروف الجر
من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه
ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما
باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها
حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي بعدها
بعدها رب في عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وباؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى
لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلاثة البواقي
تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية

فيه نظر لان المراد بالفعل لو كان الفعل الاصطلاحي فهو غير صحيح لان حرف الجر لا يفضي الفعل الاصطلاحي الى ما يليه ولو كان الفعل اللغوي لا يحتاج الى قوله او معناه فان معنى الفعل هو الفعل اللغوي الذي هو الحدث

وفيه كونه ... من الغاية بحيث يعني بها الغرض والمقصود فالمراد
بها ... الفاعل مقصوده وهذا الابتداء العام المكان
نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة
من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة ومنه اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
اعوذ التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي وتجيء من للتبيين
ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض
اي قد تجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب
نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد
كان من مطر فاجيب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وبه
مما يتوهم فيه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض
او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية
كأن قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى
للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في
المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب ظهر له باعتبار الشوق

والى

والى بمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم الى اموالهم
اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما
اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة و
الكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي الاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعها بعده خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر
مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة و
الجمهور يحكمون بشذوذها فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي
لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة
في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى المجرور بالباء وهذه
كالتي في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد
اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة
وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي
جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله
فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته

[illegible]

نحو بها والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد
اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل
زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم وفي النفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما
نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي
غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن
خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد
وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام
والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد
وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا
نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن
مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي عنه وزائدة
نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا
يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد
طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا اوجب
لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير
مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب
ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب هنا

الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي
التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي
يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا
في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف
اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن
نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له
مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او
مجموعا مذكرا او ان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون
ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن
نساء وتلحقها اي رب ما الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق
ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل
الاسم نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي واو رب
في حكمها تدخل على نكرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر
وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى
رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم
انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله

وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل التاء في السؤال فلا يقال تالله
اخبرني كما يقال بالله اخبرني خلافا للواو وعن درجة الباء مختصة بالظاهر
يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الظاهر اسم الله او غيره
فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله ورب الكعبة وذلك
الاختصاص ايضا لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء مختصة
الضمير وخص الظاهر للاصالة والتاء مثلها اي مثل الواو في انحطاطها
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من الظاهر
حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر
وخص به لانه اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما
اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل
وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة
فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله
وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله
اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك
لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكرنا من الامور المختصة للاختصاص فلا يرد
انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان الشاقي
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي
ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله

لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم
ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب
القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على
جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو
زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان
كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال
على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن
للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله
عن الشيء الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس
الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده
نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء
نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين
يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني
ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة
نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون
اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن
اسنان مثل البرد الذائب للطافة ويختص اي الكاف بالظاهر

اى جملة

الظاهر عند الجمهور فلا يقال كم استغفار عنه بل نحوه
وقد ... في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه
اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان
الماضي والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما
الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك
الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من
البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون
هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ان مبدأ السفر في
او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف
على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء
في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا او ان مضى بعضه يعني اذا
اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو
ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان عدم
رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد
زمان الفعل الى ورائهما فكيف يصح اعتبار مبدأ زمان الفعل في الزمان
المذكور ان كلاهما ظرفية ويمكن ان يحمل الاول مثالا للابتداء كما
يتوهم بحسب الظاهر لكن يقدر مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا
وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها
فاذا جرت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار
ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا
نصبت يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به

اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي
وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال
مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان
المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها
ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة
جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت
مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع
الكثرة وهي إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل آخرهما لكونهما
للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها
على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها
وخبرها في حكم المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما
مع لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة
وانما حملنا على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة
لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف
ما الكافة فتلغى اي يعزل هذه الحروف عن العمل لكون ما الكافة
على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد يعمل على
غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح

العكس

[illegible] مقول
[illegible] ولا لخبرها
[illegible] ما قدرت نفوذ لك
[illegible] المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها
[illegible] كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم
[illegible] من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل
[illegible] بنقيض الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع
يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة
نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول
القول لا يكون الا الجملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم
الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه
قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم
لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان
زيدا شاخص لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدأ
نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا او حال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا
وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد
لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك
منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها
بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني
معاذ لك زعمت اي لولا زعمت اني معاذ لك ولو انك ضربتني ضربتك

[illegible]
والفاعل [illegible]
فان جاز في موضع [illegible]
الفتح والكسر فان المفتوحة [illegible]
خبرها مفردا او الكسر على تقدير جعلها مع [illegible]
كما وقع بعد فاء الجزاء فان كان المراد من يكرمني [illegible]
الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني [illegible]
انا اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم
كما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف
الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت
ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى
على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله وسيدا مفعوله الثالث
وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه
ولهازمه اي همته ان ياكل وينظم قفاه ولهازمه واللهازم عظمان
ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما باراده ما فوق الواحد او
باراده مع حواليها تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا
الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه مما وجد ذلك في كثير من النسخ
فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت
ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر

لان اول المعقولات اى احدا لمعنى المصدرى اعنى الحمد الحج
ذا خاص ليس من جنس المعقولات وان جعلت ما مصدرية كان
من جنس المعنى ول اقول الى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى
المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لانه هو جنس المقول
ولذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
فى محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز
العطف على محل اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع
لا نها المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة
فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو
وعلمت ان زيدا قايم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة
لفظا فهى مكسورة حكما حيث يكون مع علمت فى بناء ويل الجملة فصح
ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة فانه
لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح رفض
عملها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر
اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا
مثل ان زيدا وعمرو قايم الجملة ان زيدا قايم وعمرو لانه لو لم يمض قبله لا
لفظا ولا تقديرا الزم اجتماع عاملين على اعراب واحد فى مثل ان
زيدا وعمرو ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف
والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ان
ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء
فلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين

فائدة المعنى المصدرى

فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان
فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان
فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اى ولكونه اى لكون
اسم ان مبنيا فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند
الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان هذا
وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
والكسائى فانهما يجوزان فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة
بنائه فكانها لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فى جواز
العطف على محل اسم لكن كذلك اى مثل ان لانها لا يغير معنى الجملة كما كانت
عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى
الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار المحل اسمه مرفوعا
عطف شى عليه بالرفع كما يقول لم يخرج زيد ولكن عمروا خارج
وبكر ولا يجوز فى ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا
لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى ايضا كذلك
التاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجمع بينها
هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع
المكسورة على الخبر اى على خبرها كقولك ان زيدا لقايم او دخلت على
الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين

بلغ المقابلة

ان نحو ان فی الدار لزیدا او علی ما بینهما ای بین الاسم والخبر وهو
متعلق الخبر نحو ان زیدا لطعامک آکل وانما خص دخول اللام بهذه
الصورة لان فی غیرها یلزم توالی حرفی التأکید والاصل فی اللام
ان المکسورة واللام وهم کرهوا ذلک واختاروا التقدیم ان دون اللام
ترجیحا للعامل علی ما لیس بعامل علی ... ودخول اللام فی لکن
علی اسمها او خبرها او علی ما بینهما ضعیف لانها وان لم تغیر معنی الجملة لکن
لا توافق اللام مثل ان فی معناه الذی هو التأکید وقد جاء مع ضعفه
فی قول الشاعر ولکننی من حبها لعمید وتخفف المکسورة لثقل
التشدید وکثرة الاستعمال فیلزمها بعد التخفیف اللام ویجوز
الغاؤها ای ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل کفتح الآخر وکونها علی ثلثة احرف کما یجوز اعمالها علی
الاصل ولهذا لم یذکر صریحا واللام علی کلا التقدیرین لازم لها
اما فی الالغاء فللفرق بین المخففة والنافیة فی مثل ان زید قایم
وان زید لقایم واما فی الاعمال فطردا للباب ولان کثیرا من الاسماء
لا یظهر فیه اعراب لفظی لکون اعرابه تقدیریا او لکونه مبنیا وهذا
خلاف مذهب سیبویه وسایر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا
یلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ویجوز دخولها ای دخول المخففة
علی فعل من افعال المبتدا ای من الافعال التی هی من دواخل المبتدا
والخبر لا غیر مثل کان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها علیهما فاذا
فات ذلک اشترط ان لا یفوت دخولها علی ما یقتضی المبتدا
والخبر رعایة للاصل بحسب الامکان کقوله تعالی وان کانت لکبیرة وان

نظنک لمن الکاذبین خلافا للکوفیین فی التعمیم ای فی دخولها وعدم
تخصیصه بدواخل المبتدا والخبر لا فی اصل الدخول علی الفعل فانه
متفق علیه فالکوفیون خالفوا البصریین فی تجویز دخولها علی غیر
دواخلها متمسکین بقول الشاعر تالله ربک ان قتلت لمسلما وجبت
علیک عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصریین وتخفف المفتوحة
کالمکسورة فتعمل عند التخفیف علی سبیل الوجوب فی ضمیر شان مقدر
والسبب فی تقدیره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اکثر من مشابهة المکسورة به
کما سبق واعمال المکسورة بعد تخفیفها فی سعة الکلام واقع کقوله تعالی
وان کلا لما لیوفینهم واعمال المفتوحة بعد تخفیفها لم یقع فی سعة
الکلام ویلزم من تجنبه لفظا ترجیح الاضعف علی الاقوی وذلک
غیر جایز فقدر ضمیر الشان حتی یکون اسما للمفتوحة بعد تخفیفها
والجملة المفسرة لضمیر الشان خبرا لها فیکون عاملا فی المبتدا والخبر
کما کانت فی الاصل فهی لا تزال عاملا بخلاف المکسورة فانها
قد یکون عاملا وقد لا یکون والعمل فی اللفظ وان کان اقوی من العمل فی المقدر
لکن دوام العمل فی المقدر تقدیرا وعدم العمل فی اللفظ فی وقت دون وقت
فلا یلزم ترجیح الاضعف علی الاقوی فتدخل ای المفتوحة علی الجمل
الصالحة لان یکون مفسرة لضمیر الشان مطلقا سواء کانت اسمیة
او فعلیة هو داخلا فعلها علی المبتدا والخبر او غیر داخل وشذ اعمالها
ای اعمال المفتوحة فی غیره ای غیر ضمیر الشان ولکنه قد حکی بعض اهل اللغة
اعمالها فی المظهر فی السعة نحو قولهم اظن انک قایم واحسبه
ذاهب وهذه روایة شاذة مردودة واما فی الضرورة فجاء فی المظهر

فقط قال الشاعر علموا انك في يوم الرخاء سائلني وانك لم ابخل
وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها موقوفة مع الفعل
اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى
وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل
ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور
الثلاثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض
من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون الا يرجع اليهم وليس
لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل
بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق
بينهما اما من حيث المعنى لانه اي معنى الاستقبال في المخففة والا
في المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا
ففي المصدرية والا ففي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف
برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم ان التشبيه
من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان
خرجت عن حكم الجارة والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة
وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على المكسورة وتخفف اي كان فيلغى عن العمل
على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتح الآخر كقول
الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان اي انه علتها قلت

كان شديد لكنه على استعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا
ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر
بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي
عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما
قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما
بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا
ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك
لكن عمروا لم يجيء تتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاء زيد لكن عمروا لم يجيء وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمروا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها
عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها
بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض
النسخ على الاكثر كانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه
يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا
اعرف له شاهدا ويجوز معها اي مشددة ومخففة الواو وهي لعطف
الجملة على الجملة واما اعتراضية جعل الشارح الرضي الاخير اظهر
وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم

وبعض العرب ينصب بها الجزئين نحو ليت الشباب يعود وأجاز الفراء ليت زيدا قائما
بنصب المعمولين بناء على أن ليت للتمني وحكاية فيقول أتمنى زيدا قائما
أي تمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية
لمعنى ليت وأجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكا
قول الشاعر يا ليت أيام الصبا رواجعا فالفراء يقول أتمنى أيام
الصبا رواجعا والكسائي يقول أي يا ليت أيام الصبا كانت رواجعا
والمحققون على أن رواجعا منصوب على أنه حال من الضمير المستكن
في خبرها المحذوف أي ليت أيام الصبا لنا كائنة حال كونها رواجع
ولعل للترجي أي لإنشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع
أمر مرجو أو مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب
والغالب هو الأول وشذ الجر بها أي بكلمة لعل كما جاء في اللغة
العقيلية وأنشد السيرافي في شرحه   وداع دعا يا من يجيب إلى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب   فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة
لعل أبي المغوار منك قريب وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يكون على
سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني أنه قد وقع مجرورا
في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه وكان يشتهر ذلك
الرجل بأبي المغوار بالياء فيجب أن يحكى في الأحوال الثلث بالياء
ولعل مراد المص بما ذكر من التأويل أن هذا البيت يحتمل أن لا يكون
من قبيل هذه اللغة الشاذة وإلا فلا حاجة إلى التأويل بعد
ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف
في اللغة الإمالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف إلى المعطوف

عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى وأو وإما [مكسورة]
وأم ولا وبل ولكن وعد بعضهم أي العشرة منها وعند الأكثرين أن
ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر إلى أن بل التي بعد
منفي نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لأن
بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح وأما معها
ففصيح مطرد في كلامهم لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالأربعة الأول للجمع أعم من أن يكون مطلقا أو مع ترتيب والمراد
بالجمع ههنا أن لا يكون لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت
أو وإما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في
زمان أو مكان فقولك جاءني زيد وعمرو وفعمرو وثم عمرو أي
حصل الفعل من كليهما لا من أحدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا
ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لإطلاقها أي لا ترتيب فيها
بين المعطوف والمعطوف عليه يعني أنه لا يفهم هذا الترتيب منها و
جودا وعدما والفاء للترتيب أي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم
مثلها أي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها
أي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير أن المهلة في حتى أقل منها في ثم فهي
متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
أي المعطوف بحتى يجب باقتضاء وضعها جزءا ضعيفا أو قويا من حيث
أنه قوي أو ضعيف من متبوعه معطوفها ليفيد أي العطف بها قوة في
المعطوف أو ضعفا فيه ليدل عليها حتى تميز الجزء بالقوة والضعف
عن الكل وصار كأنه غيره فصلح لأن يحمل غاية وأنها للفصل المتعلق

اي يتبوعه

بالكل وقول انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل كجميع الناس
حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى
جزءا من متبوعه ولا اشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم
انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان
المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق
بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء
سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج
على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء باعتبار الاقوى
او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي
بالجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح
فانه يفيد شمول النوم بجميع اجزاء الليل وكذلك استعملت حتى الجارة
في المعنيين جميعا الا انه لم يأت بالعاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان
الاصل في حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة
عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها
جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في
العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح
ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة
الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور

كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل منها من الحروف الثلثة لاحد
الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك
الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع
منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على
ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق
النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير
مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد الامرين المستويين
والاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد
المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل
ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر يلي الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمروا فان المستويين
فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا
ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح
وازيدا رأيت ام عمروا احسن وافصح وح يكون تركيب ارأيت
زيدا ام عمروا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي
الترجمة الشريفة انه وجد في بعض النسخ الكافية المقروءة
على المص وعليه خطه يليها احد المستويين والاخر الهمزة على
الافصح ومن ثم ضعف ارأيت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعفه
لتنزله عن مرتبة الافصح الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا
فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب
والحق ما نقل عن سيبويه وايضا ومن ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان

والمستويين م

جوابها م

[illegible] التعيين اى احد الامرين لان السؤال عنه دون
[illegible] لا يفيد التعيين بخلاف او واما مع الهمزة فانك
[illegible] زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب
بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فاشار
اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان وقوع على [illegible]
ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلهما اشارة
في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن
ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على
قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان
احصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول
ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك
انها لابل ام شاة اي ان القطعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية
فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت
في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي
واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد
الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل
المعطوف عليه لازم مع اما اي غير مستعمل الا معها يعني اذا عطف
شيء على آخر باما يلزم ان يعيد المعطوف عليه اولا باما ثم عطف
عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان
الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو

ولا يجوز ان يعيد المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد [illegible]
نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان [illegible]
العاطفة والاول يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها [illegible]
العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا
ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت
وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى
واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة
اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحد منهما معينا اي
لثبوت الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه التعيين
فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ثابت
للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه
لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء
فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل واما
كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم
الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف فالمعنى ما
جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى
انها لثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه

في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل
جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المحكي منفي عنه ولكن لازمة
للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي
نقيضة لا فيكون للايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم
عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت هي عطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات
فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني
زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فصل كل بعد
غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها ينبه بها المخاطب
حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف
التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة
من المفردات على الاسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب على الاشارة
التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان و
هؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد اي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة
للقريب بسكون الياء والهمزة للقريب وكا ينادى بها القريب
عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فالقريب قسم متصف بكمال
القرب من غير زيادة وله كلا اي الاقرب متصف بزيادة القرب
وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب
يعني المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب
حروف الايجاب نعم وبلى اي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان

بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين
وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه
استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب
الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم تثبتي قام زيد فمعنى
بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم
لكان كفرا فان معناه لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا
لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد استشهد
بها اهل العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال
زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى تقرير الاثبات بعد النفي وبلى
مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وبجعله ايجابا سواء كان
ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال لم قام زيد
اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك
الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا
وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب
اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا تنكف في
عليه استعمالها مسبوقا بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق
الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره
المصنف ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل
القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري
تقول اي لعمري واي والله واي وربي واجل وجير بالكسر والفتح
وان لتصديق المخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان

للخبر فهذا اتاني زيدا ولم يأتك اي فهذا اتاني ولم يأتني وجاء ان للتصديق
للدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك
ان وراكبها اي لعن الله ملكها الناقة وراكبها وجاء للاستفهام
ايضا نحو قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن
ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين بخلاف
ما ذكره المصنف من كونها لتصديق الخبر حروف الزيادة وانما
سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة قطعا لا انها لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا
فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما
لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما
وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه
ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة و
سكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت
زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر
ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما
نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما
كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو
والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان

ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب
اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو
اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا والحاصل
كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض
حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل
وزيد صديقي كما ان عمرو اخي وقلت زيادة ما مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها
نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة
بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك الا
ان تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم
بيوم القيامة ولا اقسم بالنفس اللوامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في
زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبرز لذلك
في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في
بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي
هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مستقلا
على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي في تفسير
حرف كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه اي مات وان وهي ان مخففة بما في معنى القول اي
بفعل مقدر في معنى القول نحو المظروف في الظرف غير منفك عنه

فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في
الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدٍّ معناه نحو قوله تعالى
وناديناه ان يا ابرهيم تفسير للمفعول المقدر لناديناه اي ناديناه بلفظ
هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت
اليه شيئا هو ائت فان حرف ان على ان ائت تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما
في قوله ما امرتني به لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول
الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه
تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان
المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فما وان اي ما وان المفتوحة
المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها
في تاويل المصدر نحو قوله تعالى فضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي
خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز
غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان
قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان
المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما
فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل
في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك
قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد

فان بعدها قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف
التحضيض هلا والا بالتشديد ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها
على احد انواع الكلام فقدمت لتدل من اول الامر على ان الكلام من
ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو
هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا
زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك
الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع
بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في
المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف
اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه
يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال
مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب وانقطاعه قريب
كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فيفهم منه معان
مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير
توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد
من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل لتقليل الفعل نظرا الى التحقيق في
الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينهما

وبين الفعل بالقسم نحو والله قد احسنت وقد لعمري بت ساهرا
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما شيء مما في
حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام ويدخلان على الاسمية و
الفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك
هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل
اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل
على الاسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك
لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل
اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
فان رأت بعدها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي
التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من
التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع
وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا
وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه على حال الانكار
دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف
بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف
في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه و
تقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه
لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمل
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه اذ ابين

ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد
لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المعدد
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو و
تقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم
والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا
يتصرف تصرفها حرفا الشرط ان ولو واما لهما صدر الكلام لما مر فان
للاستقبال وان دخل على الماضي ولو بعكسه يعني للماضي ان دخل في
المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي معناه
ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان
تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال
الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرام
فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ولو تضرب لضربت
بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك
فيه ايضا وقد يستعمل لو في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير
من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي
بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا
فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فان قلت
مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول
مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاء مجيء وكون انتفاء الاكرام مسببا
لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير

المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد
منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم البعض
ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطّأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما
ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين
معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك
اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم يقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من
انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث
وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا
استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
ايمان ولو الفعل لفظا كما مر في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد
ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا فلما
حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل المحذوف
لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة
اي من اجل لزوم الفعل بعد لو قيل ان بعد لو المحذوف فعلها اللكن الفتح

لا بالفتح بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر بعد لو
والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت
بالفعل اي يجب الفعل موضع منطلق اي في موضع لمبين ان يقع
فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور
موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك
انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لا بد له من مصدر وان لكونها دالة على معنى التحقق والثبوت
يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل
الواقع خبر العوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا
عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه
جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر لتعذره اي تعذر وقوع الفعل
في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان
الاقلام ليس مشتقا فوضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول
الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان
واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم
لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي
الشرط الجواب حيث بطل عمل ادوات الشرط فيهما في الجواب كان
الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين

تقديم في اول الكلام

عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال
للماضي لفظا او لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط
اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي بتقديم غير الشرط
جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط والحمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر
القسم كقولك انا والله ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز
كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على
ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني فوالله لآتينك
وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول
اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير
توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على
ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه
فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير
ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين
اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه
وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال
الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير تقدم اللفظين على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كالملفوظ

اي كالملفوظ به او مقدرة كالملفوظ في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي
بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله
لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء
الشرط لكان الجزم بحذف النون وليّ به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى
فان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط
ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لزم الاتيان
بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما
للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله
في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت
للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في
اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى
بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور دالا لكونه احد الضدين على الآخر
كقوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان اما
يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس
في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات فيردون اليها المتشابهات
والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببه الاول
الثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينهما اي
بينها وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها
او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ
نحو اما زيد فمنطلق او مفعولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد

منطلق مطلقا اى نحو لقيتا مطلقا غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك الجزء
على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية
جواز التقديم بما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد هو اى
ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا
اى نحو ليه مطلقة غير مقيدة بحال يجوز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء
منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما
مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي
الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما مر واما على المذهب
الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة ظرف
لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل المازني
ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع
النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني
وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل متردد بين
ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع
الحكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما
بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على

المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق
فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن
زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على
تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف
وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا لانه مفعول به للفعل المحذوف
فوجهه غير ظاهر مع انه توهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير
تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما
بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسط بين اما وفائها منصوبا
لظهور اشده كونه مقام فوعه لكثرتها حرف الردع كلا الردع
هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك
اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب
كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجيب اليك وقد جاء
اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا
ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكونه
لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك ردع
لانك تردع
المخاطب عما تقوله تحقيقا لضده لكن الاولى ان يحكم بالحرفية اذا كان

بمعنى جداً أيضاً لما فهموا أن من المقصود به تحقيق مضمون الجملة كان المقصود
بأن فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التأنيث الساكنة لا المتحركة لأنها
مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من أول الأمر علامة
لتأنيث المسند إليه فاعلاً كان أو مفعولاً لم يسم فاعله وإنما
جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لأن أصل الاسم الإعراب
وأصل الفعل البناء فقصد من أول الأمر سكون هذه على بناء الكلمة
وحركة تلك على إعرابها ولينة لأنها كالحرف الأخير مما لحقته
فإن كان أي المسند إليه اسماً ظاهراً غير مؤنث حقيقي فمخير أي فأنت
مخير بين إلحاق تاء التأنيث وبين عدمه أو فهو أي إلحاق تاء التأنيث
مخير فيه على الحذف والإيصال وهذه المسئلة قد تقدمت إلا أنها
ذكرت فيما تقدم من حيث أنها من أحكام المؤنث وههنا من حيث
أنها من أحكام التأنيث وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين أي
الجمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
ومثل قمن النساء فضعيف لعدم احتياجها إلى هذه العلامات مثل
احتياج المسند إليه إلى علامة التأنيث لأن تأنيثه قد يكون معنوياً
أو سماعياً وعلامة التثنية والجمع غالباً ظاهرة غاية الظهور وإذا
ألحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير
فائدة بل هي حروف أتي بها للدلالة من أول الأمر على أحوال الفاعل
كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل
هذه الحروف ضمائر وإبدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا
الإبدال ما في بدل الكل من الكل أو يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر

والتزيين

والغرض كون الخبر فيهما التنوين في الأصل مصدر نونته أي أدخلته
نوناً فسمي به نون الثنى أعني النون تنويناً إشعاراً بحدوثه وعروضه
لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثاً
وهي في الاصطلاح نون ساكنة أي بذاتها فلا ينتقض بالحركة العارضة
مثل عاداً الأولى وبهذا القيد خرج نون من لدن ولم يكن وأمثالها
مما آخرها نون تتبع حركة الآخر أي حركة آخر الكلمة فإن هذه أواخر
تلك الكلمات لا توابع حركات أواخرها وإنما قال تتبع حركة الآخر
ولم يقل تتبع الآخر لأن المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها إياه من غير
تخلل شيء وههنا الحركة بين آخر الكلمة والتنوين فإن قلت فآخر
الكلمة هي الحركة فلا حاجة إلى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الأخير
ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل يخرج
نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق
فإن المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود وتطفل العارض
والمعروض وليس نون انطلق تابعاً لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو
أي التنوين للتمكن وهو ما يدل على أمكنية الكلمة أي كون الاسم
لم يشبه الفعل بوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور
مناقضة في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
فهو الدال على أن مدخوله غير معين نحو صه أي اسكت سكوتاً ما في وقت
ما وأما صه بغير التنوين فمعناه اسكت سكوت الآن وأما التنوين
في نحو أحمد وإبراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن وقال الشيخ الرضي
وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً

قوله التنوين في اصل [illegible] التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن
والعوض وهو ما يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه ليتعاقبهما على
آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ ولاذ كان
مضافا الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق
بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك ح وساعتئذ
وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل
قائما اي كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع
المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة
في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيدت
التنوين في آخره لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه
اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة بقيت فيها التنوين ولو كانت للتمكن
لزالت للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس تنوين التنكير
لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع
فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم
وهو ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف
يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء ترديد
وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان في الحروف
والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما يشهد به اصحاب الغناء
لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يخل سلك النظم بتخلله بين كلمات
الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعنى وهو ما يلحق القافية المطلقة

وهي ما كان رويها متحركا سمي بها لاشباع حركته واحد من الالف
والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف
الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت بالالف وحصل باشباع
فتحتها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التاكيد واما
لحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان
او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه
ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد
الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه
الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق
بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي
لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين
عن حد الوزن ولهذا اسقطه عن التقطيع وليس المقسم الاول اسم
يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني
بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف
التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين
الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها
الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع
في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال

كونه موصوفا بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني
زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف
به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من
موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك الحكم في نحو هذا فلان بن
فلان لانه كناية عن العلم [illegible] فلذلك يصح لغير العلم او كان
مضافا الى غير علم نحو جاءني رجل [illegible] زيد بن عالم لم يحذف
التنوين لا لفظا ولا خطا [illegible] الاستعمال ولعدم
من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم [illegible] ابن صفة نحو زيد ابن
عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد [illegible] حكم الابنة كحكم الابن في
جميع ما ذكره الا في حذف همزتها [illegible] حيثما كانت
الكلمة متصلة [illegible] مثل هذه [illegible] نون التاكيد فيهما نون
خفيفة ساكنة لانها [illegible] والاصل في البناء السكون ومشددة
مفتوحة لثقلها [illegible] الا الف اي غير الف التثنية نحو
اضربن [illegible] بين نون جمع المؤنث
والنون المشددة نحو [illegible] لثقل [illegible] فيهما
يعني [illegible] النون المؤكدة بفعل المستقبل الكائن في
ضمن [illegible] بالتشديد والنهي نحو
لا تضربن [illegible] والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن
بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه
النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال

[illegible] هل تضربن [illegible] هذا مثال لغير الضمير البارز الذي
تحرك لامه بالفتح كما يفتح مع المنفصل وهل تضربن في هل تضربون باسقاط
نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو لكفتها في لم تروا القوم
هذا مثال لما فيه [illegible] لاجل النون وهل تضربن في هل تضربين
هذا مثال الياء وكسرها كما يقال لم ترين الناس هذا مثال لما فيه
[illegible] لاجل النون واغزون عطف على هل تضربن [illegible]
[illegible] اغزون يرد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير المثنى في اغزوا
واغزن في اغزوا المحذوفة الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم
وهذه الامثلة وقعت على ترتيب نظيرتها الواقع في كتب التصريف
[illegible] الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير
الضمير البارز كالمنفصل كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف
للساكنين اي لالتقاء الساكنين المذكور بعدها في بعض النسخ
[illegible] الساكنين كقولك لا تهين الفقير [illegible]
[illegible] حذفت النون الخفيفة لالتقاء [illegible]
اللام [illegible] وبقيت [illegible] يدل عليها وكان
[illegible] لا تهين الفقير [illegible] كما تحرك التنوين في
[illegible] واللام [illegible]
[illegible] والنصب [illegible] ويحذف النون الخفيفة في حال الوقف
على [illegible] كما يحذف التنوين [illegible]
[illegible] لاجل الحذف [illegible]
وقلت [illegible] الواو والياء فاذا وقفت عليهما [illegible]

لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وكذلك اي المنفي النون التاكيد في النفي
فلا يقال زيد ما تذهبن الا قليلا لمشابهته النفي الطلب وانما جاز
قليلا تشبيها له بالنهي ولا تتصل النون التاكيد [illegible]
[illegible] المثبت لان القسم محل التاكيد [illegible]
الفعل بما منفصل عنه [illegible]
[illegible] النون بعد صلة [illegible]
نون التاكيد فيما عدا [illegible]
نون التاكيد في مثل اما تفعلن [illegible]
اكد الحرف [illegible]
وما قبلها اي ما قبل نون [illegible]
وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة [illegible]
اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكن في
كلمة واحدة فان النون المشددة [illegible]
وقبل النون المشددة ان لم [illegible]
ضمير المخاطبة وهي الياء مكسور [illegible]
او لثقل الياء بعد الكسر وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا
ذلك من ضمير المذكر [illegible]
كان او مخاطبا والمؤنثة الغائبة مفتوح طلبا للخفة [illegible]
ما عدا ذلك المذكر يشمل المثنى وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر
بقوله وتقول في المثنى وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة
الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه

ان زيد الحذف وقف اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد
فاحذف فاعلا لان التنوين لازم في الوصل والخفيفة ليست بلازمة
فجعل اللزوم قرينة بقاء اثره على ما ليس بلازم والخفيفة المفتوح
ما قبلها تقلب الفا [illegible] تشبيها لها بالتنوين
فان التنوين اذا انفتح ما قبله [illegible] واذا انضم او انكسر حذف
نحو [illegible]
[illegible]
[illegible]
على [illegible] في نحو الصلوات
[illegible]
[illegible]
من [illegible] عبد الرحمن جامي [illegible]
[illegible]
[illegible] في سلك شهور سنة
[illegible] وثمانمائة [illegible] اللهم اغفر لوالدي [illegible]
[illegible] المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء
منهم والاموات انك مجيب الدعوات برحمتك يا ارحم الراحمين

[illegible]
الرسالة الشريفة [illegible]
في تاريخ [illegible] شهر ربيع الاول
[illegible]

بالواحد وافترتان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع
وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات ولا يدخلهما الخفيفة
وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده
خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده كما في
وليس بمرضي عندنا الاكثرين وهما اي نون الثقيلة والخفيفة مع ما
اي مع الضمير للتثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي مع واحد جمع المذكر
وبيان المخاطبة كالمنفصل اي كالكلم المنفصل يعني يجيء [illegible]
مع النونين معاملة كالكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او
تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان التقاء الآخر عند الحاق
النون بهما ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غيرهما على ضربين [illegible] جمع المذكر كاغزوا و
ارموا واخشوا والواحدة المؤنث كاغزي وارمي واخشي واما
مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر كاغز وارم واخش فالنون مع الضمير
البارز كالكلم المنفصل [illegible] وكذا اغزن وارمن
[illegible] كما في اغزن واخشن [illegible] بضم الواو المفتوح
ما قبلها [illegible] اخشوا الرجل [illegible] المفتوح
ما قبلها كالكسر [illegible] اخشي الرجل فان لم
الى الضمير البارز [illegible] كاغزن وارمن واخشن فكالمتصل
اي فالنون كالكلم المتصلة يعني يبنى [illegible] اغزون وارمين
برد اللام [illegible] فتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا [illegible]
الكاجل ان مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل

المخاطبة [illegible]

الافعال

لان مع ضمير بارز هم

[illegible] اغزن وارمن
[illegible] الحذف الواو كما
[illegible] في اغزوا



